

درء تعارض العقل والنقل

لابن تيمية

أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم

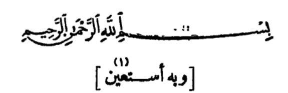
تحقيق

الدكتور محمد رشاد سالم

الجزء الأول

القسم الأول

(٦-١)



[وبه أستعين](١)

قال(٢) شيخ الإسلام ، علم الأعلام ، مفتى الأنام ، الإمام المجاهد الصادق الصابر ، سيف السنة المسلول على المبتدعين ، والقاطع البتّار لألسنة المارقين الملحدين : أبو العباس ، أحمد بن عبد الحليم ، تقى الدين ، الشهير بابن تيميّة الحرّانى ، رحمه الله ، وغفر لنا وله(٢) :

الحمد لله ، نحمده ونستعينه ، ونستغفره [ونتوب إليه](٣) ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهدِ(٤) الله فلا مضل له ، ومن يُضلل فلا هادى له .

وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، صلّى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما كثيرا .

---

(١) وبه أستعين : زيادة فى (ر) ، (ص) .

(٢ — ٢) : زيادة فى (م) فقط .

(٣) ونتوب إليه : زيادة فى (ر) فقط .

(٤) ر ، ص : من يهده .

القانون الكلي للتوفيق عند المبتدعة

(فصل)

قول القـائل :

« إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقليـة ، أو السمع والعقـل ، أو النقل والعقل ، أو الظواهر النقلية والقواطع العقلية ، أو نحو ذلك من العبارات ، فإما[1] أن يجمع بينهما ، وهو محال ، لأنه جمع بين النقيضين ؛ وإما أن يُرَدَّا[2] جميعا ؛

وإما أن يُقـدَّم السمع ، وهو محال ، لأن العقـل أصل النقـل ، فلو قدَّمناه عليه كان ذلك قَدْحًا في العقل الذي هو أصل النقل ، والقدح في أصل الشيء قدح فيه ، فكان تقديم النقل قدحا في النقل والعقل جميعا ، فوجب تقديم العقل ، ثم النقل إما أن يُتَأول ، وإما أن يُفَوَّض .

وإما إذا تعارضا تعارض الضدين امتنع الجمـع بينهما ، ولم يمتنـع ارتفاعهما » .

وهـذا الكلام قد جعله الرازي[3] وأتباعه قانونا كليا فيما يستدل به من كتب

(١) ر ، ص : إما .

(٢) يردا : كذا في (ر) فقط : وهو الصواب ، وفي سائر النسخ : يرادا . وفي « أساس التقديس » للرازي ، ص ٢١٠ : « إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل فيلزم تصديق النقيضين وهو محال ، وإما أن يبطل فيلزم تكذيب النقيضين وهو محال » .

(٣) وهو أبو عبـد الله ، فخر الدين ، محمـد بن عمر بن الحسن بن الحسـين ، التيمي البكري الرازي ، ويعرف بابن الخطيب ، وبابن خطيب الري ، ولد سنة ٥٤٤ وتوفي سنة ٦٠٦ . من أئمة الأشاعرة الذين مزجوا المذهب الأشعري بالفلسفة والاعتزال . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٣/٣٨١ — ٣٨٥ ؛ شذرات الذهب ٥/٢١ ؛ طبقات الشافعية ٥/٣٣ — ٤٠ ؛ لسان الميزان ٤/٢٤٦ — ٢٤٩ ؛ الأعلام ٧/٢٠٣ .

الله [تعـالى] [1] وكلام أنبيائه [عليهم السلام] [2] وما لا يُستدل به ، ولهـذا ردوا الاستدلال بما جاءت به/ الأنبياء والمرسلون فى صفات الله تعـالى، وغير ذلك من الأمور التى أنبأوا بهـا ، وظنّ هؤلاء أن العقل يعارضها ؛ وقد يضم بعضهم إلى ذلك أن الأدلة السمعية لا تفيـد اليقين، وقد بسطنا الكلام على قولهم هـذا فى الأدلة السمعية فى غير هذا الموضع .

٢/١

وأما هـذا القانون الذى وضعوه فقد سبقهم إليه طائفة ، منهم أبو حامد ، وجعله قانونا [3] فى جواب المسائل التى سُئل عنها فى نصوص أشكلت على السائل ، كالمسائل التى سأله عنها القاضى أبو بكر بن العربى [4]، وخالفه القاضى أبو بكر فى كثير من تلك الأجوبة ، وكان يقول : « شيخنا أبو حامد دخل فى بطون [5] الفلاسفة، ثم أراد أن يخرج منهم فما قدر » . وحكى هو عن أبى حامد نفسه أنه كان يقول [6] : « أنا مزجى البضاعة فى الحديث [7]» .

---

(١) تعالى : زيادة فى (د) ، (ص) .

(٢) عليهم السلام : زيادة فى (د) فقط .

(٣) الإشارة هنا إلى كتاب « قانون التأويل » الذى ألفه الغزالى (المتوفى سنة ٥٠٥) ردا على أسئلة وجهت اليه . انظر هذه الرسالة (ط . عزت الحسينى، القاهرة ، ١٣٥٩/١٩٤٠) .

(٤) وهو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن العربى المعافرى، القاضى الإشبيلى المالكى . ولد فى إشبيلية سنة ٤٨٦ وتوفى سنة ٥٤٣ ؛ من أئمة المالكية ومن كبار حفاظهم وفقهائهم ، رحل إلى المشرق ودرس على الغزالى ، وتولى قضاء إشبيلية .

انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ٣/٤٢٣ ؛ المغرب فى حلى المغرب (ط . المعارف) ١/٢٥٤ — ٢٥٥ ؛ الصـلة لابن شكوال ، ص ٥٣٠ — ٥٣١ ؛ نفح الطيب ٢/ ٤١٥ — ٤١٦ ؛ الأعلام ٧/١٠٦ . وانظر ترجمته فى مقدمة « العواصم من القواصم » بقلم السيد محب الدين الخطيب، ط . السلفية ، القاهرة ، ١٣٧١ .

(٥) د ، ص : بطن .

(٦) ص : أنه قال .

(٧) ذكر الغزالى هذا الكلام فى رسالة قانون التأويل ، ص ١٦ .

ووضع أبو بكر بن العربي[1] هـذا قانوناً آخر ، مبنياً على طريقة أبي المعالي[2] ومن قبله ، كالقاضي أبي بكر الباقلاني[3] .

ومثل[4] هـذا القانون الذي وضـعه هؤلاء[5] يضع كل فريق لأنفسهم قانوناً فيما جاءت به الأنبياء عن الله ، فيجعلون الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه هو ما ظنوا أن عقولهم عرفته ، ويجعلون ما جاءت به الأنبياء تَبَعاً له[6] ؛ فما وافق قانونهم قبلوه ، وما خالفه لم يتبعوه .

وهذا يُشبِه ما وضعته النصارى من أمانتهم التي جعلوها عقيدة إيمانهم ، وردّوا نصوص التوراة والإنجيل إليهـا[7] ، لكن تلك الأمانة اعتمدوا فيهـا على ما فهموه من نصوص الأنبياء ، أو ما بلغهم عنهم ، وغلِطوا في الفهم أو في تصديق الناقل ،

---

(١) ابن العربي : ليست في (ص) .

(٢) وهو إمام الحرمين ، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني . ولد بنيسابور سنة ٤١٩ ، وتوفي بها سـنة ٤٧٨ . من أعظم أئمة الأشاعرة ، تتلمذ عليه الغزالي . انظر ترجمته في : تبيين كذب المفترى ، ص ٢٧٨ — ٢٨٥ ؛ طبقات الشافعية ٤/٢٤٩ — ٢٨٢ ؛ شذرات الذهب ٣/٣٥٨ — ٣٦٢ ؛ وفيات الأعيان ٢/٣٤١ — ٣٤٣ ؛ الأعلام ٤/٣٠٦ .

(٣) وهو محمد بن الطيب بن محمد ، أبو بكر ، القاضي المعروف بابن الباقلاني أو الباقلاني . ولد في الربع الأخير من القرن الرابع ، وعاش في بغداد ، وتوفي سنة ٤٠٣ .

وهو يعد أعظم الأشاعرة بعد الأشعري ، وقد ألف كتباً كثيرة نقد فيها الفلسفة والمنطق والملل المختلفة ، ومن أهمها كتاب « الدقائق » وهو مفقود . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٣/١٦٠ — ١٧٠ ؛ تبيين كذب المفترى ، ص ٢١٧ — ٢٢٦ ؛ وفيات الأعيان ٤/٤٠٠ — ٤٠١ ؛ تاريخ بغداد ٥/٣٧٩ — ٣٨٣ ؛ الأعلام ٧/٤٦ .

(٤) ر ، ص : مثل .

(٥) انظر ما سبق أن أوردناه في المقدمة .

(٦) تبعا له : كذا في (م) فقط . وفي سائر النسخ : تبعا .

(٧) نص هـذه الامانة أورده الشهرستاني في كتابه الملل والنحل ١/٥٣١ — ٥٣٣ . وهو النص الذي اتفق عليـه رجال الدين المسيحيون في مجمع نيقيه سنة ٣٢٥ م . وانظر كتاب : « المسيحية » للدكتور أحمد شلبي ، ص ٨٨ — ٩٠ ، ط . النهضة المصرية سنة ١٩٦٠ ؛ خدمة القداس الالهي لأبينا الجليل في القديسين يوحنا الذهبي الفم ، ص ٢٦ — ٢٧ ، ط . القاهرة ، ١٩٧٠ ؛ إيماننا الحي ، للأب روبير كليان اليسوعي والأب أدمون بازرجي اليسوعي ، ص ١٧ — ١٨ .

كسائر الغالطين ممن يحتج بالسمعيات ، فإن غلطه إما فى الإسناد وإما فى المتن ؛ وأما هؤلاء فوضعوا قوانينهم على ما رَأَوْه بعقولهم ، وقد غلطوا فى الرأى والعقل .

فالنصارى أقرب إلى تعظيم الأنبياء والرسل من هؤلاء ، لكن النصارى يشبههم من ابتدع بدعة بفهمه الفاسد من النصوص أو بتصديقه[1] النقل الكاذب عن الرسول ، كالخوارج[2] والوعيدية[3] والمرجئة[4] والإمامية[5] وغيرهم ، بخلاف بدعة

---

(١) ر : أو بتصديق .

(٢) يقول ابن حزم فى الفصل ٢/١١٣ : « ومن وافق الخوارج من إنكار التحكيم وتكفير أصحاب الكبائر والقول بالخروج على أئمة الجور وأن أصحاب الكبائر مخلدون فى النار وأن الإمامة جائزة فى غير قريش فهو خارجى » . ويلقب الخوارج بالحرورية والنواصب والمارقة والشراة والبغاة . وانظر عنهم : مقالات الإسلاميين ١/٨٦—١٣١ (ط . ريتر) ؛ الملل والنحل ١/١٩٥ — ٢٥٥ ؛ الفرق بين الفرق ص ٤٥ — ٦٦ ؛ التبصير فى الدين ، ص ٤٦ — ٥٩ ؛ الفصل لابن حزم (فى شنع الخوارج) ٤/١٨٨— ١٩٢ .

(٣) الوعيدية هم الذين يقولون بنفاذ وعد الله ووعيده وبخلود أصحاب الكبائر فى النار وينكرون الشفاعة والاستثناء ، ويراد بهم الخوارج والمعتزلة على الخصوص . على أن الخوارج يقولون بكفر أصحاب الكبائر ، وأما المعتزلة فيقولون إنهم فى منزلة بين المنزلتين : الإيمان والكفر . انظر : أصول الدين ، ص ٢٤٢ — ٢٤٤ .

(٤) المرجئة هم الذين كانوا يؤخرون العمل عن الإيمان ، بمعنى أنهم كانوا يجعلون مدار الإيمان على المعرفة بالله والمحبة له والإقرار بوحدانيته ، ولا يجعلون هذا الإيمان مرتبطا بالعمل . وأكثر المرجئة يرون أن الإيمان لا يتبعض ولا يزيد ولا ينقص ، وبعضهم يقول : إن أهل القبلة لن يدخلوا النار مهما ارتكبوا من المعاصى .

انظر : مقالات الإسلاميين ١/١٣٢-١٥٤ ؛ الملل والنحل ١/٢٠٧-٢٧٦ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ١٢٢ — ١٢٥ ؛ الفصل لابن حزم ٤/٢٠٤ — ٢٠٥ ؛ التبصير فى الدين ، ص ٥٩ — ٦١ ؛ الحور العين ، ص ٢٠٣ — ٢٠٤ ؛ البدء والتاريخ ٥/١٤٤ — ١٤٦ ؛ الخطط للمقريزى ٢/٣٤٩ — ٣٥٠ ؛ كشاف اصطلاحات الفنون (ط . بيروت) ٢/٢٥٢ — ٥٢٦ .

(٥) الإمامية هم الذين يقولون بأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد نص على خلافة على من بعده نصا جليا ، وساقوا الإمامة بعد ذلك فى أولاده حتى الإمام الثانى عشر محمد بن الحسن المهدى المنتظر . والإمامة عندهم أهم أركان الدين ، وهم يقولون بعصمة الأنبياء والأئمة . ويقصد بلفظ الإمامية أحيانا عامة الشيعة ، وهو الذى قصده ابن تيمية هنا على الأرجح . انظر تعريف الشيعة عامة والإمامية خاصة فى : الملل والنحل ١/٢٧٧ — ٢٧٩ ، ٣٢٤ — ٣٣٣ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ٢١ — ٢٤ ؛ مقالات الإسلاميين ١/٦٥ ، ١٦—١٧ ؛ كشاف اصطلاحات الفنون ١/٩٢ .

٣/١ الجهمية[(١)] والفلاسفة فإنها مبنية على ما يقرون هم بأنه مخالف / للمعروف من كلام الأنبياء ، وأولئك يظنون أن ما ابتدعوه هو المعروف من كلام الأنبياء ، وأنه صحيح عندهم[(٢)] .

طريقتا المبتدعة في نصوص الأنبياء. أولا – طريقة التبديل : أهل التبديل نوعان : ١ – أهل الوهم والتخييل

وهؤلاء في نصوص الأنبياء طريقتان[(٣)] : طريقة التبديل ، وطريقة التجهيل ؛ أما أهل التبديل فهم نوعان : أهل الوهم والتخييل ، وأهل التحريف والتأويل .

فأهل الوهم والتخييل هم الذين يقولون : إن الأنبياء أخبروا عن الله وعن اليوم الآخر ، وعن الجنة والنار ، بل وعن الملائكة ، بأمور غير مطابقة للأمر في نفسه ، لكنهم خاطبوهم بما يتخيلون به ويتوهمون به[(٤)] أن الله جسم عظيم ، وأن الأبدان تُعاد ، وأن لهم نعيما محسوسا ، وعقابا محسوسا[(٥)] ، وإن كان الأمر ليس كذلك في نفس الأمر ، لأن من مصلحة[(٦)] الجمهور أن يخاطبوا بما يتوهمون به

(١) الجهمية هم المنتسبون إلى جهم بن صفوان أبي محرز مولى بني راسب ، وهو من أهل خراسان وقد تتلمذ على الجعد بن درهم ، كما اتصل بمقاتل بن سليمان من المرجئة . وكان الجهم كاتبا للحارث بن سريج من زعماء خراسان ، وخرج معه على الأمويين فقتلا بمرو سنة ١٢٨ هـ . والجهمية تطلق أحيانا بمعنى عام ويقصد بهم نفاة الصفات عامة ، وتطلق أحيانا بمعنى خاص ويقصد بهم أتباع الجهم بن صفوان في آرائه ، وأهمها نفي الصفات والقول بالجبر ، والقول بفناء الجنة والنار .

وانظر : مقالات الأشعري ١/١٣٢ ، ٢٧٩ — ٢٨٠ ؛ الملل والنحل ١/١٣٥–١٣٧ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ١٢٨–١٢٩ ؛ التبصير في الدين ، ص ٦٣–٦٤ . وانظر أيضا ما ذكره ابن تيمية عن الجهمية في التسعينية ضمن الفتاوى ٥/٣١ – ٣٥ ، ط . القاهرة ، ١٣٢٩ ؛ الخطط للمقريزي ٢/٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٧ ؛ البدء والتاريخ ٥/١٤٦ ؛ ميزان الاعتدال ١/١٩٧ ؛ لسان الميزان ٢/١٤٢–١٤٣ ؛ الأعلام ٢/١٣٨ – ١٣٩ .

(٢) ر ، ص : عنهم .

(٣) ر ، ص : طريقان .

(٤) به : ليست في (ص) .

(٥) وعقابا محسوسا : ساقطة من (ص) .

(٦) ر ، ص : لأن مصلحة .

ويتخيلون أن الأمر هكذا ، وإن كان هذا كذبا فهو كذب لمصلحة الجمهور ، إذ كانت دعوتهم ومصلحتهم لا تمكن إلا بهذه الطريق .

وقد وضع ابن سينا وأمثاله قانونهم على هـذا الأصل ، كالقانون الذى ذكره فى « رسالتـه الأضحوية »[١] . وهؤلاء يقولون : الأنبيـاء قصدوا بهـذه الألفاظ ظواهرها ، وقصدوا أن يفهم الجمهور منها هذه الظواهر ، وإن كانت الظواهر فى نفس الأمر كذبًا وباطلاً ومخالفة للحـق ، فقصدوا إفهام الجمهـور بالكذب والباطل للمصلحة .

ثم من هؤلاء من يقول : النبى كان يعلم الحق، ولكن أظهر خلافه للمصلحة .

ومنهم من يقول : ما كان يعلم الحق، كما يعلمه نظّار الفلاسفة وأمثالهم . وهؤلاء يفضلون الفيلسوف الكامل على النبى، ويفضلون الولىّ الكامل الذى له هذا المشهد على النبى ، كما يفضل ابن عربى الطائى[٢] خاتم الأولياء — فى زعمه — على الأنبياء[٣]،

---

(١) انظر ما سبق ذكره فى المقدمة .

(٢) هو أبو بكر محيي الدين محمد بن على بن محمد الحاتمى الطائى الأندلسى ، المعروف بابن عربى ، والملقب عند الصوفيـة بالشيخ الأكبر والكبريت الأحمـر وغير ذلك . انظر ترجمتـه فى : نفح الطيب ٣٦١/٢ — ٣٨٤ ؛ شذرات الذهب ١٩٠/٥ — ٢٠٢ ؛ طبقات الشعرانى ١٦٣/١ ؛ ميزان الاعتـدال ٦٥٩/٣ — ٦٦٠ ؛ لسان الميزان ٣١١/٥ — ٣١٥ ؛ فوات الوفيات ٤٧٨/٣ — ٤٨٢ ؛ الأعلام ١٧٠/٧ — ١٧١ . وانظر كتاب « ابن عربى » لآسين بلاثيوس، ترجمـة د . عبد الرحمن بدوى ، ط . الأنجلو ، القاهرة ، ١٩٦٥ ؛ مناقب ابن عربى لإبراهيم بن عبد الله القارئ ، تحقيق د . صلاح الدين المنجد ، بيروت، ١٩٥٩ .

(٣) انظر ما ذكره ابن تيمية فى « جامع الرسائل » ٢٠٥/١ — ٢٠٦ ، ٢٠٩ وتعليقى على كلامه . وانظر فصوص الحكم لابن عربى ٦١/١ — ٦٤، ١٣٤/١ — ١٣٧ . وانظر الفتوحات المكية لابن عربى ٤٩/٢ (ط . الحلبى) ؛ التصوف الثورة الروحيـة فى الإسلام للدكتور أبى العلا عفيفى (ط . المعارف ، ١٩٦٢) ص ٣١٢ — ٣١٤ .

وكما يفضل الفارابي[1] ومبشر بن فاتك[2] وغيرهما الفيلسوف على النبي .

وأما الذين يقولون : إن النبي كان يعلم ذلك، فقد يقولون : إن النبي أفضل من الفيلسوف، لأنه علم ما علمه الفيلسوف وزيادة، وأمكنه أن يخاطب الجمهور بطريقة يعجز عن مثلها الفيلسوف ، وابن سينا وأمثاله من هؤلاء .

٤/١ / وهذا في الجملة قول المتفلسفة والباطنية[3] ، كالملاحدة الإسماعيلية[4] ، وأصحاب

(١) أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ الفارابي . ولد سنة ٢٦٠ وتوفي سنة ٣٣٩ ، ويعرف بالمعلم الثاني . انظر عنه : تاريخ ابن القفطي ، ص ٢٧٧ — ٢٨٠ ؛ الوافي بالوفيات ١/١٠٦—١١٣ ؛ البداية والنهاية ١١/٢٢٤ ؛ الأعلام ٧/٢٤٢ — ٢٤٣ . وانظر كتاب د. إبراهيم مدكور La place d'Al Farabi dans l'école philosophique musulmane, Paris, 1943.

(٢) أبو الوفاء مبشر بن فاتك ، المدعو بالأمير ، توفي حوالي سنة ٦٠٠ . أصله من دمشق واستوطن مصر في أيام الظاهر والمستنصر . تتلمذ على ابن الهيثم وأبي الحسين المعروف بابن الآمدي ، واشتغل بصناعة الطب . انظر ترجمته في : ابن القفطي ، ص ٢٦٩ ؛ مقدمة مختار الحكم ومحاسن الكلم ، نشرة د. عبد الرحمن بدوي ، ط . مدريد ، ١٩٥٨ .

(٣) هم الذين جعلوا لكل ظاهر من الكتاب باطنا ولكل تنزيل تأويلا ، ويذكر الشهرستاني في الملل والنحل ١/٤٢٧ أن الباطنية القديمة كانت تخلط كلامها ببعض كلام الفلاسفة ، أما الباطنية في زمانه فيجعلهم هم والإسماعيلية الغلاة فرقة واحدة ، وذكر أنهم يسمون في العراق الباطنية والقرامطة والمزدكية ، وفي خراسان بالتعليمية والملحدة ، وذكر البغدادي في (الفرق بين الفرق ، ص ١٩٦) أن الذين أسسوا دعوة الباطنية جماعة منهم ميمون بن ديصان المعروف بالقداح ، ومحمد بن حسين الملقب بدندان .

وانظر عنهم : الملل والنحل ١/٤٢٦ — ٤٤٧ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ١٦٩ — ١٨٨ ؛ كشاف اصطلاحات الفنون ١/١٥٢ ؛ دائرة المعارف الإسلامية مادة « الباطنية » .

(٤) انقسمت الشيعة الإمامية بعد وفاة جعفر الصادق حوالي سنة ١٤٧ إلى عدة فرق أهمها : الموسوية والإسماعيلية ، قالت الأولى منهما بإمامة موسى الكاظم بن جعفر الصادق وهم الموسوية . وقالت الثانية منهما بإمامة إسماعيل بن جعفر وهم الإسماعيلية . وانقسمت الإسماعيلية بدورها إلى فرقتين ، قالت الأولى منهما : إن إسماعيل لم يمت ، بل أظهر الموت تقية . وقالت الفرقة الثانية : بل مات ، والإمام بعده محمد بن إسماعيل ، وهؤلاء هم المباركية ، ثم انقسموا بعد ذلك إلى من وقف على محمد بن إسماعيل وقال برجعته بعد غيبته ، وإلى من ساق الإمامة في « المستورين » منهم ، ثم في « الظاهرين القائمين » وهؤلاء هم الإسماعيلية الباطنية .

انظر : الملل والنحل ١/٣٤١—٣٤٢ ، ٤٢١ — ٤٤٧ ؛ مقالات الإسلاميين ١/٢٦—٢٧ ؛ التبصير في الدين ، ص ٤١ ؛ التعريفات للجرجاني ، ص ٢١ . وانظر كتاب : طائفة الإسماعيلية ، تأليف د. محمد كامل حسين ، ط . القاهرة ، ١٩٥٩ ؛ هيوار (مقالة عن الإسماعيلية) في دائرة المعارف الإسلامية ؛ جولدتسيهر في : العقيدة والشريعة ، ص ٢١٢ — ٢٢٠ الطبعة الأولى ؛ محمد بن حسن الديلمي ، كتاب قواعد عقائد آل محمد الباطنية ؛ شتروتمان : مقالة السبعية ؛ دائرة المعارف الإسلامية ؛

Donaldson, Shi'ite Religion no. 153, 357-358, Luzac, London, 1933.

رسائل « إخوان الصفاء[١] » والفارابى وابن سينا والسهروردى المقتول[٢]، وابن رشد الحفيـد ، وملاحدة الصوفيـة الخارجين عن طريقة المشايخ المتقدمين من أهـل الكتاب والسـنة ، كابن عربى وابن سـبعين[٣] وابن الطفيل صاحب رسالة « حى ابن يقظان[٤] » ، وخلق كثير غير هؤلاء .

ومن الناس من يوافق هؤلاء فيما أخبرت به الأنبياء عن الله : أنهـم قصدوا به التخييل دون التحقيق ، وبيان الأمر على ما هو عليه دون اليوم الآخر.

ومنهم من يقول : بل قصدوا هذا فى بعض ما أخبروا به عن الله ، كالصفات الخبرية من الاستواء والنزول وغير ذلك ، ومثل هذه الأقوال يوجد[٥] فى كلام كثير من النظّار ممن ينفى هذه الصفات فى نفس الأمر ، كما يوجد فى كلام طائفة .

(١) جماعة من الإسماعيلية الباطنية ألفوا رسائل عرفت برسائل إخوان الصفا وعددها أكثر من خمسين مقالة ، وذكر أبو حيان التوحيدى بعض أسمائهم فى كتابه « المقابسات » .

انظر عنهم : كتاب إخوان الصفا للاستاذ عمر الدسوقى ، ط . عيسى الحلبى ، القاهرة ، ١٩٤٧ ؛ إخوان الصفا للدكتور جبور عبد النور فى سلسلة نوابغ الفكر العربى ، ط . المعارف . وانظر : ابن القفطى ، ص ٨٢–٨٨ ؛ الرسالة الجامعة المنسوبة لابن المجريطى ، تحقيق د . جميل صليبا ، ط . دمشق ، ١٩٤٨ .

(٢) شهاب الدين أبو الفتوح يحى بن الحسن بن أميرك السهروردى ، المولود بسهرورد سنة ٥٤٩ ، وقتل بحلب سنة ٥٧٨ ، وعرف بفلسفته الإشراقية ، انظر عنه وعن آرائه :

وفيات الأعيان ٥/٣١٢ – ٣١٨ ؛ لسان الميزان ٣/١٥٦ — ١٥٨ ؛ النجوم الزاهرة ٦/١١٤ — ١١٥ ؛ الأعلام ٩/١٦٩ — ١٧٠ . وانظر كتاب : أصول الفلسفة الاشراقية ، د . محمد على أبى ريان ، ط . الأنجلو ، القاهرة ، ١٩٤٥ .

(٣) أبو محمد عبد الحق بن إبراهيم بن محمد بن نصر المعـروف بابن سبعين ، ولد سنة ٦١٣ وتوفى سنة ٦٦٩ . انظر ترجمته فى : شذرات الذهب ٥/٣٢٩ — ٣٣٠ ؛ الطبقات الكبرى للشعرانى ١/١٧٧ ؛ لسان الميزان ٣/٣٩٢ ؛ فوات الوفيات ١/٥١٦ — ٥١٨ ؛ نفح الطيب ٢/٣٩٥— ٤٠٦ ؛ الأعلام ٤/٥١ . وانظر رسائل ابن سبعين تحقيق د . عبد الرحمن بدوى ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

(٤) أبو بكر محمد بن عبد الملك بن محمد بن طفيل القيسى الأندلسى ، ولد سنة ٤٩٤ وتوفى سنة ٥٨١ . وكتابه « حى بن يقظان » هو أشهر ما ألف وقد طبع أكثر من طبعة آخرها بتحقيق د . عبـد الحليم محمود . انظر فى ترجمته : مقدمة د . عبد الحليم محمود للكتاب المذكور ؛ المغرب لابن سعيد المغربى ٢/٨٥–٨٦ ؛ المعجب لعبد الواحد المراكشى ، ص ٢٣٩ – ٢٤٢ ؛ الأعلام ٧/١٢٨ .

(٥) ر ، ص : توجد .

٢ ـ أهل التحريف والتأويل

وأما أهل التحريف والتأويل فهم الذين يقولون : إن الأنبياء لم يقصدوا بهذه الأقوال [إلا ما هو الحق] في نفس الأمر[١] ، وإن الحق في نفس الأمر هو ما علمناه بعقولنا ، ثم يجتهدون في تأويل هذه الأقوال إلى ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات التي يحتاجون فيها إلى إخراج اللغات عن طريقتها[٢] المعروفة ، وإلى الاستعانة بغرائب المجازات والاستعارات .

وهم في أكثر ما يتأولونه قد يعلم عقلاؤهم علما يقينا[٣] أن الأنبياء لم يريدوا بقولهم ما حملوه عليه ، وهؤلاء كثيرا ما يجعلون التأويل من باب دفع المعارض ، فيقصدون حمل اللفظ على ما يمكن أن يريده متكلم بلفظه ، لا يقصدون طلب مراد المتكلم به ، وحمله على ما يناسب حاله ، وكل تأويل لا يَقصد به صاحبه بيانَ مراد المتكلم وتفسيرَ كلامه بما يُعرف به مراده، وعلى الوجه الذي به يُعرف[٤] مراده، فصاحبه كاذب على من تأوّل كلامه[٥] ، ولهذا كان أكثرهم لا يجزمون بالتأويل، بل يقولون : يجوز أن يُراد كذا، وغاية[٦] ما معهم إمكان احتمال اللفظ.

وأما كون النبي المعين يجوز أن يريد ذلك المعنى بذلك اللفظ فغالبهُ يكون / الأمر فيه بالعكس ، ويُعلم من سياق الكلام وحال المتكلم امتناع إرادته لذلك المعنى بذلك الخطاب المعين .

٥/١

(١) م ، ق : لم يقصدوا بهذه الأقوال ما في نفس الأمر . والمثبت من (ر) ، (ص) .
(٢) ر : طريقها .
(٣) م ، ق : يقينيا .
(٤) م ، ق : يعرف به .
(٥) ر ، ص : وإلا فصاحبه كاذب على ما تأول كلامه .
(٦) ر ، ص : وعامة .

وفى الجملة[1] ، فهـذه طريق خلق كثير من المتكلمين وغيرهم ، وعليها بنى سائر المتكلمين المخالفين لبعض النصوص مذاهبهـم من المعتزلة والكُلّابية[2] والسالمية[3] والكَرّامية[4] والشيعة وغيرها .

(١) ر : وبالجملة .

(٢) ق : والكلامية ، وهو خطأ . والكلابية هم أتباع أبى محمد عبد الله بن سعيد بن محمد بن كلاب (بضم الكاف وتشديد اللام) القطان المتوفى بعد سنة ٢٤٠ بقليل . قال عنه ابن حزم إنه شيخ قديم للأشعرية . انظر عنه وعن مذهبه : لسان الميزان ٣ / ٢٩٠ — ٢٩١ ؛ طبقات الشافعية ٢ / ٥١ ؛ الفهرست لابن النديم ، ص ٢٥٥ — ٢٥٦ ؛ مقالات الأشعرى ١ /٢٩٨ — ٢٩٩ ، ٢/٥٢ ، ٥٤ ، ١١٨ ، ٢٠٢ — ٢٠٣ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٤٥ ؛ الخطط للمقريزى ٢/٣٥٨ ، ٣٥٩ ؛ نهاية الإقدام ، ص ١٨١ ، ٢٠٣ ؛ الملل والنحل ١/١٤٨ ؛ أصول الدين ص ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٧ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ١٢٣ ، ١٣٢ ، ٢٢٢ ، ٢٥٤ ؛ الفصل لابن حزم ٢/١٢٣ ، ٤/٢٠٨ .

(٣) السالمية هم أتباع أبى عبد الله محمد بن أحمد بن سالم المتوفى سنة ٢٩٧ وابنه الحسن أحمد بن محمد ابن سالم (المتوفى سنة ٣٥٠) وقد تتلمذ أحمد بن محمد بن سالم على سهل بن عبد الله التسترى . ومن أشهر رجال السالمية أبو طالب المكى صاحب كتاب قوت القلوب المتوفى سنة ٣٨٦ . ويجمع السالمية فى مذهبهم بين كلام أهل السنة وكلام المعتزلة مع ميل إلى التشبيه ونزعة صوفية اتحادية . انظر عنهم : شذرات الذهب ٣/٣٦ ؛ اللمع للسراج ، ص ٤٧٢ — ٤٧٦ ، ط . القاهرة ، ١٩٦٠ ؛ طبقات الصوفية ، ص ٤١٤ — ٤١٦ ؛ الطبقات الكبرى للشعرانى ، ص ٩٩ — ١٠٠ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ١٥٧ ، ٢٠٢ ؛ مقالة «السالمية» فى دائرة المعارف الاسلامية لماسينيون .

(٤) الكرامية هم أتباع أبى عبد الله محمـد بن كرام بن عراق بن حزبه السجستانى المتوفى سنة ٢٥٥ وهم يوافقون السلف فى إثبات الصـفات ، ولكنهم يبالغون فى ذلك إلى حد التشبيه والتجسيم وكذلك يوافقون السلف فى إثبات القدر والقول بالحكمة ، ولكنهم يوافقون المعتزلة فى وجوب معرفة الله تعالى بالعقل ، وفى الحسن والقبح العقليين ، وهم يعـدون من المرجئة لقولهم بأن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب . انظر عن ابن كرام والكرامية : لسان الميزان ٥/٣٥٣ — ٣٥٦ ؛ ميزان الاعتدال ٤/٢١ — ٢٢ ؛ الفصـل لابن حزم ٤/٤٥ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ؛ الملل والنحل ١/١٨٠ — ١٩٣ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ١٣٠ — ١٣٧ ؛ التبصير فى الدين ، ص ٦٥ — ٧٠ ؛ اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازى ، ص ٦٧ ؛ البدء والتاريخ ٥/١٤١ ؛ الخطط للمقريزى ٢/٣٤٩ ، ٣٥٧ ؛
Tritton (A,S.): Muslim Theology, pp. 108—112, London, 1947.

لفظ « التأويل »

وقد ذكرنا في غير موضع أن لفظ « التأويل » في القرآن يُراد به ما يَؤُولُ الأمر إليه ، وإن كان موافقا لمدلول اللفظ ومفهومه في الظاهر ، ويراد به تفسير الكلام وبيان معناه ، وإن كان موافقا له ، وهو اصطلاح المفسرين المتقدمين كمجاهد[١] وغيره ، ويُراد به صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك .

وتخصيص لفظ التأويل بهذا المعنى إنما يوجد في كلام بعض المتأخرين ، فأما الصحابة ، والتابعون لهم بإحسان ، وسائر أئمة المسلمين كالأئمة الأربعة وغيرهم فلا يَخُصُّون لفظ « التأويل » بهذا المعنى ، بل يريدون بالتأويل المعنى الأول أو الثاني .

ولهذا لما ظن طائفة من المتأخرين أن لفظ « التأويل » في القرآن والحديث في مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ [سورة آل عمران : ٧] أُريد به هذا المعنى الاصطلاحي الخاص ، واعتقدوا أن الوقف في الآية عند قوله : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ لزم من ذلك أن يعتقدوا أن هذه الآيات والأحاديث معاني تخالف مدلولها المفهوم منها ، وأن ذلك المعنى المراد بها لا يعلمه إلا الله ، لا يعلمه الملك الذي نزل بالقرآن ، وهو جبريل ، ولا يعلمه محمد صلى الله عليه وسلم ولا غيره من الأنبياء ،

---

(١) أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي ، تابعي ، شيخ القراء والمفسرين ، قرأ التفسير على ابن عباس رضي الله عنهما ثلاث مرات . ولد سنة ٢١ وتوفي سنة ١٠٣ أو ١٠٤ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ١/١٢٥ ؛ تذكرة الحفاظ ١ / ٨٠ — ٨١ ؛ طبقات الحفاظ للذهبي (ط . جوتنجن ، ١٨٨٣) ١/١٤ (وقال مات سنة ١٠١ أو ١٠٢ أو ١٠٣ أو ١٠٤) ؛ ميزان الاعتدال ٣ / ٤٩ ؛ الأعلام ٦ / ١٦١ .

ولا تعلمه الصحابة والتابعون لهم بإحسان ، وأن محمدًا صلى الله عليه وسلم كان يقرأ قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [سورة طه : ٥]، وقوله : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [سورة فاطر : ١٠] ، وقوله : ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [سورة المائدة : ٦٤]، وغير ذلك من / آيات الصفات، بل ويقول : « ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا »[1] ونحو ذلك ، وهو لا يعرف معانى هذه الأقوال، بل معناها الذى دلت عليه لا يعلمه[2] إلا الله ، ويظنون أن هذه[3] طريقة السلف . ٦/١

ثانيا ــ طريقة التجهيل

وهؤلاء أهل التضليل والتجهيل الذين حقيقة قولهم : إن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ، لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء .

---

(١) الإشارة هنا إلى حديث النزول، وهو مروى عن أبى هريرة وغيره من الصحابة من وجوه عدة. ونص الحديث فى إحدى رواياته فى : البخارى ٢/٥٢ — ٥٣ (كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل) : « عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول : من يدعونى فأستجيب له ، من يسألنى فأعطيه ، من يستغفرنى فأغفر له » . وهو موجود أيضا فى : البخارى ٨/ ٧١ (كتاب الدعوات، باب الدعاء نصف الليل) ، ٩/ ١٤٣ (كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى : يريدون أن يبدلوا كلام الله)؛ مسلم ٣ / ١٧٥ — ١٧٦ (كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الترغيب فى الدعاء والذكر فى آخر الليل والإجابة فيه) ؛ سنن أبى داود ٢/٤٧ (كتاب الصلاة ، باب أى الليل أفضل) ، ٤/٣١٤ (كتاب السنة، باب الرد على الجهمية) ؛ المسند (ط. المعارف) الأرقام ٩٦٧، ٩٦٨، ٣٦٧٣، ٣٨٢١ ، ٧٥٠٠، ٧٥٨٢ ، ٧٦١١ ، ٧٧٧٩ . وهو أيضا فى مواضع أخرى كثيرة فى المسند؛ وروى كذلك فى سنن الترمذى ، وسنن ابن ماجة وسنن الدارمى ومسند الطيالسى (وانظر : مفتاح كنوز السنة ، مادة : الدعاء) وأفرد ابن خزيمة فصلا لأحاديث النزول فى كتابه « التوحيد » ، ص٨٣—٩٠.

(٢) ر : لا يعرفه .

(٣) ر ، ص : هذا .

ثم هؤلاء منهم من يقول : المراد بها خلاف مدلولها الظاهر والمفهوم[١] ، ولا يعرف أحد من الأنبياء والملائكة والصحابة والعلماء ما أراد الله بها ، كما لا يعلمون وقت الساعة .

ومنهم من يقول : بل تُجرَى على ظاهرها ، وتُحمل على ظاهرها ، ومع هذا فلا يعلم تأويلها إلا الله ، فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلا يخالف ظاهرها ، وقالوا — مع هذا — إنها تُحمل على ظاهرها، وهذا ما أنكره ابن عقيل[٢] على شيخه القاضي أبي يعلى في كتاب « ذم التأويل[٣] » .

وهؤلاء الفرق مشتركون في القول بأن الرسول لم يبين المراد بالنصوص التي يجعلونها مشكلة أو متشابهة، ولهذا يجعل كل فريق المشكل من نصوصه غير ما يجعل الفريق الآخر مشكلا، فمنكر الصفات الخبرية الذي يقول : « إنها لا تعلم بالعقل » يقول : نصوصها مشكلة متشابهة ، بخلاف الصفات المعلومة بالعقل [— عنده بعقله —][٤] فإنها — عنده — مُحْكَمَةٌ بيِّنة ، وكذلك يقول من ينكر العلو والرؤية : نصوص هذه مشكلة .

---

(١) ر، ص : الظاهر المفهوم .

(٢) أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي ، من الحنابلة الذين خالفوا المذهب ولجأوا إلى التأويل مثل ابن الجوزي ، كان يعظم الحلاج فأراد الحنابلة قتله . ولد سنة ٤٣١ وتوفي سنة ٥١٣ . انظر ترجمته في : الذيل لابن رجب ١ / ١٤٢–١٦٣ ؛ شذرات الذهب ٤ / ٣٥–٤٠ ؛ لسان الميزان ٤ / ٢٤٣ – ٢٤٤ ؛ الأعلام ٥ / ١٢٩ ؛ بروكلمان GAL الملحق ٣ / ٥٠٣ .

(٣) أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء من كبار الحنابلة وعالم عصره في الأصول والفروع . ولد سنة ٣٨٠ وتوفي سنة ٤٥٨ . انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة (لابنه أبي الحسين محمد ابن محمد) ٢ / ١٩٣ – ٢٣٠ ؛ تاريخ بغداد ٢ / ٢٥٦ ؛ شذرات الذهب ٤ / ٣٠٦ – ٣٠٧ ؛ الوافي بالوفيات ٣ / ٧ ؛ الأعلام ٦ / ٣٣١ ؛ بروكلمان GAL الملحق ٣ / ٥٠٣ (وسماه إبطال التأويل ولم يذكر أنه موجود) .

(٤) عنده بعقله : زيادة في (د) ، (ص) .

ومنكر الصفات مطلقا يجعل ما يثبتها مشكلا دون ما يثبت أسماءه الحسنى ، ومنكر معانى الأسمـاء يجعل نصوصها مشكلة ، ومنكر معاد الأبدان وما وُصفت به الجنة والنار يجعـل ذلك مشكلا أيضا ، ومنكر القـدر يجعل ما يثبت أن الله خالق كل شيء وما شاء كَانَ مشكلا ، دون آيات الأمر والنهى والوعد والوعيد ، والخائض فى القـدر بالجبر يجعل نصوص الوعيد ، بل ونصوص الأمر[1] / والنهى ٧/١ مشكلة ، فقـد يستشكل كل فريق ما لا يستشكله غيره ، ثم يقول فيما يستشكله : إن معانى نصوصه لم يبينها الرسول .

ثم منهم من يقـول : لم يَعْلم معانيها أيضا ، ومنهم من يقول : بل علمها ولم يبينها ، بل أحال فى بيانها على الأدلة العقلية ، وعلى من يجتهد فى العلم بتأويل تلك النصوص ، فهم مشتركون فى أن الرسول لم يَعْلَم أو لم يُعلِّم ، بل جهـل معناها ، أو جَهَّلَها الأمة ، من غير أن يقصد أن يعتقدوا الجهلَ المركب .

وأما أولئك فيقولون : بل قصد أن يُعَلِّمَهم[2] الجهل المركب ، والاعتقادات الفاسدة ، وهؤلاء مشهورون عند الأمة بالإلحاد والزندقة ، بخـلاف أولئك فإنهم يقولون : الرسول لم يقصد أن يجعل أحداً جاهلا معتقدا للباطل ، ولكن أقوالهم تتضمن أن الرسـول لم يبين الحق فيما خاطب به الأمة من الآيات والأحاديث : إما مع كونه لم يعلمه ، أو مع كونه علمه ولم يبينه .

---

(١) ق ، ر ، ص ، ط : بل والأمر .

(٢) م ، ق : أن يعلم .

ولهذا قال الإمام أحمد فى خطبته فيما صنفه[1] من « الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت[2] فيه من متشابه القرآن وتأولته[3] على غير تأويله » قال[4] : « الحمد لله الذى جعل فى كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم ، يدعون من ضل إلى الهدى ، ويصبرون منهم على الأذى ، يحيون بكتاب الله الموتى ، ويبصرون بنور الله أهل العمى ، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه ، وكم من تائه ضال[5] قد هدوه ، فما أحسن أثرهم على الناس ، واقبح أثر الناس عليهم ، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين[6] ، وانتحال[7] المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، الذين عقدوا ألوية البدعة ، وأطلقوا عنان الفتنة ، فهم مختلفون فى الكتاب ، مخالفون للكتاب ، متفقون[8] على مفارقة الكتاب ، يقولون على الله ، وفى الله ، وفى كتاب الله [9]بغير علم ، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ، ويخدعون جهال الناس بما[9] يلبسون[10] عليهم ، فنعوذ بالله من فتن المضلين » .

---

(١) الإشارة هنا إلى رسالة الإمام أحمد بن حنبل ، وسنقابل النص التالى على هذه الرسالة المطبوعة ضمن مجموع « شذرات البلاتين من طيبات كلمات سلفنا الصالحين » بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقى ، ط . السنة المحمدية ، القاهرة ، ١٣٧٤ / ١٩٥٦ .

(٢) فى عنوان الرسالة المطبوعة : شكوا .

(٣) الرد على الجهمية : وتأولوه .

(٤) فى (ص ٤) من الرسالة المذكورة .

(٥) الرد على الجهمية : من ضال تائه .

(٦) ق : المتالين .

(٧) الرد على الجهمية : عقال .

(٨) الرد على الجهمية : مجمعون .

(٩-٩) : ساقط من (د) .

(١٠) الرد على الجهمية : يشبهون .

ويروى نحو هذه الخطبة عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنـه، كما ذكر ذلك محمد بن وضّاح[1] فى كتاب « الحوادث والبدع » .

١/٨ / فقـد وُصِفوا فى هـذا الـكلام بأنهم — مع اختلافهم فى الكتاب — فهم كلهم مُخالفون له، وهم مشتركون[2] فى مفارقتـه ، يتكلمون بالكلام المتشـابه ، ويخدعون جُهّال الناس بمـا يُلبّسون عليهم ، حيث لبسوا الحق بالباطل .

خلاصة ما سبق

وجماع الأمر أن الأدلة نوعان : شرعية، وعقلية . فالمدّعون لمعرفة الإلٰهيات بعقولهم، من المنتسبين إلى الحكمة والكلام والعقليات، يقول من يخالف نصوص الأنبياء منهم : إن الأنبياء لم يعرفوا الحق الذى عرفناه ، أو يقولون : عرفوه ولم يبيّنوه للخـلق كما بيناه ، بل تكلموا بمـا يخالفه من غير بيان منهم . والمدّعون للسنة والشريعة واتّباع السلف من الجُهّال بمعانى[3] نصوص الأنبياء يقولون : إن الأنبياء — والسلف الذين اتبعوا الأنبياء — لم يعرفوا معانى هذه النصوص التى قالوها والتى بلّغـوها عن الله ، أو إن الأنبياء[4] عرفوا معانيها ولم يبينوا مرادهم للناس ؛ فهؤلاء الطوائف قد[5] يقولون : نحن عرفنا الحق بعقولنا، ثم اجتهدنا فى حمل كلام الأنبياء على ما يوافق مدلول العقـل، وفائدة إنزال هـذه المتشابهات المشكلات[6] اجتهـاد

(١) هو محمد بن وضاح بن بزيع (أبو عبد الله) مولى عبد الرحمن بن معاوية بن هشام ، محدث من أهل قرطبـة . من أهم كتبه : « العباد والعوابد » فى الزهـد والرقائق ، « القطعان » فى الحـديث و « مكنون السر ومستخرج العلم » فى الفقه، ولد سنة ١٩٩ وتوفى سنة ٢٨٦ .

انظر عنه : بغية الملتمس، ص ١٢٣ ؛ لسان الميزان ٥ / ٤١٦ ؛ الأعلام ٧ / ٣٥٨ .

(٢) ص : له مشتركون .

(٣) م ، ق : بمعانى النصوص .

(٤) ق ، ر، ص ، ط : أو الأنبياء .

(٥) قد : ساقطة من (ص) .

(٦) ص : المشكلات المتشابهات .

الناس فى أن يعرفوا الحق بعقولهم، ثم يجتهدوا فى تأويل كلام الأنبياء الذين[(١)] لم يبينوا به[(٢)] مرادهم، أو أنّا عرفنا الحق بعقولنا، وهذه النصوص لم تعرف الأنبياء معناها، كما لم يعرفوا وقت الساعة، ولكن أُمرنا بتلاوتها من غير تدبر لها ولا فهم لمعانيها. أو يقولون: بل هذه الأمور لا تُعرف بعقل ولا نقل، بل نحن منهيون عن معرفة العقليات، وعن فهم السمعيات، وإن الأنبياء وأتباعهم لا يعرفون العقليات، ولا يفهمون السمعيات.

(فصل)

هدف الكتاب بيان فساد قانونهم الفاسد

ولما كان بيان مراد الرسول صلى الله عليه وسلم فى هذه الأبواب لا يتم إلا بدفع المعارض العقلى، وامتناع تقديم ذلك على نصوص الأنبياء، بيّنا فى هذا الكتاب فساد القانون الفاسد الذى صدُّوا به الناس عن سبيل الله، وعن فهم / مراد الرسول وتصديقه فيما أخبر، إذ كان أىّ دليل أقيم على بيان مراد الرسول لا ينفع إذا قُدِّر أن المعارض العقلى [القاطع][(٣)] ناقَضَه، بل يصير ذلك قَدْحاً فى الرسول، وقدحا فيمن استدل بكلامه، وصار هذا بمنزلة المريض الذى به أخلاط فاسدة تمنع انتفاعه بالغذاء، فإن الغذاء لا ينفعه مع[(٤)] وجود الأخلاط الفاسدة التى تفسد الغذاء، فكذلك القلب الذى اعتقد قيام الدليل العقلى القاطع على نفى الصفات أو بعضها، أو نفى عموم خلقه لكل شىء، أو نفى أمره ونهيه[(٥)]، أو امتناع المعاد،

٩/١

(١) ر، ص، ط: الذى.

(٢) به: ساقطة من (ص).

(٣) القاطع: زيادة فى (ر)، (ص).

(٤) ق: . . . بالغذاء لا ينفعه مع . . .؛ م: فإنه لا ينفعه الغذاء مع . . والمثبت من (ر)، (ص).

(٥) م، ق: . . . شىء وأمره ونهيه .

أو غير ذلك ، لا ينفعه الاستدلال عليـه فى ذلك بالكتاب والسنة إلا مع بيان فساد ذلك المعارض .

وفساد ذلك المعارض[1] قد يعلم جملة وتفصيلا .

أما الجمـلة[2]، فإنه من آمن بالله ورسوله إيمانا تاما، وعلم مراد الرسول قطعا، تيقّنَ ثبـوتَ ما أخبر به ، وعلم أن ما عارض ذلك من الحجج فهى حجج داحضة [من جنس شبه السوفسطائية، كما قال تعـالى[3] :] : ﴿ وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِى اللَّهِ مِن بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴾ [سورة الشورى : ١٦] .

وأما التفصيل، فبعلم[4] فساد تلك الحجة المعارضة، وهذا الأصل نقيض الأصل الذى ذكره طائفة من الملحدين ، كما ذكره الرازى فى أول كتابه « نهاية العقول » حيث ذكر أن الاستدلال بالسمعيات فى المسائل الأصولية لا يمكن بحـال، لأن الاستدلال بهـا موقوف على مقدمات ظنية ، وعلى دفع المعـارض العقلى ، وإن العـلم بانتفاء المعارض لا يمكن ، إذ يجـوز أن يكون فى نفس الأمر دليـل عقلى يناقض مادل عليه القرآن ، ولم يخطر ببال المستمع[5] .

---

(١) وفساد ذلك المعارض : كذا فى (م) فقط ، وسقطت « ذلك » من سائر النسخ .

(٢) أما الجملة : عبارة ساقطة من (د) ، (ص) ، (ط) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق) .

(٤) ر : فيعلم .

(٥) لم أجد نص هذا الكلام أو معناه فى أول نهاية العقول ، بل لم أجده بعد تصفحى لكثير من صفحات مخطوطة الكتاب فى دار الكتب ، ومعنى هذا الكلام متضمن فى القانون الذى أورده ابن تيمية فى أول الكتاب ، وقد تكلمت عنه وأشرت إلى ما يقابله فى مؤلفات الرازى فى مقدمة هذا الكتاب بما يغنى عن التكرار هنا . وانظر المقدمة ، ص ١١ — ١٤ .

وقد بسطنا الكلام على [ما زعمه هؤلاء من أن الاستدلال بالأدلة السمعية موقوف على مقدمات[(١)]] ظنية ، مثل نقل اللغة والنحو والتصريف ونفى المجاز والإضمار والتخصيص والاشتراك والنقل والمعارض العقلى بالسمعى[(٢)] ، وقد كنا صنفنا فى فساد هذا الكلام مصنفا قديما من نحو ثلاثين سنة[(٣)] ، وذكرنا طرفا من بيان فساده فى الكلام على « المحصل[(٤)] » وفى غير ذلك .

١٠/١ / فذاك كلام فى تقرير الأدلة السمعية ، وبيان أنها قد تفيد اليقين والقطع ، وفى هذا الكتاب[(٥)] كلام فى بيان انتفاء المعارض العقلى ، وإبطال قول من زعم تقديم الأدلة العقلية مطلقا .

وقد بينا فى موضع آخر[(٦)] أن الرسول بلغ البلاغ المبين ، وبين مراده ، وأن كل ما فى القرآن والحديث من لفظ يقال فيه إنه يحتاج إلى التأويل الاصطلاحى الخاص الذى هو صرف اللفظ عن ظاهره ، فلابد أن يكون الرسول قد بين مراده بذلك اللفظ بخطاب آخر ، لا يجوز عليه أن يتكلم بالكلام الذى مفهومه ومدلوله باطل ، ويسكت عن بيان المراد الحق ، ولا يجوز أن يريد من الخلق أن

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق) .

(٢) م ، ق : بالسمع .

(٣) وفى هذا إشارة إلى تاريخ تأليف الكتاب كما بينا ذلك فى المقدمة .

(٤) من مؤلفات ابن تيمية كتاب « شرح أول المحصل ، فى مجلد » (وهو كتاب مفقود) . انظر : أسماء مؤلفات ابن تيمية ، لابن قيم الجوزية ، ص ١٩ ؛ العقود الدرية ، لابن عبد الهادى ، ص ٣٧ . والمقصود هنا كتاب « محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين » للرازى .

(٥) وفى هذا الكتاب : كذا فى (م) ، (ق) . وفى سائر النسخ : وهذا الكتاب .

(٦) انظر مثلا رسالة « معارج الوصول فى بيان أن أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول » وقد طبعت بالقاهرة عدة مرات .

يفهموا من كلامه ما لم يبينه لهم ويدلهم عليه ، لإمكان معرفة ذلك بعقولهم ، وأن هذا قدح فى الرسول الذى بلّغ البلاغ المبين الذى هَدَى الله به العباد وأخرجهم به من الظلمات إلى النـور ، وفرّق الله به بين الحـق والباطل ، وبين الهـدى والضـلال ، وبين الرشاد والغى ، وبين أوليـاء الله وأعدائه ، وبين ما يستحقه الرب من الأسماء والصفات وما ينزّه عنـه من ذلك ، حتى أوضح الله به السبيل ، وأنار به الدليل ، وهدى به الذين آمنوا لمـا اختلفوا فيه من الحق بإذنه ، والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم .

فمن زعم أنه تكلم بما لا يدل إلا على الباطل لا على الحـق ، ولم يبين مراده ، وأنه أراد بذلك اللفظ المعنى الذى ليس بباطل ، وأحال الناس فى معرفة المراد على ما يعلم من غير جهته بآرائهم ، فقد قدح فى الرسول ، كما نبهنا (١) على ذلك فى مواضع . كيف والرسـول أعلم الخلق بالحق ، وأقـدر الناس على بيان الحق ، وأنصح الخلق للخلق ؟ ! وهذا يوجب أن يكون بيـانه للحق أكمل من بيان كل أحد .

فإن ما يقوله القائل ويفعله الفاعل لا بد فيه من قدرة وعلم وإرادة ، فالعاجز عن القول أو الفعل يمتنع صدور ذلك عنه ، والجاهل بمـا يقوله ويفعله لا يأتى بالقول المحكم والفعل المحكم ، وصاحب الإرادة الفاسدة لا يقصد الهدى والنصح والصلاح ، فإذا كان المتكلم عالمـا بالحق قاصدًا لهدى الخلق قصدًا تاما ، قادراً على ذلك وجب وجود مقدوره ، ومحمد صلى الله عليه وسلم أعلم الخلق بالحق ، وهو أفصح الخلق لساناً ، وأصحهم بيانا ، وهو أحرص الخلق على هدى العباد ، كما قال ١١/١

(١) م ، ق : برهنا .

تعالى : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ ما عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [سورة التوبة : ١٢٨]، وقال: ﴿ إِنْ تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ ﴾ [سورة النحل : ٣٧]، وقد أوجب الله عليه البلاغ المبين، وأنزل عليه الكتاب ليبين للناس ما نزل إليهم ، فلا بد أن يكون بيانه وخطابه[1] وكلامه أكمل وأتم من بيان غيره، فكيف يكون مع هذا لم يبيِّن الحق، بل بيَّنه من قامت الأدلة الكثيرة على جهله ونقص[2] علمه وعقله ؟! وهذا مبسوط فى غير هذا الموضع .

ولما كان ما يقوله كثير من الناس فى باب أصول الدين والكلام والعلوم العقلية والحكمة يَعْلَمُ كل من تدبره[3] أنه مخالف لما جاء به الرسول ، أو أن[4] الرسول لم يَقُل مثل هذا ، واعتقد من اعتقد أن ذلك من أصول الدين ، وأنه يشتمل على العلوم الكلية والمعارف الإلهية، والحكمة الحقيقية أو الفلسفة الأولية — صار كثير منهم يقول : إن الرسول لم يكن يعرف أصول الدين ، أو لم يبين أصول الدين، ومنهم من هاب النبى، ولكن يقول : الصحابة والتابعون لم يكونوا يعرفون ذلك ، ومن عظَّم الصحابة والتابعين مع تعظيم أقوال هؤلاء يبقى حائرا كيف لم يتكلم أولئك الأفاضل فى هذه الأمور التى هى أفضل العلوم ؟ ومن هو مؤمن بالرسول معظم له يستشكل كيف لم يبين أصول الدين مع أن الناس إليها أحوج منهم إلى غيرها ؟

---

(١) م ، ق : خطابه وبيانه .

(٢) م ، ق، ص، ط : أو نقص .

(٣) م، ق: تدبر .

(٤) م، ق : وأن .

استطراد فى الرد على سؤال وجه إلى ابن تيمية وهو فى مصر نص السؤال

١٢/١

ولما كنت بالديار المصرية[(١)] سألنى من سألنى من فضلائها عن هـذه المسألة ، فقالوا فى سؤالهم[(٢)] :

إن قال قائل : هل يجوز الخوض فيما تكلم الناس فيـه من مسائل اصول[(٣)] / الدين، وإن لم يُنْقَل عن النبى صلى الله عليه وسلم[(٤)] فيها كلام ام لا ؟ .

فإن قيل بالجواز ، فما وَجْهُه ؟ وقد فهمنا منه عليه الصلاة والسلام النهى عن الكلام فى بعض المسائل ؟

وإذا قيل بالجواز فهل يجب ذلك ؟ .

وهل نقل عنه عليه الصلاة والسلام ما يقتضى وجوبه ؟ .

وهل يكفى فى ذلك ما يصل إليـه المجتهد من غلبـة الظن، أو لا بد من الوصول إلى القطع ؟ .

وإذا تعذر عليه الوصول إلى القطع، فهل يُعذر فى ذلك، أو يكون مُكَلَّفًا به ؟

وهل ذلك من باب تكليف مالا يطاق والحالة هذه أم لا ؟

---

(١) وذلك فيما بين عامى ٧٠٥ ، ٧١٢ هـ .

(٢) المقابلة فيما يلى مع هـذه الرسالة التى يشير إليها ابن تيمية ومنها نسخة مخطوطة بدار الكتب رقم ٢٠٤ مجاميع تيمورية ص ٨٥ إلى ١٢٥ ، وهى التى أرمز إليها بكلمة « بيان » كما أوضحت فى المقدمة ، ومع طبعتى الرسالة فى مجموعة الفتاوى الكبرى ومجموعة فتاوى شيخ الإسلام المطبوعة بالرياض .

(٣) بيان (ص ٨٦) : فى أصول .

(٤) بيان : لم ينقل عن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

وإذا قيل بالوجوب ، فما الحكمة فى أنه لم يوجد فيه من الشارع نص يعصم من الوقوع فى المهالك ، وقد كان عليه الصلاة والسلام حريصا على هدى أمته ؟

الجواب

فأجبت :

الحمد لله رب العالمين .

أما المسألة الأولى :

الرد على المسألة الأولى

فقول السائل : « هل يجوز الخوض فيما تكلم الناس فيه من مسائل أصول الدين،(١) وإن لم يُنْقَل(٢) عن النبى صلى الله عليه وسلم فيها كلام ام لا ؟ » .

سؤال(٣) ورد بحسب ما عُهِد من الأوضاع المبتدعة الباطلة ؛ فإن المسائل التى هى من أصول الدين التى تستحق أن تسمى أصول الدين — أعنى الدين الذى أرسل الله به رسوله ، وأنزل به كتابه — لا يجوز أن يُقال : لم يُنقل عن النبى صلى الله عليه وسلم فيها كلام ، بل هذا كلام متناقض فى نفسه ، إذ كونها من أصول الدين يوجب أن تكون من أهم أمور(٤) الدين، وأنها مما(٥) يحتاج إليه الدين ، ثم نَفْىُ نقل الكلام فيها عن الرسول يوجب أحد أمرين : إما أن الرسول أهمل الأمور المهمة التى يحتاج إليها الدين فلم يبينها ، أو أنه بينها فلم تنقلها الأمة ،

(١) بيان : فى أصول الدين .

(٢) بيان : لم ينقل عن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

(٣) م (فقط) : فسؤال .

(٤) أمور : ساقطة من (بيان) ، الفتاوى الكبرى ١/٣٧٣ .

(٥) بيان ، الفتاوى : مما يحتاج إليه .

وكلا هذين باطل قطعا ، وهو من أعظم مطاعن المنافقين فى الدين ، وإنما يظن هذا وأمثاله من هو جاهل بحقائق ما جاء به الرسـول ، أو جاهل بمـا يعقله / الناس بقلوبهم، أو جاهل بهما جميعا ، فإن جهله بالأول يوجب عدم علمه بمـا اشتمل عليـه ذلك من أصول الدين وفروعه ، وجهله بالثانى يوجب أن يدخل فى الحقائق المعقولة ما يسميه هو وأشكاله عقليات ، وإنما هى جهليات ، وجهله بالامرين يوجب أن يُظَنَّ من أصـول الدّين ما ليس منها من المسـائل والوسائل الباطلة ، وأن يُظن عدم بيان الرسول لمـا ينبغى أن يعتقد فى ذلك، كما هو الواقع لطوائف من أصناف الناس ــ حُذَّاقهم فضلا عن عامتهم .

١٣/١

أصول الدين: مسائل ودلائل هذه المسائل .

وذلك أن أصـول الدين إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها ، ويجب أن تذكر قولا ، أو تعمل عملا [1] ، كمسائل التوحيد والصفات ، والقـدر ، والنبوة ، والمعاد ، أو دلائل هذه المسائل .

١ ــ المسائل

أما القسم الأول فكل ما يحتاج الناس إلى معـرفته واعتقاده والتصـديق به من هذه المسائل فقد بيّنه الله ورسوله بيانا شافيًا قاطعا للعُذر ، إذ هذا من أعظم ما بلّغـه الرسول البلاغ المبين ، وبيّنـه للناس ، وهو من أعظم ما أقام الله الحجـة على عباده [فيه] [2] بالرسل الذين بيّنوه وبلّغوه ، وكتاب الله الذى نقـل الصحابة ثم التابعون عن الرسول لفظَه ومعانيه، والحكمة التى هى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم [التى نقلوها أيضا عن الرسول] [3] ، مشتملة من ذلك على غاية المـراد ، وتمام

---

(١) بيان (ص ٨٧) وكذا : فتاوى الرياض : ٣ / ٢٩٥ ؛ الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٣ : إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها قولا ، أو قولا وعملا .

(٢) م : أقام الله به الحجة على عباده بالرسـل ؛ ق : أقام الله به الحجة على عباده فيـه بالرسل . والمثبت عن (بيان) ص ٨٧ ــ ٨٨ ؛ نسخة (ص) وكذا فى الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٣ .

(٣) مابين المعقوفتين زيادة فى « بيان » فقط .

الواجب والمستحب. والحمد لله الذى بعث فينا[(١)] رسولا من أنفسنا، يتلو علينا آياته، ويزكينا، ويعلمنا الكتاب والحكمة، الذى أكمل لنا الدين، وأتم علينا النعمة، ورضى لنا الإسلام دينا، الذى أنزل الكتاب تفصيلا لكل شىء، وهدى ورحمة وبشرى للسلمين: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة يوسف: ١١١].

وإنما يظن عدم اشتمال الكتاب والحكمة على بيان ذلك من كان ناقصا فى عقله وسمعه، ومن له نصيب من قول أهل النار الذين قالوا: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [سورة الملك: ١٠]، وإن كان ذلك كثيرا فى كثير من / المتفلسفة والمتكلمة، وجهال أهل الحديث والمتفقهة والصوفية.

١٤/١

٢ — دلائل المسائل

وأما القسم الثانى — وهو دلائل هذه المسائل الأصولية — فإنه وإن كان يظن طوائف من المتكلمين أو المتفلسفة[(٢)] أن الشرع إنما يدل بطريق الخبر الصادق، فدلالته موقوفة على العلم بصدق المخبر، ويجعلون[(٣)] ما يبنى عليه صدق المخبر معقولات محضة — فقد غلطوا فى ذلك غلطا عظيما، بل ضلوا ضلالا مبينا، فى ظنهم أن دلالة الكتاب والسنة إنما هى بطريق الخبر المجرد، بل الأمر ما عليه سلف الأمة، أهل العلم والإيمان، من أن الله سبحانه وتعالى بين من الأدلة العقلية التى يحتاج إليها فى العلم بذلك مالا يقدر أحد من هؤلاء قدره، ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه.

(١) بيان (ص ٨٨): إلينا.
(٢) بيان: والمتفلسفة.
(٣) ر، ص: فيجعلون.

وذلك كالأمثال المضروبة التى يذكرها الله فى كتابه التى قال فيها : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ﴾ [سورة الزمر : ٢٧]، فإن الأمثال المضروبة هى الأقيسة العقلية، سواء كانت قياس شمول، أو قياس تمثيل، ويدخل فى ذلك ما يسمونه براهين، وهو القياس الشمولى المؤلف من المقدمات اليقينية، وإن كان لفظ البرهان فى اللغـة أعم من ذلك، كما سمى الله آيتى موسى برهانين : ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ ﴾[1] [سورة القصص : ٣٢] .

ومما يوضح هـذا أن العلم الإلهى لا يجوز أن يُستدل فيـه بقياس تمثيل يستوى فيه الأصل والفرع ، ولا بقياس شمولى تستوى فيه[2] أفراده ، فإن الله سبحانه ليس كمثله شىء ، فلا يجوز أن يُمثَّل بغيره ، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوى أفرادها .

ولهـذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هـذه الأقيسة فى المطالب الإلهيـة لم يصلوا بها إلى اليقـين[3] ، بل تناقضت أدلتهم ، وغلب عليهم — بعد التناهى — الحيرة والاضطراب، لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها، ولكن يستعمل فى ذلك قياس الأَوْلَى، سواء كان تمثيلا أو شمولا، كما قال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ ﴾ [سورة النحل: ٦٠] مثل أن يُعْلَم[4] أن كل كمال ثبت للممكن أو المحدث / [5] لا نقص فيه بوجه من الوجوه — وهو ما كان كمالا للوجود غير مستلزم للعدم[5] — فالواجب القديم أولى به، وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثبت ١٥/١

(١) آية سورة القصص وردت فى (م) فقط .

(٢) فيه : زيادة فى (م) فقط .

(٣) بيان (ص ٨٩) : يقين .

(٤) بيان : أن نعلم . وكذا فتاوى الرياض ٣ / ٢٩٧ ، الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٤ .

(٥ — ٥) : ساقط من بيان، ص ٨٩ ؛ الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٤ .

نوعه للمخلوق المربوب المعلول المدبَّر فإنما استفاده من خالقه وربه ومدبره ، فهو أحق به منه ، وأن كل نقص وعيب (١) في نفسه — وهو ما تضمن سلب هذا الكمال إذا (١) وجب نفيه عن شيء ما من أنواع المخلوقات والممكنات والمحدثات : فإنه يجب نفيه عن الرب تبارك وتعالى بطريق الأَوْلَى ، وأنه أحق بالأمور الوجودية من كل موجود ، وأما الأمور (٢) العدمية فالممكن المحدث بها (٣) أحق ، ونحو ذلك .

ومثل هذه الطرق هي التي كان يستعملها السلف والأئمة في مثل هذه المطالب ، كما استعمل نحوها الإمام أحمد ، ومن قبله و بعده مِنْ أئمة أهل الاسلام ، و بمثل ذلك جاء القرآن في تقرير أصول الدين في مسائل (٤) التوحيد والصفات والمعاد ، ونحو (٥) ذلك .

ومثال ذلك أنه سبحانه لما أخبر (٥) بالمعاد — والعلم به تابع للعلم بإمكانه ، فإن الممتنع لا يجوز أن يكون — بيَّن سبحانه إمكانه أتم بيان ، ولم يسلك في ذلك ما يسلكه طوائف من أهل الكلام ، حيث يثبتون الإمكان (٦) الخارجي بمجرد الإمكان الذهني ، فيقولون : هذا ممكن ؛ لأنه لو قُدِّر وجوده لم يلزم من تقدير وجوده محال ، فإن الشأن في هذه المقدمة فمن أين يُعلم أنه لا يلزم من تقدير وجوده محال ؟ فإن (*) هذه قضية كلية سالبة ؛ فلا بد من العلم بعموم هذا النفي .

(١—١) : ساقط من « بيان » ص ٩٠ ؛ الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٤ .

(٢) (ص ٩٠) : والأمور ، وكذا الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٤ .

(٣) بيان : الممكن بها ؛ وكذا في الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٤، فتاوى الرياض ٣ / ٢٩٧ .

(٤) بيان ؛ فتاوى الرياض ٣/٢٩٨ ؛ الفتاوى الكبرى ٢/٣٧٥ : من مسائل .

(٥—٥) : ساقط من (ر) .

(٦) الإمكان : ساقطه من (ص) .

وما يحتج به بعضهم على أن هذا ممكن بأنا لا نعلم امتناعه ، كما نعلم امتنـاع الأمور الظاهر امتناعها ، مثل كون الجسم متحركا ساكنا ، فهذا كاحتجاج بعضهم على أنها ليست بديهية بأن غيرها من البديهيات أجلى منها ، وهذه حجة ضعيفة ، لأن البديهى هو ما إذا تُصُوِّر طرفاه جزم العقـل به ، والمتصوران[1] قد يكونان خفيين ، فالقضايا تتفاوت فى الجلاء والخفاء لتفاوت تصورها كما تتفاوت لتفاوت الأذهان ، وذلك لا يقدح فى كونها ضرورية ، ولا يوجب أن ما لم يظهر[2] / امتناعه يكون ممكنا ، بل قول هؤلاء أضعف ؛ لأن الشيء قد يكون ممتنعا لأمور خفية لازمة له[3] ، فما لم يعلم انتفاء تلك اللوازم ، أو عدم لزومها ، لا يمكن الجزم بإمكانه[*] ، والمحال هنـا أعم من المحال لذاته أو لغـيره ، والإمكان الذهنى حقيقته عدم العلم بالامتناع ، وعدم العلم بالامتناع لا يستلزم العـلم بالإمكان الخارجى ، [بل يبقى الشيء فى الذهن غير معلوم الامتناع ولا معلوم الإمكان الخارجى[4]] ، وهذا هو الإمكان الذهنى ، فإن الله سبحانه وتعالى لم يكتف فى بيان إمكان المعاد بهذا ، إذ يمكن أن يكون الشيء ممتنعا ولو لغيره ، وإن لم يعلم الذهن امتناعه ، بخلاف الإمكان الخارجى فإنه إذا عُلم بطل أن يكون ممتنعا .

١٦/١

والإنسان يعـلم الامكان الخـارجى : تارة بعلمـه بوجود الشيء[5] ، وتارة

---

(١) ر ، ص ، ط : والتصوران .

(٢) ص : لايظهر .

(٣) له : ساقطة من (م) ، (ق) .

(* – *) : ساقط من (بيان) وفتاوى الرياض ٣/٢٩٨ ؛ الفتاوى الكبرى ١/٣٧٥ ؛ وأول السقط فى الصفحة السابقة .

(٤) مابين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق) ، (ص) ؛ وهو مثبت عن (ر) ، بيان (ص ٩١) ؛ وفتاوى الرياض ٣/٢٩٨ ؛ الفتاوى الكبرى ١/٣٧٥ .

(٥) ر (فقط) : بعلمه بوجود الشيء ونظيره ؛

[بعلمه[١]] بوجود نظيره، وتارة بعلمه بوجود ما الشيء أولى بالوجود[٢] منه، فإن وجود الشيء دليل على أن ما هو دونه أولى بالإمكان منه ، ثم إنه إذا تبين[٣] كون الشيء ممكنا فلا بد من بيان قدرة الرب عليه، وإلا فمجرد[٤] العلم بإمكانه لا يكفى فى إمكان وقوعه ، إن لم يعلم قدرة الرب على ذلك .

الأدلة على المعاد فى كتاب الله

فبين سبحانه هذا كله بمثل قوله : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُورًا ﴾ [سورة الاسراء: ٩٩]، وقوله : ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ ﴾ [سورة يس : ٨١]، قوله: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِىَ الْمَوْتَىٰ بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [سورة الأحقاف : ٣٣] ، وقوله : ﴿ لَخَلْقُ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ ﴾ [سورة غافر: ٥٧]، فإنه من المعلوم ببداهة[٥] العقول أن خلق السموات والأرض أعظم من خلق أمثال بنى آدم ، والقدرة عليه أبلغ ، وأن هذا الأيسر أولى بالإمكان والقدرة من ذلك .

وكذلك استدلاله على ذلك بالنشأة الأولى فى مثل قوله : [﴿ وَهُوَ الَّذِى يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [سورة الروم : ٢٧] . ولهذا قال بعد ذلك[٦]] :

(١) بعلمه : زيادة فى (بيان) ، ط .

(٢) بيان : وتارة بعلمه بوجود ما هو أبلغ منه ؛ وكذا فى فتاوى الرياض ٣/٢٩٨ ؛ الفتاوى ؛ الكبرى ١/٣٧٥ .

(٣) تبين : فى (م) فقط ، وفى سائر النسخ : بين .

(٤) بيان : مجرد . وكذا الفتاوى الكبرى ١/٣٧٥ .

(٥) بيان ، ر ، ص ، ط : ببدائه .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق) .

﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة الروم: ٢٧]، وقال[1]: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [سورة الحج: ٥].

١٧/١

وكذلك ما ذكر في قوله: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ - الآيات [يس: ٧٨ - ٨٢]، فإن قول الله تعالى[2]: ﴿مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ قياس حذفت إحدى مقدمتيه لظهورها، والأخرى سالبة كليـة قُرِن معها دليلها، وهو المثـل المضروب الذي ذكره بقوله: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ وهذا استفهام إنكار متضمن للنفي، أي لا أحد يحيي العظام وهي رميم، فإن كونها رميمًا يمنع عنده إحياءها لمصيرها إلى حال اليبس والبرودة المنافية للحياة التي مبناها على الحرارة والرطوبة، ولتفرق أجزائها واختلاطها بغيرها، ولنحو ذلك من الشبهات.

والتقدير: هذه العظام رميم، ولا أحد يحيي العظام وهي رميم، فلا أحد يحييها. ولكن هذه السالبة كاذبة، ومضمونها امتناع الإحياء، فبيّن سبحانه إمكانه من وجوه ببيان إمكان ما هو أبعد من ذلك وقدرته عليه فقال: ﴿يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾][3] وقد أنشأها من التراب، ثم قال: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة يس: ٧٩] ليبين علمه بما تفرق من الأجزاء أو استحال، ثم قال: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا﴾ [سـورة يس: ٨٠] فبين أنه أخرج النار الحارة

(١) م، ق: وقوله.

(٢) في الأصل في (بيان) ص ٩٢: فإن قول القياس، والصواب ما أثبته.

(٣) الكلام الذي بين المعقوفتين (وبدأ في ص ٣٠): زيادة في (بيان) ص ٩٢-٩٣؛ الفتاوى الكبرى ٣٧٦/١؛ فتاوى الرياض ٣٠٠/٣. وفي نسخة (ر)، ط يوجد بياض مكان هذا الكلام بمقدار سطرين، وأما السقط في (ط) كتب عبارة: سقط من الأصل ورقة معلقة.

اليابسة من البارد الرطب ، وذلك أبلغ فى المنافاة، لأن اجتماع الحرارة والرطوبة أيسر من اجتماع الحرارة واليبوسة ، إذ الرطوبة تقبل من الانفعال ما لا تقبله اليبوسة ، ولهذا (١) كان تسخين الهواء والماء أيسر من تسخين التراب ، وإن كانت النار نفسها حارة يابسة ، فإنها جسم بسيط ، واليبس ضد الرطوبة ، والرطوبة يعنى بها البِلَّة كرطوبة الماء، ويعنى بها سرعة الانفعال، فيدخل فى ذلك الهواء ، فكذلك يعنى باليبس عدم البلة ، فتكون النار يابسة ، ويراد باليبس بطء (٢) الشكل والانفعال ، فيكون التراب يابسا دون النار، فالتراب فيه اليبس بالمعنيين، بخلاف النار ، لكن الحيوان الذى فيه حرارة ورطوبة يكون من العناصر الثلاثة (٣) : التراب ، والماء ، والهواء .

وأما الجزء النارى فللناس فيه قولان : قيل : فيه حرارة نارية، وإن لم يكن فيه جزء من النار ، وقيل : بل فيه جزء من النار .

وعلى كل تقدير فتَكَوُّن الحيوان من العناصر أَوْلى بالإمكان من تكوُّن النار من الشجر الأخضر ، فالقادر على أن يخلق من الشجر الأخضر نارًا أولى بالقدرة أن يخلق من التراب حيوانا ، فإن هذا معتاد ، وإن كان ذلك بما يُضم إليه من الأجزاء الهوائية والمائية، والمقصود الجمع فى المولَّدات (١). ثم قال: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ [سورة يس : ٨١]. وهذه مقدمة معلومة بالبداهة (٤)، ولهذا جاء فيها باستفهام التقرير الدال على أن ذلك

(١ – ١) : ساقط من (بيان) ٩٣؛ فتاوى الرياض : ٣/٣٠٠؛ الفتاوى الرياض ١/٣٧٦ .

(٢) بطء : ساقطة من (ر) ، (ص) ، ط .

(٣) ص : الثلاث .

(٤) بيان، ر، ص: بالبديهة . وكذا الفتاوى الكبرى ١/٣٧٦؛ فتاوى الرياض ٣/٣٠٠.

مستقر معلوم عنـد المخاطب ، كما قال سبحانه : ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ [سـورة الفرقان : ٣٣] ، ثم بيّن قدرته العامة بقوله : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [سورة يس : ٨٢] . ١٨/١

وفى هـذا الموضع وغيره من القـرآن من الأسرار وبيان الأدلة القطعية على المطالب الدينية ما ليس هذا موضعه ، وإنما الغرض التنبيه .

تنزيه القرآن لله تعالى عن الشركاء

وكذلك ما استعمله سبحانه فى تنزيهه وتقديسه عمّا أضافوه إليه من الولادة، سـواء سموها حسية أو عقلية ، كما (١) تزعمه النصارى من تولُّد الكلمة التى جعـلوها جوهر الابن منـه (١) ، وكما تزعمه الفلاسـفة الصابئون من تولُّد العقول العشرة والنفوس الفلكية التسعة التى هم مضطربون فيها : هل هى جواهر أو أعراض؟ وقد يجعـلون العقول بمنزلة الذكور ، والنفوس بمنزلة الإناث ، ويجعـلون ذلك آباءهم وأمهاتهم وآلهتهم وأربابهم القريبة ، وعلمهم بالنفوس أظهر لوجود الحركة الدورية الدّالة على الحـركة الإرادية الدّالة على النفس المحـركة (٢) ، لكن أكثرهم يجعلون النفوس الفلكية عرضا لا جوهرا قائمًا بنفسه (٢)، وذلك شبيه بقول مشركى العرب وغيرهم الذين جعلوا له بنين وبنات، قال تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [سـورة الأنعام : ١٠٠] ، وقال تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ [سورة الصافات : ١٥١، ١٥٢] .

(١-١) : ساقط من (بيان) والفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٦ .

(٢-٢) : ساقط من (بيان) ، والفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٦ .

وكانوا يقولون : الملائكة بنات الله ، كما يزعم هؤلاء أن العقول، أو العقول والنفوس هي الملائكة(١)، وهي متولدة عن الله(٢). قال تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ * وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ * لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَىٰ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴾ [سورة النحل : ٥٧ — ٦٢] . ١٩/١

وقال تعالى : ﴿ أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ * وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * أَوَمَن يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ * وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴾ [سورة الزخرف : ١٦—١٩]، وقال تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ * أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ * تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴾ [سورة النجم : ١٩—٢٢] أي جائرة، وغير ذلك في القرآن .

فبيّن سبحانه : أن الرب الخالق أولى بأن ينزّه عن الأمور الناقصة منكم ، فكيف تجعلون له ما تكرهون أن يكون لكم ، وتستحيون(٣) من إضافته إليكم ، مع

(١) بيان : ... كما يزعم هؤلاء أن النفوس ، وكذا في الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٧ .

(٢) صرح ابن سينا في رسالته (في معنى الزيارة وكيفية تأثيرها) بأن الجواهر الثانية المفارقة من المواد هي الملائكة المقربون المسماة عند الحكماء بالعقول الفعالة . انظر ص ٤٥ — ٤٦ من مجموعة رسائل ابن سينا ط . الأوفست (عن ط . ليدن، ١٨٨٩) مكتبة المثنى ببغداد .

(٣) في : الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٧؛ فتاوى الرياض ٣ / ٣٠٢ : وتستخفون .

أن ذلك واقع لامحـالة ، ولاتنزهونه عن ذلك وتنفونه عنـه ، وهو أحـق بنفى المكروهات المنقصات منكم ؟

وكذلك قوله فى التوحيد : ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن شُرَكَاءَ فِيمَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [سورة الروم : ٢٨] أى كخيفة بعضكم بعضا ، كما فى قوله : ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٨٥]، وفى قوله ﴿لَّوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [سـورة النور : ١٢] ، وفى قوله : ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ﴾ [سورة الحجرات : ١١]، وفى قوله ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾ [سورة البقرة : ٥٤] ، وفى قوله : ﴿وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَارِكُمْ﴾ إلى قوله ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [سورة البقرة : ٨٤ـ ٨٥] فإن المراد فى هـذا كله من نوع واحد .

فبيّن سبحانه أن المخـلوق لا يكون مملوكه شريكه فى ماله حتى يخاف ممـلوكه كما يخاف نظيره ، بل تمتنعون أن يكون المـلوك لكم نظـيرا ، فكيف ترضون أن[1] تجعلوا ماهو مخلوق ومملوكى شريكا لى، يُدعَى ويُعبد كما أُدعَى وأُعبد ؟ / كما كانوا يقولون فى تلبيتهم : « لبيك اللهم لبيك[2]، لبيك لاشريك لك ، إلا شريكا هو لك، تملكه وما ملك » .

٢٠/١

(١) بيان ، ص ٩٥ ؛ فتاوى الرياض ٣ / ٣٠٣ ؛ الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٧ : ترضون لى .

(٢) لبيك اللهم لبيك : هـذه العبارة ساقطة من ر ، ص ، بيـان ، فتاوى الرياض ، الفتاوى الكبرى .

وهذا باب واسع عظيم جدا ليس هذا موضعه .

وإنما الغرض التنبيه على أن فى القرآن والحكمة النبوية عامة أصول الدين من المسائل والدلائل التى[1] تستحق أن تكون[2] أصول الدين .

أصول المتكلمين ليست هى أصول الدين

وأما ما يُدخله بعض الناس فى هذا المسمّى من الباطل فليس ذلك من أصول الدين ، وإن أدخله[3] فيه ، مثل المسائل[4] والدلائل الفاسدة ، مثل : نفى الصفات ، والقدر ، ونحو ذلك من المسائل ، ومثل الاستدلال على حدوث العالم بحدوث الأعراض التى هى صفات الأجسام القائمة بها : إما الأكوان ، وإما غيرها .

وتقرير المقدمات التى يحتاج إليها هذا الدليل : من إثبات الأعراض — التى هى الصفات — أولا ، أو إثبات[5] بعضها كالأكوان — التى هى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق — ؛ وإثبات حدوثها ثانيا بإبطال ظهورها[6] بعد الكمون ، وإبطال إنتقالها من محل إلى محل ؛ ثم[7] إثبات امتناع خلو الجسم ثالثا[8] : إما عن كل جنس من أجناس الأعراض بإثبات أن الجسم قابلٌ لها ، وأن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده ، وإما عن الأكوان ؛ وإثبات امتناع حوادث لا أول لها رابعا .

---

(١) التى : كذا فى (بيان) ، فتاوى الرياض ، الفتاوى الكبرى . وفى سائر النسخ : ما .

(٢) م ، ق ، ر ، ص : يستحق أن يكون ، ط : مايستحق .

(٣) أدخله : كذا فى بيان ونسختيها ، وفى سائر النسخ : أدخلت .

(٤) م ، ق : مثل هذه المسائل .

(٥) ر : وإثبات .

(٦) م ، ق ، ر ، ص ، ط : وإثبات حدوثها بإثبات إبطال ظهورها ، والمثبت من (بيان) ونسختيها .

(٧) م ، ق : بعد .

(٨) ثالثا : زيادة فى فتاوى الرياض ، الفتاوى الكبرى فقط .

[وهو مبنى على مقدمتين : إحداهما : أن الجسم لا يخلو عن الأعراض التى هى الصفات] (١) . والثانيـة : أن مالا يخلو عن الصـفات التى هى الأعراض فهو محدث ، لأن الصـفات ـــ التى هى الأعراض ـــ لا تكون إلا محـدثة ، وقد يفرضون ذلك فى بعض الصفات التى هى الأعراض، كالأكوان، وما لا يخلو عن جنس الحوادث فهو حادث ، لامتناع حوادث لا تتناهى .

فهذه الطريقة مما (٢) يُعلم بالاضطرار أن محمدًا صلى الله عليه وسلم لم يدع الناس بهـا إلى الإقرار بالخالق ونبوة أنبيائه . ولهذا (٢) قد اعترف (٣) حذّاق أهـل الكلام ـــ كالأشعرى وغيره ـــ بأنها (٤) ليست طريقة الرسـل وأتباعهم ، ولا سلف الأمة وأئمتها، وذكروا أنها محرّمة عنـدهم، بل المحققون على أنها طريقـة باطلة ، وأن مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدّعَى بها مطلقا ، ولهذا تجد من اعتمد /عليها فى أصول دينه فأحد الأمرين لازم له : إما أن يطّلع على ضعفها، ويقابل بينها وبين أدلة القائلين بقدم العالم، فتتكافأ عنده الأدلة، أو يرجح هذا تارة وهذا تارة ، كما هو حال طوائف منهـم ؛ وإما أن يلتزم لأجلها لوازم معـلومة الفساد فى الشرع والعقـل ، كما التزم جهـم لأجلها فناء الجنة والنـار (٥) ، والتزم لأجلهـا

٢١/١

(١) مابين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق) .

(٢ ـــ ٢) : ساقط من (بيان) ، (الفتاوى الكبرى) .

(٣) ص : اعترض .

(٤) بأنها : كذا فى : بيان ، ونسختيها . وفى بقية النسخ : إنها .

(٥) يقول الجهم بن صـفوان بفناء الجنة والنار . انظر : مقالات الأشعرى ٢ / ٥٤٢ ؛ الملل والنحل ١/ ٧٣ ، ١٣٦–١٣٧ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ١٢٨ ؛ أصول الدين للبغدادى ، ص ٢٣٨ ؛ التبصير فى الدين ، ص ٩٦ .

أبو الهذيل انقطاع حركات أهل الجنة[(١)]، والتزم قوم لأجلها — كالأشعرى وغيره[(٢)] — أن المـاء والهواء والتراب[(٣)] والنار له طعم ولون و ريح ونحو ذلك[(٤)]، والتزم قوم لأجلها ولأجل[(٥)] غيرها أن جميـع الأعراض — كالطعم واللون وغيرهما — لا يجوز بقاؤها بحال ، لأنهم احتاجوا إلى جواب النقض الوارد عليهم لمـا أثبتوا الصفات لله ، مع الاستدلال على حدوث الأجسام بصفاتها ، فقالوا : صفات الأجسام أعراض ، أى أنها تعرض فتزول[(٦)] ، فلا تبقى بحال ، بخلاف صفات الله فإنها باقية .

وأما[(٧)] ما اعتمد عليه طائفة منهـم [من][(٨)] أن العـرض لو بقى لم يمكن عدمه ، لأن عدمه إما أن يكون بإحداث ضـد ، أو بفوات شرط ، أو اختيار الفاعل ، وكل ذلك ممتنع ، فهـذه العمدة لا يختارها آخرون منهم ، بل يجوِّزون أن الفاعل المختار يعدم الموجود كما يحدث المعدوم ، ولا يقولون : إن عدم الأجسام لا يكون إلا بقطع الأعراض عنها ، كما قاله أولئك ، ولا بخلق ضـد هو الفناء لا فى محل ، كما قاله من قاله من المعتزلة[(٧)] .

---

(١) قال أبو الهذيل العلاف بانقطاع حركات أهل الجنة والنار ، انظر : مقالات الاشعرى ٢/٤٣ ٥ ؛ الملل والنحل ١/٧٣ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ٧٣ ؛ أصول الدين للبغدادى ، ص ٢٣٨ ؛ التبصير فى الدين للإسفراييني ، ص ٦٦ .

(٢) كالأشعرى وغيره : ساقط من (بيان) ص ٩٧ ، الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٨ .

(٣) والتراب : ساقطة من (بيان) ، فتاوى الرياض ، الفتاوى الكبرى .

(٤) انظر ما قاله فى ذلك الباقلانى فى كتابه « التمهيد » ص ١٨ .

(٥) ولأجل : كذا فى (م) وفى سائر النسخ : وأجل .

(٦) بيان : تعرض وتزول . وكذا فى فتاوى الرياض ، الفتاوى الكبرى .

(٧ — ٧) : ساقط من (بيان) وفتاوى الرياض ، الفتاوى الكبرى .

(٨) من : ساقط من (م) ، (ق) .

وأما جمهور عقلاء بنى آدم فقالوا : هذه مخالفة للعلوم بالحس .

والتزم طوائف من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم لأجلها نفى صفات الرب مطلقا ، أو نفى بعضها ، لأن الدال عندهم على حدوث هذه الأشياء هو قيام الصفات بها ، والدليل يجب[1] طرده ، فالتزموا[2] حدوث كل موصوف بصفة قائمة به ، وهو أيضا فى غاية الفساد والضلال ، ولهذا التزموا القول بخلق القرآن ، وإنكار رؤية الله فى الآخرة ، وعلوه على عرشه ، إلى أمثال ذلك من اللوازم / التى التزمها من طَرَدَ مقدمات هذه الحجة التى جعلها المعتزلة ومن اتبعهم أصلَ دينهم . ٢٢/١

فهذه داخلة فيما سمّاه هؤلاء أصول الدين ، ولكن ليست فى الحقيقة من أصول الدين الذى شرعه الله لعباده .

وأما الدين الذى قال الله فيه: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ﴾ [سورة الشورى : ٢١] فذاك له أصول وفروع بحسبه .

وإذا عُرف أن مسمّى أصول الدين فى عرف الناطقين بهذا الاسم فيه إجمال وإبهام لما فيه من الاشتراك بحسب الأوضاع والاصطلاحات، تبين أن الذى هو عند الله ورسوله وعباده المؤمنين أصول الدين فهو موروث عن الرسول .

وأما من شرع دينا لم يأذن به الله فمعلوم أن أصوله المستلزمة له لا يجوز أن تكون منقولة عن النبى صلى الله عليه وسلم ، إذ هو باطل ، وملزوم الباطل باطل،

---

(١) الفتاوى الكبرى ١ / ٣٧٨ : بحسب طرده .

(٢) بيان، الفتاوى الكبرى، فتاوى الرياض : والتزموا .

كما أن لازم الحق حق ، و(١)الدليل ملزوم لمدلوله ، فمتى ثبت ثبت مدلوله ، ومتى وجد الملزوم وجد اللازم، ومتى(٢) انتفى اللازم انتفى الملزوم ، والباطل شيء ، وإذا انتفى لازم الشيء علم أنه منتف ، فيستدل على بطلان الشيء ببطلان لازمه ، ويستدل على ثبوته بثبوت ملزومه(٣) ، فإذا كان اللازم باطلا فالملزوم مثله باطل ، وقد يكون اللازم خفياً ولا يكون الملزوم خفياً ، وإذا كان الملزوم خفيا كان اللازم خفيا ، وقد يكون الملزوم باطلا ولا يكون اللازم باطلا ، فلهذا قيل : إن ملزوم الباطل باطل، فإن ملزوم الباطل هو ما استلزم الباطل، فالباطل هو اللازم، وإذا كان اللازم باطلا كان الملزوم(٤) باطلا ، لأنه يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم ، ولم يُقَلْ إن الباطل لازمه باطل .

وهذا كالمخلوقات ، فإنها مستلزمة لثبوت الخالق ، ولا يلزم من عدمها عدم الخالق ، والدليل أبدا يستلزم المدلول عليه : يجب طرده ، ولا يجب عكسه ؛ بخلاف الحد ، فإنه يجب طرده وعكسه .

٢٣/١ /وأما العلة : فالعلة التامة يجب طردها ، بخلاف المقتضية ، وفي العكس تفصيل مبسوط في موضعه(١) .

وهذا التقسيم ينبه أيضا على مراد السلف والأئمة بذم الكلام وأهله ، إذ ذاك متناول(٥) لمن استدل بالأدلة الفاسدة ، أو استدل على المقالات الباطلة .

(١-١) : ساقط من (بيان) ، فتاوى الرياض ، الفتاوى الكبرى .

(٢) ر ، ص ، ط : فمتى .

(٣) م ، ق : لازمه .

(٤) ص ، ط : فالملزوم .

(٥) (بيان) ص ٩٨ : يتناول ، وكذا فتاوى الرياض ٣٠٦/٣ ، الفتاوى الكبرى ٤٧٩/١ .

فأما من قال الحـق الذى أذن الله فيـه حكما ودليلا فهو من أهـل العلم والإيمان : ﴿ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى السَّبِيلَ ﴾ [سورة الأحزاب : ٤] .

جواز مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم

وأما مخاطبة أهل الاصطلاح[(١)] باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه ، إذا احتيج إلى ذلك ، وكانت المعانى صحيحة ، كمخاطبة العجم من الروم والفرس والترك بلغتهم وعرفهم ، فإن هذا جائز حسن للحاجة ، وإنما[(٢)] كرهه الأئمة إذا لم يحتج إليه .

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لأم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص — وكانت صغيرة فولدت[(٣)] بأرض الحبشة ، لأن أباها كان من المهاجرين إليها — فقال لها : « يا أم خالد ، هذا سنا » ، والسنا بلسان الحبشة الحسن[(٤)] ، لأنها كانت من أهل هذه اللغة .

ولذلك[(٥)] يترجم القرآن والحـديث لمن يحتاج إلى تفهمه[(٦)] إياه بالترجمة ، وكذلك[(٧)] يقرأ المسلم ما يحتاج إليه من كتب الأمم وكلامهم بلغتهم ، ويترجمها[(٨)] بالعربيـة ،

---

(١) (بيان) ونسختاها : أهل اصطلاح .

(٢) (ر) ، (ص) : فإنما ، (ط) : فإذا .

(٣) (بيان) ونسختاها : ولدت .

(٤) الحديث فى البخارى ٥/٥٠ (كتاب مناقب الأنصار ، باب هجرة الحبشة) ، ٧/١٤٨ (كتاب اللباس ، باب ما يدعى لمن لبس ثوبا جديدا) وفى الرواية الأخيرة عن سعيد بن العاص قال : حدثنى أبى قال حدثتنى أم خالد بنت خالد ، قالت : « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بثياب فيها خميصة سوداء ، قال : من ترون نكسوها هذه الخميصة ... » إلى أن قال صلى الله عليه وسلم : « يا أم خالد هذا سنا » ، والسنا بلغة الحبشية الحسن .

(٥) (ر) ، (ص) ، ط ، بيان ونسختاها : وكذلك .

(٦) تفهمه : كذا فى (م) ، (ق) . وفى سائر النسخ : تفهيمه .

(٧) (بيان) والفتاوى الكبرى : ولذلك .

(٨) ويترجمها : كذا فى (بيان) ونسختيها ، وفى سائر النسخ : ويترجم .

كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن ثابت « أن يتعلم كتاب اليهود ، ليقرأ له ، ويكتب له ذلك[١] » حيث لم يأتمن[٢] اليهود عليه .

فالسلف والأئمة لم يذموا[٣] الكلام لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المولدة كلفظ «الجوهر» ، «والعرض» ، «والجسم» وغير ذلك ، بل لأن المعانى التى يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم فى الأدلة والأحكام ما يجب النهى عنه ، لاشتمال هذه الألفاظ على معان مجملة فى النفى والإثبات ، كما قال الإمام أحمد فى وصفه لأهل البدع ، فقال : « هم مختلفون فى الكتاب ، مخالفون للكتاب ، متفقون على مفارقة[٤] الكتاب ... يتكلمون بالمتشابه من الكلام ، ويخدعون جهال الناس بما يلبّسون عليهم[٥] » .

٢٤/١ / فإذا عرفت المعانى[٦] التى يقصدونها بأمثال هذه العبارات ، ووزنت بالكتاب والسنة — بحيث يثبت الحق الذى أثبته الكتاب والسنة ، وينفى الباطل الذى نفاه الكتاب والسنة — كان ذلك هو الحق ، بخلاف ما سلكه أهل الأهواء

---

(١) جاء فى سنن أبى داود ٣/٣١٨ (كتاب العلم ، باب رواية حديث أهل الكتاب) عن خارجة — يعنى ابن زيد بن ثابت — قال : قال زيد بن ثابت : أمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فتعلمت له كتاب يهود وقال « إنى والله ما آمن يهود على كتابى » فتعلمته فلم يمر بى إلا نصف شهر حتى حذقته ، فكنت أكتب له إذا كتب ، وأقرأ له إذا كتب إليه . والحديث فى المسند (طبعة الحلبى) ٥/١٨٦ .

(٢) (بيان) : يأمن .

(٣) (بيان) ونسختاها : لم يكرهوا .

(٤) (بيان) ونسختاها : مخالفة . وسبق أن ورد النص فى ص ١٨ من هذا الكتاب وقابلناه على نص رسالة الإمام أحمد .

(٥) بيان : ويلبسون على جهال الناس بما يتكلمون من المتشابه .

(٦) ص : هذه المعانى .

من التكلم بهـذه الألفاظ نفيـا وإثباتا فى الوسائل والمسائل : من غـير بيان التفصيل والتقسيم ، الذى هو من الصراط[(١)] المستقيم ، وهذا من مثارات الشبه .

فإنه لا يوجد فى كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أحـد من الصحابة والتابعين ، ولا أحد من الأئمة المتبوعين : أنه علّق بمسمّى[(٢)] لفظ الجوهر والجسم والتحيز والعرض ونحو ذلك شيئا من أصول الدين ، لا الدلائل ولا المسائل .

والمتكلمون بهذه العبارات يختلف مرادهم بها ، تارة لاختلاف الوضع ، وتارة لاختلافهم فى المعنى الذى هو مدلول اللفظ ، كمن يقول : « الجسم هو المؤلف » ، ثم يتنازعون : هل هو الجوهر الواحد بشرط تأليفه ، أو الجوهران فصاعدا ، أو الستة ، أو الثمانية ، أو غير ذلك ؟ ومن يقول : «هو الذى يمكن فرض الأبعاد الثلاثة فيه ، وإنه مركب من المـادة والصورة» . ومن يقول : « هو الموجود » أو يقول[(٣)] : « هو الموجود القائم بنفسه ، [أو يقول : هو الذى يمكن الإشارة إليه ، وأن الموجود القائم بنفسه[(٤)]] لا يكون إلا كذلك » .

والسلف والأئمـة الذين ذمّوا وبدّعوا الكلام فى الجوهر والجسم والعرض تضمن كلامهم ذم من يدخل المعانى التى يقصدها هؤلاء بهذه الألفاظ فى أصول الدين ، فى دلائله وفى مسائله ، نفيا وإثباتا . فأما اذا عُرفت[(٥)] المعانى الصحيحة الثابتة بالكتاب والسنة وعُبِّر عنها لمن يفهم بهذه الألفاظ ليتبين ما وافق الحق من معانى هؤلاء

---

(١) بيان (ص ١٠٠) ، الفتاوى الكبرى ، فتاوى الرياض : الذى هو الصراط .

(٢) ر ، ص ، ط : مسمى .

(٣) يقول : ساقطة من (بيان) الفتاوى الكبرى ، فتاوى الرياض .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق) ، (بيان) ، الفتاوى الكبرى ، فتاوى الرياض .

(٥) بيان : عرف ، وكذا فى الفتاوى الكبرى ، فتاوى الرياض .

وما خالفه[1]، فهذا عظيم المنفعة، وهو من الحكم بالكتاب بين الناس فيما اختلفوا فيه، كما قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [سورة البقرة: ٢١٣]، وهو مثل الحكم بين سائر الأمم بالكتاب فيما اختلفوا فيه من المعانى التى يعبرون عنها بوضعهم وعُرفهم، وذلك يحتاج إلى معرفة معانى الكتاب والسنة، ومعرفة معانى هؤلاء / بألفاظهم، ثم اعتبار هذه المعانى بهذه المعانى ليظهر الموافق[2] والمخالف.

١/٢٥

وأما قول السائل:

«فإن قيل بالجواز فما وجهه، وقد فهمنا منه[3] عليه الصلاة والسلام النهى عن الكلام فى بعض المسائل؟».

الرد على المسألة الثانية

فيقال: قد تقدم الاستفسار والتفصيل فى جواب السؤال، وأن ما هو فى الحقيقة أصول الدين الذى بعث الله به رسوله، فلا يجوز أن يُنهى عنه [بحال[4]] بخلاف ما سُمِّىَ أصول الدين وليس هو أصولًا فى الحقيقة لا دلائل ولا مسائل، أو هو أصول لدينٍ لم يشرعه الله، بل شرعه من شرع من الدين ما لم يأذن به الله.

وأما ما ذكره السائل من نهيه، فالذى جاء به الكتاب والسنة النهى عن أمور:

المسائل التى نهى عنها الكتاب والسنة

منها: القول على الله بلا علم، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الأعراف: ٣٣]، وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [سورة الإسراء: ٣٦].

---

(١) م، ق: وما خالف.
(٢) فى (ص) بعد كلمة «والمخالف»: فصل.
(٣) ص: عنه.
(٤) بحال: ساقطة من (م) فقط وفى (بيان) ونسختها: عنها بحال.

ومنها : أن يقال على الله غير الحق(١)، كقوله : ﴿ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَن لَّا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ [سورة الأعراف : ١٦٩] . وقوله : ﴿ وَلَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾(٣) [سورة النساء : ١٧١]،

ومنها : الجدل بغير علم، كقوله تعالى : ﴿ هَا أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ(٤) ﴾ [سورة آل عمران : ٦٦] .

ومنها : الجدل فى الحق بعد ظهوره ، كقوله تعالى : ﴿ يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ ﴾ [سورة الأنفال : ٦] .

ومنها : الجـدل بالباطل، كقوله : ﴿ وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ ﴾ [سورة غافر : ٥] .

ومنهـا : الجدل فى آياته ، كقوله تعـالى : ﴿ مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [سورة غافر : ٤] ، وقوله : ﴿ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ وَعِندَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [سورة غافر : ٣٥] ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ(٥) ﴾ [سورة غافر : ٥٦]، وقوله : ﴿ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ [سورة الشورى : ٣٥] . ونحو ذلك قوله(٦) : ﴿ وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِن بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [سورة الشورى : ١٦]،

٢٦/١

(١) فى بيان ونسختها : عليها .

(٢) آية سورة النساء فى (بيان) ونسختها ، (ص) .

(٣) وردت بعض ألفاظ الآية فقط فى (م) ، (ق) .

(٤) كلمات الآية الكريمة « فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم » : سقطت من (م) و (ق) .

(٥) فى الفتاوى الكبرى وفتاوى الرياض : وقوله « إن فى صـدورهم إلا كبر ما هم ببالغيه » وسقطت من (بيان) و(ص) : كلمة : وقوله .

(٦) فى (م) ، (ق) ، (ر) ، (ص) : ونحو ذلك ، وقوله .

وقوله : ﴿وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ﴾ [سورة الرعد: ١٣]. وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ﴾ [سورة الحج : ٨].

ومن الأمور التي نهى الله عنها في كتابه التفرق والاختلاف، كقوله : ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ — إلى قوله : ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [سورة آل عمران : ١٠٣ — ١٠٦]. قال ابن عباس : « تبيض وجوه أهل السنة والجماعة، وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة »[1]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ﴾[2] [سورة الأنعام: ١٥٩]، وقال تعالى : ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ — إلى قوله : ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا﴾ [سورة الروم : ٣٠—٣٢].

وقد ذم أهل التفرق والاختلاف في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾[3] [سورة آل عمران : ١٩]، وفي مثل

---

(١) في الدر المنثور للسيوطي ٢/٦٣ « وأخرج ابن أبي حاتم وأبو نصر في « الإبانة » والخطيب في « تاريخه » واللالكائي في « السنة » عن ابن عباس في هذه الآية قال : « تبيض وجوه وتسود وجوه » قال : تبيض وجوه أهل السنة والجماعة ، وتسود وجوه أهل البدع والضلالة » .

(٢) ألفاظ الآية الكريمة « إنما أمرهم إلى الله » في (م) ، (ق) فقط .

(٣) في جميع النسخ المطبوعة والمخطوطة : « وما تفرق الذين أوتوا الكتاب » الخ . ولعل الذي كان بالأصل آية الشورى « وما تفرقوا إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم » وبعدها آية آل عمران ، وخلط النساخ بين كلمات الآيتين .

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [سورة هود: ١١٩]، وفى مثـل قوله: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيـدٍ﴾ [سورة البقرة: ١٧٦].

وكذلك سـنة رسول الله صلى الله عليـه وسلم توافق كتاب الله، كالحـديث المشهور عنه الذى روى مسلم بعضه عن عبدالله بن عمرو،[1] وسائره معروف فى مسند أحمد وغيره،[2] من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خرج على أصحابه وهم يتناظرون فى القدر، ورجل يقول: ألم يقل الله كذا؟ ورجل يقـول: ألم يقـل الله كذا؟ فكأنمـا فُقِئ فى وجهـه حَبُّ الرُّمان، فقال: أبهـذا أُمرتم؟ إنمـا هلك من كان قبلكم بهـذا، ضَرَبُوا / كتاب الله بعضه ببعض، وإنما نزل كتاب الله يصدِّق بعضه بعضا، لا ليكذِّب [بعضه بعضا][3]، انظروا ما أمرتم به فافعـلوه، وما نهيتم عنـه فاجتنبوه» هـذا ٢٧/١

(١) م (فقط): عبد الله بن عمر، وهو خطأ. وفى سائر النسخ: عبد الله بن عمرو. والحديث فى مسلم ٤/٢٠٥٣ (كتاب العلم، باب النهى عن اتباع متشابه القرآن) عن عبد الله بن عمرو قال: هَجَّرتُ إلى رسول الله صلى الله عليه يوما. قال: فسمع أصوات رجلين اختلفا فى آية فخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرف فى وجهه الغضب فقال: إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم فى الكتاب.

(٢) جاء الحديث مختصرا ومطولا فى عدة مواضع من مسند أحمد (ط المعارف) انظر الأرقام: ٦٦٦٨، ٦٧٠٢، ٦٧٤١، ٦٨٠١، ٦٨٤٥. وقال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله: إن أسانيد هذه الأحاديث صحيحة. كما ورد الحديث عن عبد الله بن عمرو فى سنن ابن ماجه ١/٣٣ (المقدمة، باب فى القدر) وعن أبى هريرة فى سنن الترمذى (بشرح ابن العربى) ٨/٢٩٤ – ٢٩٧.

(٣) لا ليكذب بعضه بعضا: كذا فى (د)، (ص)، (بيان) ونسختها. وفى (م)، (ق): لا يكذب، انظروا .. الخ. وفى رواية المسـند رقم ٦٧٠٢ إن القرآن لم ينزل يكذب بعضـه بعضا، بل يصدق بعضه بعضا، وفى رواية أخرى رقم ٦٧٤١ .. وإنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضا، فلا تكذبوا بعضه ببعض.

الحديث أو نحوه ، وكذلك قوله : « المراء[١] فى القرآن كفر[٢] » . وكذلك ما أخرجاه فى الصحيحين عن عائشة رضى الله تعالى عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم « قرأ [قوله][٣] : ﴿ هُوَ الَّذِى أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ [سورة آل عمران : ٧] فقال النبى صلى الله عليه وسلم : إذا رأيتم الذين يتّبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمّى الله، فاحذروهم[٤] » .

وأما أن يكون الكتاب والسنّة[٥] نهيا[٦] عن معرفة المسائل التى تدخل فيا يستحق أن يكون من أصول الدين فهذا لا يجوز[٧]، اللهم إلا أن ينهيا[٨] عن بعض ذلك فى بعض الأحوال ، مثل مخاطبة شخص بما يعجز عن فهمه فيضل ، كقول عبد الله بن مسعود : « ما من رجل يحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان

---

(١) (بيان)، (ر) (ص) : مراء ، وهى رواية صحيحة .

(٢) الحديث عن أبى هريرة رضى الله عنه بأسانيد وروايات مختلفة ، فى : المسند (ط . المعارف) رقم ٧٤٩٩ ، ٧٨٣٥ ؛ (ط . الحلبى) ٢/٤٢٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٨ ، ٤٩٤ ، ٥٠٣ ، ٥٢٨ ، ٤/١٧٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ؛ سنن أبى داود ٤/١٩٩ (كتاب السنة ، باب النهى عن الجدال فى القرآن) .

(٣) قوله : زيادة فى (بيان) ونسختيها .

(٤) الحديث مع اختلاف فى الرواية واللفظ عن عائشة رضى الله عنها فى : البخارى ٦/٣٣ — ٣٤ (كتاب التفسير ، سورة آل عمران) ؛ مسلم ٤/٢٠٥٣ (كتاب العلم ، باب النهى عن اتباع متشابه القرآن) ؛ سنن أبى داود ٤/١٩٨ (كتاب السنة ، باب مجانبة أهل الأهواء) ؛ الترمذى ١١/١١٤ — ١١٩ (كتاب أبواب التفسير ، سورة آل عمران) . وقال الترمذى ١١/١١٦ — ١١٧ : هذا حديث حسن صحيح .

(٥) (م) ، (ق) ، (بيان) ، الفتاوى الكبرى ، فتاوى الرياض : أو السنة .

(٦) نهيا : كذا فى (م) . وفى سائر النسخ : نهى .

(٧) بيان ؛ والمطبوعتان : أصول دين الله فهذا لا يكون .

(٨) ينهيا : كذا فى (م) فقط . وفى (ر) و(ص) و (ق) : ينهى . وفى (بيان) والمطبوعتين : نهى .

فتنة لبعضهم » ، وكقول علي[1] : « حدثوا الناس بما يعرفون[2] ، ودعوا ما ينكرون، أتحبون أن يُكَذَّبَ الله ورسوله ؟ » ، أو مثل [قول][3] حق يستلزم فساداً أعظم من تركه ، فيدخل فى قوله صلى الله عليه وسلم[4] : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » رواه مسلم[5] .

وأما قول السائل :

« إذا قيـل بالجواز ، فهـل يجب ؟ وهل نقـل عنه عليه السلام ما يقتضى وجوبه ؟ » .

الرد على المسألة الثالثة

فيقال : لا ريب أنه يجب على كل أحد أن يؤمن بمـا جاء به الرسول إيمـانا عاما مجملا ، ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرض على الكفاية ، فإن ذلك داخل فى تبليغ ما بعث الله به رسـوله ، وداخل فى تدبر القـرآن وعقله وفهمه ، وعلم الكتاب والحكمة ، وحفظ الذكر والدعاء[6] إلى الخير ،/ والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والدعاء[6] إلى سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة ، والمجادلة بالتى هى أحسن ، ونحـو ذلك ممـا أوجبه الله على المؤمنين ، فهـذا[7] واجب على الكفاية منهم .

١/٢٨

---

(١) بيان ، والفتاوى الكبرى : على عليه السلام ؛ وفتاوى الرياض : على رضى الله عنه .
(٢) م ، ق ، ر : بما يفهمون .
(٣) قول : زيادة فى (بيان) ونسختها .
(٤) صلى الله عليه وسلم : كذا فى (بيان) ونسختها ؛ وفى سائر النسخ : عليه السلام .
(٥) الحديث عن أبى سـعيد الخدرى فى : مسلم ١/ ٦٩ (كتاب الايمان ، باب كون النهى عن المنكر من الإيمـان) ؛ المسند (ط . الحلبى) ٣/ ٣٠ .
(٦ — ٦) : ساقط من فتاوى الرياض .
(٧) فى (م) و (ق) و (بيان) ونسختها : فهو .

وأما ما وجب على أعيانهم فهـذا يتنوع بتنوع قُدَرِهم وحاجتهم ومعرفتهم[(١)] ، وما أمر به أعيانهم[(٢)] ، فلا يجب[(٣)] على العاجز عن سماع بعض العلم أو عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك ، ويجب على من سمع النصوص وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها ، ويجب على المفتى والمحدّث والمجادل ما لا يجب على من ليس كذلك .

وأما قوله :

« هل يكفى فى ذلك ما يصل إليه المجتهد من غلبة الظن ، أو لا بدّ من الوصول إلى القطع ؟ » .

الرد على المسألة الرابعة

فيقال : الصواب فى ذلك التفصيل ، فإنه وإن كان طوائف من أهل الكلام يزعمون أن المسائل الخبرية — التى قد يسمونها مسائل الأصول — يجب القطع فيها جميعها[(٤)] ، ولا يجوز الاستدلال فيها بغير دليل يفيد اليقين ، وقد يوجبون القطع فيها كلها[(٥)] على كل أحد ، فهذا الذى قالوه على إطلاقه وعمومه خطأ مخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها ، ثم هم مع ذلك من أبعد الناس عما أوجبوه ، فإنهم كثيرا ما يحتجون فيها بالأدلة التى يزعمونها قطعيات ، وتكون فى الحقيقة من الأغلوطات ، فضلا عن أن تكون من الظنيات ، حتى إن الشخص الواحد منهم كثيرا ما يقطع بصحة حجة فى موضع ، ويقطع ببطلانها فى موضع

(١) (ر) و(ص) ، ط و(بيان) ونسختاها : يجب .
(٢) بيان ونسختاها : ومعرفتهم وحاجتهم .
(٣) فلا يجب : كذا فى (بيان) ونسختيها ، وفى سائر النسخ : ولا يجب .
(٤) (م) و(ق) : جميعا .
(٥) كلها : ساقطة من (بيان) والفتاوى الكبرى فقط .

آخر ، بل منهم مَنْ عامة كلامه كذلك[1] ، وحتى قد يدعى كل من المتناظرين العلم الضرورى بنقيض ما ادعاه الآخر .

وأما التفصيل : فما أوجب الله فيه العلم واليقين وجب فيه ما أوجبه الله من ذلك ، كقوله : ﴿ ٱعْلَمُوٓا أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [سورة المائدة : ٩٨] ، وقوله : ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ ﴾ [سورة محمد : ١٩] . وكذلك يجب الإيمان / بما أوجب الله الإيمان به ، وقد تقرر فى الشريعة أن الوجوب معلّق باستطاعة العبد ، كقوله تعالى : ﴿ فَٱتَّقُوا ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ [سورة التغابن : ١٦] ، وقوله عليه السلام : « إذا أمرتكم بأمر فَأْتُوا منه ما استطعتم »[2] أخرجاه فى الصحيحين .

٢٩/١

فإذا كان كثير مما تنازعت فيه الأمة من هذه المسائل الدقيقة قد يكون عند كثير من الناس مشتبها ، لا يُقدر فيـــه على دليل يفيد[3] اليقين لا شرعى ولا غيره : لم يجب على مثل هذا فى ذلك مالا يقدر عليه ، وليس عليه أن يترك ما يقدر عليه من اعتقاد قولٍ[4] غالب على ظنه لعجزه عن تمام اليقين ، بل ذلك هو الذى يقـــدر عليه لا سيما إذا كان مطابقا للحق . فالاعتقاد المطابق للحق ينفع صاحبه ، ويُثاب عليه ، ويسقط به الفرض ، إذا لم يقدر على أكثر منه .

(١) فتاوى الرياض والفتاوى الكبرى : غاية .

(٢) فى : البخارى ٩/ ٩٤ — ٩٥ (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم) عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : دعونى ما تركتكم ، إنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم ، فإذا نهيتكم عن شىء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم . والحـــديث مع اختلاف فى اللفظ فى : مسلم ٢/ ٩٧٥ (كتاب الحج ، باب فرض الحج مرة فى العمر) ؛ النسائى ٥/ ٨٣ (كتاب المناسك ، باب وجوب الحج) ؛ ابن ماجه ١/ ٣ (المقدمة ، اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

(٣) يفيد : كذا فى (م) فقط . وفى سائر النسخ : يفيده .

(٤) (بيان) ونسختاها : اعتقاد قوى ، وسقطت كلمة : قول من (د) .

لكن ينبغي أن يُعرف أن عامة من ضل في هـذا الباب[1] أو عجز فيه عن معرفة الحق فإنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول، وترك النظر والاستدلال الموصل إلى معرفتـه ، فلما أعرضوا عن كتاب الله ضـلوا ، كما قال تعالى : ﴿ [2]يَا بَنِي آدَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي فَمَنِ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [سورة الأعراف: ٣٥]، وقوله : ﴿ قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعاً بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ[2] فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴾ [سورة طه : ١٢٣، ١٢٤][3]. قال ابن عباس : تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا ، ولا يشقى في الآخرة ، ثم قرأ[4] هذه الآية[5] .

وكما في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «[6]إنها ستكون فتن[7]، قلت: فما المخرج منها يارسول الله؟ قال: كتاب الله،

---

(١) (م)، (ق) : الكتاب .

(٢ — ٢) آية سورة الأعراف وألفاظ الآية رقم ١٢٣ في سورة طه : حتى كلمة (عدو) ليست في (بيان) ونسختيها ؛ وفي (بيان) والفتاوى الكبرى : لما قال تعالى لبني آدم « فإما يأتينكم » .

(٣) أخطأ الناسخ في نسختي (ر) ، (ص) ط ، في كتابة الآيتين .

(٤) (بيان) ، والفتاوى الكبرى : وقرأ .

(٥) جاء في تفسير الطبري (طبعة بولاق) ١٤٧/١٦ «عن عكرمة عن ابن عباس قال: تضمن الله لمن قرأ القرآن واتبع ما فيه ألا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة ، ثم تلا هذه الآية « فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى » ، وانظر الدر المنثور ٣١١/٤ .

(٦) (بيان) ونسختاها : عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ستكون .

(٧) (بيان) والفتاوى الكبرى : فتنة .

فيه نبأما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى فى غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذى لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، ولا يخلق عن كثرة الرد[1]، ولا تنقضى عجائبه[2]، ولا يشبع منه العلماء». ٣٠/١
وفى رواية: «[3] ولا تختلف به الآراء[3]، هو[4] الذى لم تنتـه الجن إذ سمعته أن قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا * يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ﴾ [سورة الجن: ٢، ٣] من قال به صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم»[5].

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [سورة الأنعام: ١٥٣]، وقال تعالى: ﴿المص * كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن

---

(١) (بيان) وفتاوى الرياض: ولا ينقضى عجائبه، ولا يخلق عن كثرة الرد.

(٢) فتاوى الرياض والفتاوى الكبرى: تشبع.

(٣ — ٣): ساقط من (بيان) والفتاوى الكبرى.

(٤) (بيان) ونسختاها: وهو.

(٥) الحديث بألفاظ متقاربة فى الترمذى ١١/٣٠ — ٣١ (كتاب ثواب القـرآن، باب ماجاء فى فضـل القرآن) وقال الترمذى: هذا لا نعرفه إلا من هـذا الوجه وإسناده مجهول؛ وفى الحارث مقال؛ وأورد ابن كثير فى (كتاب فضائل القرآن) فى آخر جـ ٩ من تفسير ابن كثير والبغوى (طبعة المنار، سنة ١٣٤٧) ص ٦ — ٨ عدة روايات للحديث، وعقب على كلام الترمذى بأنه روى من وجه آخر، وقال عن الحارث الأعور راويه عن على رضى الله عنه «وقد تكلموا فيه، بل قد كذبه بعضهم من جهة رأيه واعتقاده، أما أنه قد كذب فى الحديث فلا، والله أعلم، وقصارى هـذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين على رضى الله عنه، وقد وهم بعضهم فى رفعه، وهو كلام حسن صحيح، على أنه قد روى له شاهد من عبد الله بن مسعود رضى الله عنـه عن النبى صلى الله عليه وسلم»؛ وقد جاء الحديث عن على رضى الله عنه بألفاظ مختلفة فى المسند (ط. المعارف) ٢/٨٨ — ٨٩ رقم ٧٠٤، وانظر تعليق المحقق.

فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ لِتُنْذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ * اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾ [سورة الأعراف : ١ — ٣](١)، وقال : ﴿ وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ * أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَىٰ طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ * أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَىٰ مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَّبَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا سَنَجْزِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ ﴾ [سورة الأنعام : ١٥٥ — ١٥٧] ، فذكر سبحانه أنه يجزى(٢) الصادف عن آياته مطلقا — سواء كان مكذبا أو لم يكن — سوءَ العذاب بما كانوا يصدفون ، يبين ذلك أن كل من لم يقر بما جاء به الرسول فهو كافر ، سواء اعتقد كذبه أو استكبر عن الإيمان به ، أو أعرض عنه اتباعا لما يهواه ، أو ارتاب فيما جاء به ، فكل مكذب بما جاء به فهو كافر ، وقد يكون كافرا من لا يكذبه إذا لم يؤمن به .

ولهذا أخبر الله فى غير موضع من كتابه بالضلال والعذاب لمن ترك اتباع ما أنزله ، وإن كان له نظر وجدل(٣) واجتهاد فى عقليات وأمور غير ذلك ، وجعل ذلك من نعوت الكفار والمنافقين .

قال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [سورة الأحقاف : ٢٦] ، وقال تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا

(١) فى (بيان) ونسختها (.. حرج منه .. إلى قوله : اتبعوا) .
(٢) فى (بيان) ونسختها : سيجزى .
(٣) (م) ، (ق) : نظر جدل .

عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ * فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ * فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ ﴾ [سورة غافر : ٨٣ــ٨٥](١) ، وقال : ﴿ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ وَعِندَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [سورة غافر : ٣٥]، وفى الآية(٢) الأخرى : ﴿ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [سورة غافر : ٥٦] .

والسلطان : هو الحجة المنزلة من عند الله ، كما قال تعالى : ﴿ أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ ﴾ [سورة الروم : ٣٥] ، وقال تعالى : ﴿ أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُّبِينٌ * فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [سورة الصافات : ١٥٦ ، ١٥٧]، وقال: ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ ﴾ [سورة النجم : ٢٣] .

وقد طالب الله تعالى من اتخذ دينا بقوله : ﴿ ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾(٣) [سورة الأحقاف : ٤] ، فالكتاب هو الكتاب(٤) ، والأثارة [كما قال من قال من السلف : هى](٥) الرواية والإسناد ،

---

(١) فى (م) ، (ق) ذكرت آية (٨٣) من سورة غافر قبل سورة الأحقاف ثم ذكرت آيتا ٨٤ ، ٨٥ .

(٢) فتاوى الرياض ٣/٣١٦ ، الفتاوى الكبرى ١/٣٨٥ : وقال تعالى ؛ بيان (ص ١١٠) : وقال .

(٣) لم تذكر كل ألفاظ آية غافر ٤ ، الأحقاف ٤ فى (بيان) ونسختها .

(٤) فالكتاب هو الكتاب : كذا فى (م) فقط ؛ وفى سائر النسخ : فالكتاب الكتاب .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق) .

٣١/١

[وقالوا : هى الخط أيضا ، إذ الرواية والإسناد[1]] يكتب بالخط[2] ، وذلك لأن الأثارة من الأثر ، فالعلم الذى يقوله من يُقبل قوله يؤثر بالاسناد ، ويقيد ذلك بالخط ، فيكون ذلك كله[3] من آثاره .

وقد قال تعالى فى نعت المنافقين : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا * فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا * أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴾ [سورة النساء : ٦٠ — ٦٣] .

وفى هذه الآيات أنواع من العبر الدالة على ضلال من تحاكم[4] إلى غير الكتاب والسنة ، وعلى نفاقه ، وإن زعم أنه يريد التوفيق بين الأدلة الشرعية وبين ما يسميه هو عقليات من الأمور المأخوذة عن بعض الطواغيت من المشركين وأهل الكتاب ، وغير ذلك من أنواع الاعتبار .

---

(١) مابين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق) .

(٢) م ، ق : يكتب الخط .

(٣) بيان ونسختاها : ويقيد بالخط فيكون كل ذلك .

(٤) بيان ونسختاها : من العبر من الدلالة على ضلال من يحاكم .

٣٢/١ / فمن كان خطؤه لتفريطه فيما يجب عليــه من اتباع القرآن والإيمــان مثلا ، أو لتعــديه حدود الله بسلوك السبيل التى نُهِى عنها[(١)] ، أو لاتباع هواه بغير هــدى من الله — فهو الظالم لنفسه ، وهو من أهل الوعيد ، بخلاف المجتهد فى طاعة الله ورسوله باطنًا وظاهرا ، الذى يطلب الحق باجتهاده كما أمره الله ورسوله ، فهذا مغفور له خطؤه ، كما قال تعالى: ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَـا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُـلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا ﴾ إلى قوله : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ [ســورة البقرة : ٢٨٥ ، ٢٨٦] . وقد ثبت فى صحيــح مسلم عن النبى صلى الله عليه وسلم أن الله قال : « قد فعلت »[(٢)] . وكذلك ثبت فيه[(٣)] من حديث ابن عباس : « أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يقرأ بحرف من هاتين الآيتين ومن سورة الفاتحة إلا أعطى ذلك »[(٤)] . فهذا يبين استجابة هــذا الدعاء للنبى والمؤمنين ، وأن الله لا يؤاخذهم إن نسوا أو أخطأوا .

وأما قول السائل :

« هل ذلك من باب تكليف مالا يُطاق والحــال هذه ؟ »

---

(١) بيان ونسختاها : السبل .

(٢) الحديث مع اختلاف الروايات فى : مسلم ١/١١٥ — ١١٦ (كتاب الإيمــان ، باب أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق) ؛ المسند (ط . المعارف) ٣/٣٤١ — ٣٤٢ (رقم ٢٠٧٠) ؛ ٥/٣٠ — ٣١ (رقم ٣٠٧١) ؛ سنن الترمذى ١١/١١٢ — ١١٣ (كتاب التفسير ، سورة البقرة) . وانظر الحديث برواياته المتعــددة فى تفسير الطبرى (ط . المعارف) ٦/١٤٢ — ١٤٥ . وانظر أيضا ٦/١٠٤ — ١٠٥ .

(٣) فيه : كذا فى (بيان) ونسختيها ، وفى (ر) ، (ص) : عنه . وسقطت الكلمة من (م) ، (ق) .

(٤) الحديث فى : مسلم ١/٥٥٤ (كتاب صــلاة المسافرين ، باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة) من ابن عباس رضى الله عنهما وفيــه أن ملكا نزل من السماء فقال النبى صلى الله عليه وسلم : أبشر بنورين أوتيتهما لم يؤتهما نبى قبلك : فاتحة الكتاب وخواتيم سورة البقرة ، لن تقرأ بحرف منهما إلا أعطيته .

الرد على المسألة الخامسة

فيقال : هـذه العبارة ، وإن كثر تنازع[1] الناس فيها نفيا وإثباتا ، فينبغي أن يعرف أن الخلاف المحقق فيها نوعان :

أحدهما : ما اتفق الناس على جوازه ووقوعه ، وإنما تنازعوا في إطلاق القول عليه بأنه لا يُطاق .

والثـاني : ما اتفقوا على أنه لا يُطاق ، لكن تنازعوا في جـواز الأمر به ، ولم يتنازعوا في عدم[2] وقوعه .

فأما أن يكون أمر اتفق أهـل العلم والإيمـان على أنه لا يطاق ، وتنـازعوا في وقوع الأمر به — فليس كذلك .

تنازع النظار في الاستطاعة

فالنوع الأول : كتنازع المتكلمين من مثبتة [القدر] ونفاته[3] في استطاعة العبد[4]، وهي قدرته وطاقته : هل يجب أن تكون مع الفعـل لا قبله[5] ، أو يجب أن تكون متقدمة على الفعل : أو يجب[6] أن تكون معه، وإن كانت متقدمة عليه[6] ؟

فمن قال بالأول ، لزمه أن يكون كل عبد لم يفعل ما أُمر به قد كُلِّف مالا

١/٣٣

/ يطيقه إذا لم تكن عنـده قدرة إلا مع الفعل ، ولهذا كان الصواب الذي عليه محققو المتكلمين وأهل الفقه والحديث والتصوف وغيرهم ما دل عليه القرآن ، وهو أن الاستطاعة — التي هي مناط الأمر والنهي، وهي المصححة للفعل — لا يجب أن تقارن الفعل ، وأما الاستطاعة التي يجب معها وجود الفعل فهي مقارنة له .

---

(١) بيان والفتاوى الكبرى : وإن تنازع .

(٢) عدم : ساقطة من (بيان) .

(٣) م ، ق ، ر ، ص ، ط : من مثبتيه ونفاته .

(٤) قال التهانوي في تعريف الاستطاعة في كشاف اصطلاحات الفنون ٤/٩١٥ : « تطلق على معنيين : أحدهما : عرض يخلقه الله تعالى في الحيوان يفعـل به الأفعال الاختيارية وهي علة الفعل ، والجمهور على أنها شرط لأداء الفعل لا علة . وثانيهما : سلامة الأسباب والآلات والجوارح » . وانظر عن الاستطاعة ومقارنتها للفعل أو تقدمها عليه : المرجع السابق ٤/٩١٥ — ٩١٦ ؛ التعريفات للجرجاني مادة القدرة ، ص ١٥١ ؛ الفصل لابن حزم ٣/٢٢ - ٤٣ .

(٥) لا قبله : ساقطة من (بيان) والفتاوى الكبرى .

(٦ — ٦) ساقط من (بيان) والفتاوى الكبرى .

فالأولى : كقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [سورة آل عمران : ٩٧] . وقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين : « صل قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب »(١) . ومعلوم أن الحج والصلاة يجبان(٢) على المستطيع ، سواء فعل أو لم يفعل ، فعلم أن هذه الاستطاعة لا يجب أن تكون مع الفعل .

والثانية : كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ ﴾ [سورة هود: ٢٠]، وقوله : ﴿ وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ عَرْضًا * الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَن ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾ [سورة الكهف : ١٠١ ، ١٠٢] على(٣) قول من يفسر الاستطاعة بهذه .

وأما على تفسير السلف والجمهور ، فالمراد بعدم الاستطاعة مشقة ذلك عليهم ، وصعوبته على نفوسهم ، فنفوسهم لا تستطيع إرادته ، وإن كانوا قادرين على فعله لو أرادوه(٣) ، وهذه(٤) حال من صده هواه أو رأيه(٥) الفاسد عن استماع كتب الله المنزلة واتباعها ، وقد أخبر أنه لا يستطيع ذلك . وهذه الاستطاعة هي المقارنة للفعل الموجبة له ، وأما الأولى فلولا وجودها لم يثبت التكليف ، كقوله(٦) :

(١) الحديث في : البخاري ٢/٤٨ (كتاب التقصير في الصلاة ، باب إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب) ؛ سنن أبي داود ١/٢٥٠ (كتاب الصلاة ، باب في صلاة القاعد) ؛ سنن الترمذي ٢/١٩٩ (كتاب الصلاة ، باب ما جاء أن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم) ؛ سنن ابن ماجة ١/٣٨٦ (كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في صلاة المريض) ؛ المسند (ط . الحلبي) ٤/٤٢٦ .

(٢) ق ، ر ، ص ، ط ، بيان ، الفتاوى الكبرى ١/٣٨٦ : يجب ؛ فتاوى الرياض : تجب .

(٣ - ٣) : ساقط من (بيان) ، الفتاوى الكبرى .

(٤) م ، ق : وهذا .

(٥) بيان ونسختاها : هواه ورأيه .

(٦) بيان ونسختاها : بقوله .

﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [سورة التغابن : ١٦]، وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ . [سورة الأعراف : ٤٢] ، وأمثال ذلك ؛ فهؤلاء المفرطون والمعتدون فى أصول الدين إذا لم يستطيعوا سمع ما أنزل إلى الرسول فهم من هذا القسم .

تنازعهم فى المأمور به الذى علم الله أنه لا يكون

وكذلك أيضا تنازعهم فى المأمور به الذى علم الله أنه لا يكون ، أو أخبر مع ذلك أنه لا يكون ، فمن الناس من يقول : إن هذا غير مقدور عليه ، كما أن غالية القدرية يمنعون أن يتقدم علم الله وخبره وكتابه بأنه لا يكون ، وذلك

٣٤/١

/ لاتفاق الفريقين على أن خلاف المعلوم لا يكون ممكنا ولا مقدورا عليه .

وقد خالفهم فى ذلك جمهور الناس ، وقالوا : هذا منقوض عليهم بقدرة الله تعالى ، فإنه[(١] أخبر بقدرته على أشياء ، مع أنه لا يفعلها ، كقوله : ﴿ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾ [سورة القيامة : ٤]، وقوله : ﴿ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ ﴾ [سورة المؤمنون : ١٨]، وقوله : ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ ﴾ [سورة الأنعام : ٦٥]، وقد قال : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ [سورة هود : ١١٨] ، ونحو ذلك مما يخبر أنه لو شاء لفعله ، وإذا فعله فإنما يفعله إذا كان قادرا عليه ، فقد دل القرآن على أنه قادر عليه يفعله إذا شاءه ، مع أنه لا يشاؤه[١)] .

وقالوا أيضا : إن الله يعلمه على ما هو عليه ، فيعلمه ممكنا مقدورا للعبد ، غير واقع ولا كائن لعدم إرادة العبد له ، أو لبغضه إياه ، ونحو ذلك ، لا لعجزه عنه .

(١ — ١) : ساقط من بيان ونسختيها .

وهذا النزاع يزول بتنوع القدرة عليه[1] كما تقدم ، فإنه غير مقدور القدرة المقارنة للفعل ، وإن كان مقدوراً القدرة المصححة للفعل التي هي مناط الأمر والنهي .

وأما النوع الثاني : فكاتفاقهم على أن العاجز عن الفعل لا يطيقه ، كما لا يطيق الأعمى والأقطع والزَّمِن نَقْط المصحف وكتابته والطيران ، فمثل هذا النوع قد اتفقوا على أنه غير واقع في الشريعة ، وإنما[2] نازع في ذلك طائفــة من الغلاة المــائلين إلى الجبر من أصحاب الأشعري[3] ومن وافقهم من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم[2] ، وإنمــا تنازعوا في جواز الأمر به عقــلا ، حتى نازع بعضهم في الممتنع لذاته ، كالجمع بين الضدين والنقيضين : هل يجوز الأمر به من جهة العقل ، مع أن ذلك لم يرد في الشريعة ؟ ومَنْ غلا فزعم وقوع هــذا الضرب في الشريعة — كمن يزعم أن أبا لهب كُلِّف بأن يؤمن بأنه لا يؤمن[4] — فهو مبطل في ذلك عند عامة أهل القبلة من جميع الطوائف ، فإنه[5] لم يقل أحد : إن أبا لهب أُسمع هــذا الخطاب المتضمن أنه لا يؤمن ، وإنه أُمر مع ذلك بالإيمان ، كما أن قوم نوح لمــا أُخبر نوح عليــه السلام[6] : أنه لن يؤمن من قومه إلا من قد آمن ، لم يكن بعد / هذا يأمرهم بالإيمان بهذا الخطاب[5] ، بل إذا قُدِّر أنه أخبر بصَلْيه النار ٢٥/١

(١) عليه : ساقطة من ر ، ص ؛ وفي بيان ونسختها : بتنويع القدرة عليه .

(٢ — ٢) : ساقط من (بيان) ونسختها .

(٣) يقول الجرجاني في « التعريفات » ص ٦٥ : « الجبرية هو من الجبر ، وهو إسناد فعل العبد إلى الله تعالى ، والجــبرية اثنان : متوسطة تثبت للعبــد كسبا في الفعل كالأشعرية ، وخالصة لا تثبت كالجهمية » . وانظر ما ذكرته عن الجبرية في منهاج السنة ١/٥ تعليق ٣ ؛ كشاف اصطلاحات الفنون ١ / ٢٢٠ .

(٤) في ر ، ص : كلف بأن يؤمن بأنه لا يؤمن ، وكتب فوق كلمــة « يؤمن » الأولى بحروف صغيرة : « كذا » .

(٥ — ٥) : ساقط من بيان ونسختها .

(٦) عليه السلام : زيادة في (ر) .

المستلزم لموته على الكفر وأنه سمع هذا الخطاب ، ففي هذا الحال انقطع تكليفه ، ولم ينفعه إيمانه حينئذ ، كإيمان[1] من يؤمن بعد معاينة العذاب ، قال تعالى : ﴿ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا ﴾ [سورة غافر : ٨٥] ، وقال تعالى : ﴿ آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [سورة يونس : ٩١] .

والمقصود هنا التنبيه على أن النزاع فى هذا الأصل يتنوع : تارة إلى الفعل المأمور به ، وتارة إلى جواز الأمر . ومن هنا شبهة من شبه[2] من المتكلمين على الناس حيث جعل القسمين قسما واحدا ، وادّعى تكليف مالا يطاق مطلقا ، لوقوع بعض الأقسام التى لا يجعلها عامة الناس[3] من باب مالا يطاق ، والنزاع فيها لا يتعلق بمسائل الأمر والنهى ، وإنما يتعلق بمسائل القضاء والقدر .

ثم إنه جعل جواز[4] هذا القسم مستلزما لجواز القسم الذي اتفق المسلمون على أنه غير مقدور عليه ، وقاس أحد النوعين بالآخر ، وذلك من الأقيسة التى اتفق المسلمون ، [بل وسائر أهل الملل][5] ، بل وسائر العقلاء على بطلانها ، فإن من قاس الصحيح المأمور بالأفعال كقوله[6] : إن القدرة مع الفعل ، أو أن[7] الله علم أنه

(١) بيان ونسختاها : الإيمان .

(٢) م ، ق : ورد شبهة من شبه ؛ بيان : ونسختاها : ومن هنا شبه من شبه .

(٣) بيان ونسختاها : عامة المسلمين ؛ وسقطت كلمة « الناس » من (د) .

(٤) جواز : ساقطة من (د) فقط .

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة فى « بيان » ونسختيها .

(٦) بيان ، الفتاوى الكبرى : لقوله .

(٧) م ، ق : وأن .

لا يفعل [على] [1] العاجز الذى لو أراد الفعل لم يقدر عليه — فقد جمع بين ما يُعلَم [2] الفرق بينهما بالاضطرار عقـلا ودينا ، وذلك من مثارات [3] الأهواء بين القـدرية وإخوانهم الجبرية .

وإذا عُرِف هذا فإطلاق القول بتكليف ما لا يُطاق من البدع الحادثة فى الإسلام ، كإطلاق القول بأن العباد [4] مجبورون على أفعالهم ، وقـد اتفق سلف الأمة وأئمتها على إنكار ذلك ، وذم من يطلقه ، وإن قصد به الرد على القـدرية الذين لا يقرون بأن الله خالق أفعـال العباد ، ولا بأنه شاء الكائنات [5] ، وقالوا : هذا رد بدعة ببدعة ، وقابل الفاسد ، بالفاسد ، والباطل بالباطل .

٣٦/١ / ولولا أن هذا الجواب لا يحتمل البسط لذكرت من نصوص أقوالهم فى ذلك مايبين ردهم لذلك .

وأما إذا فصل مقصود القائل ، وبَيَّن بالعبارة التى لا يشتبه الحق فيها [6] بالباطل ما هو الحق ، ومُيِّز بين الحق والباطل — كان هـذا من الفرقان ، وخرج المبيِّن حينئذ ممـا ذم به أمثـال هؤلاء الذين وصفهم الأئمـة بأنهم مختلفون فى الكتاب [7] مخالفون للكتاب [7] ، متفقون على ترك الكتاب [7] ، وأنهم يتكلمون بالمتشابه من الكلام ،

(١) على : ساقطة من (م) ، (ق) ، (ر) ، (ص) ، ط .

(٢) ر ، ص ، ط ، بيان ، الفتاوى الكبرى : ما علم .

(٣) بيان (ص ١١٥) : مثار ؛ الفتاوى الكبرى ٣٨٧/١ : مثل .

(٤) بيان ونسختاها : الناس .

(٥) يقول الجرجانى فى التعريفات : «القدرية هم الذين يزعمون أن كل عبد خالق فعله ولا يرون الكفر والمعاصى بتقدير الله تعالى» وانظر ما ذكرته عن القدرية فى منهاج السنة ١/٥ تعليق ١ .

(٦) ر ، ص ، ط : فيها الحق .

(٧) بيان ونسختاها : كتاب الله .

[ويحرفون الكلم عن مواضعه][1]، ويخدعون جُهّال الناس بما يلبِّسون[2] عليهم، ولهذا كان يدخل عندهم المجبرة فى مسمّى القدرية المذمومين، لخوضهم فى القدر بالباطل إذ هذا جماع المعنى الذى ذمت به القدرية.

ولهذا ترجم الإمام أبو بكر الخلال فى كتاب «السنة»[3] فقال: الرد على القدرية، وقولهم: إن الله أجبر العباد على المعاصى، ثم روى عن عمرو بن عثمان عن بقية ابن الوليد قال: سألت الزبيدى والأوزاعى عن الجبر، فقال الزبيدى: أمر الله أعظم، وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل، ولكن يقضى ويقدّر، ويخلق ويجبل عبده على ما أحب. وقال الأوزاعى[4]: ما أعرف للجبر أصلا من القرآن ولا السنة[5]، فأهاب أن أقول ذلك، ولكن القضاء والقدر والخلق والجَبْل، فهذا يعرف فى القرآن والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما وضعت هذا مخافة أن يرتاب رجل تابعى[6] من أهل الجماعة والتصديق.

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة فى بيان ونسختيها.

(٢) بيان ونسختاها: يشبهون.

(٣) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون، المعروف بالخلال، من أئمة الحنابلة، له التصانيف الدائرة والكتب السائرة مثل «الجامع» و«العلل» و«السنة»، توفى سنة ٣١١. انظر ترجمته فى: طبقات الحنابلة ٢/١٢ — ١٥؛ تذكرة الحفاظ ٣/٧؛ بروكلمان: تاريخ الأدب العربى ٣/٣١٣ — ٣١٤؛ الأعلام ١/١٩٦. ولم يتكلم بروكلمان عن نسخ خطية من كتاب «السنة».

(٤) هو أبو عمرو عبد الرحمن بن يحمد الأوزاعى، نسبة إلى قبيلة الأوزع، إمام الشام فى الفقه والحديث، ولد ببعلبك سنة ٨٨ وتوفى فى بيروت سنة ١٥٧. عرض عليه القضاء فامتنع. من كتبه «السنن» فى الفقه و«المسائل». انظر ترجمته فى: تذكرة الحفاظ ١/١٧٨ — ١٨٣؛ وفيات الأعيان ١/٣١٠ — ٣١١؛ تهذيب التهذيب ٦/٢٣٨ — ٢٣٩؛ تهذيب الأسماء واللغات، ق ١، جـ ١، ص ٢٩٨ — ٣٠٠؛ الجرح والتعديل، جـ ١، ق ٢، ص ٢٦٦ — ٢٦٧؛ الأعلام ٤/٩٤.

(٥) بيان ونسختاها: فى القرآن ولا فى السنة.

(٦) تابعى: ساقطة من بيان، الفتاوى الكبرى، ر، ص، ط.

فهذان الجـوابان اللذان ذكرهما هـذان الإمامان فى عصر تابعى التابعين من أحسن الأجوبة .

أما الزُّبَيدى — محمد بن الوليد[1] صاحب الزهرى — فإنه قال : أمر الله أعظم، وقدرته أعظم من أن يجبر أو يَعضِل ، فنفى الجبر .

وذلك لأن الجبر المعروف فى اللغة : هو إلزام الإنسان بخلاف رضاه، كما يقول الفقهاء فى باب النكاح : هل تجبر المرأة على النكاح أو لا تجبر ؟ وإذا عضلها الولى ماذا تصنع ؟ فيعنون بجبرها / إنكاحها بدون رضاها واختيارها ، ويعنون بعَضْلها منعها ممـا ترضاه وتختاره ، فقال : الله أعظم من أن يجـبر أو يعضل ؛ لأن الله سبحانه قادر على أن يجعل العبد مختارًا[2] راضيا لمـا يفعله ، ومبغضا وكارها لمـا يتركه ، كما هو الواقع ، فلا يكون العبد مجبورا على ما يحبه[3] ويرضاه ويريده ، وهى أفعاله الاختيارية، ولا يكون معضولا عما يتركه ، فيبغضه ويكرهه ، أولا يريده[4] ، وهى تروكه الاختيارية .

٣٧/١

وأما الأوزاعى فإنه مَنَعَ من إطلاق هذا اللفظ ، وإن عنى به هـذا المعنى ، حيث لم يكن له أصل فى الكتاب والسنة، فيفضى إلى إطلاق لفظ مبتدع ظاهر فى إرادة الباطل ، وذلك لايسوغ ، وإن قيل : إنه يراد[5] به معنى صحيح .

---

(١) أبو الهذيل محمد بن الوليد بن عامر الزبيدى ، من أهل حمص . قال ابن سعد : كان أعلم أهل الشام بالفتوى والحديث، ولد سنة ٧٩ وتوفى سنة ١٤٩ . انظر ترجمته فى : تهذيب التهذيب ٩/٥٠٢ ؛ طبقات ابن سعد ٧/٤٦٥ (وقال : توفى سنة ١٤٨) ؛ الأعلام ٧/٣٥٨ .

(٢) بيان ونسختاها : محبا .

(٣) بيان ونسختاها : يختاره .

(٤) الفتاوى الكبرى ، فتاوى الرياض : ولا يريده .

(٥) بيان ونسختاها : أريد .

قال الخلال : أخبرنا أبو بكر المروذى[(١)] ، قال : سمعت بعض المشيخة يقول : سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول : أنكر سفيان الثورى[(٢)] « جبر[(٣)] » وقال : « الله جَبَل العباد » . قال المروذى : أظنه أراد قول النبى صلى الله عليه وسلم لأشج عبد القيس ، يعنى قوله الذى فى صحيح مسلم : « إن فيك لخلقين[(٤)] يحبهما الله : الحلم والأناة . فقال : أخلقين تخلقتُ بهما ، أم خلقين جُبِلتُ عليهما ؟ فقال : بل خلقين جُبلت عليهما . فقال : الحمد لله الذى جبلنى على خلقين يحبهما الله[(٥)] » .

ولهذا احتج البخارى وغيره على خلق أفعال[(٦)] العباد بقوله تعالى : ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [سورة المعارج : ١٩ — ٢١] فأخبر [تعالى[(٧)]] أنه خلق [الإنسان[(٧)]] على هذه الصفة[(٨)] .

(١) الفتاوى الكبرى : أنبأنا المروزى ؛ بيان ، فتاوى الرياض ، ط : أنبأنا المروذى ؛ ص : أخبرنا المروذى .

وهو أبو بكر أحمد بن على بن سعيد بن إبراهيم المروزى القاضى ، ثقة حافظ ، مات سنة ٢٩٢ . انظر ترجمته فى : تذكرة الحفاظ ٢/٦٦٣-٦٦٤ ؛ شذرات الذهب ٢/٢٠٩ ؛ الأعلام ١/١٦٤ .

(٢) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثورى ، من بنى ثور ، محدث وإمام فى علوم الدين ، ولد سنة ٩٧ وتوفى سنة ١٦١هـ . انظر ترجمته فى : دول الاسلام ١/٧٨-٧٩ ؛ الوفيات ٢/١٢٧-١٢٨ ؛ طبقات ابن سعد ٦ / ٣٧١ - ٣٧٤ ؛ تهذيب التهذيب ٤/١١١ — ١١٥ ؛ تاريخ بغداد ٩/١٥١ - ١٧٤ ؛ الأعلام ٢/١٥٨ .

(٣) بيان ونسختاها : الجبر .

(٤) م ، ق : لخلتين . وفى مسند أحمد (ط . الحلبى) ٤/٢٠٦ : خلتين .

(٥) الحديث مع اختلاف فى الألفاظ فى : مسلم ١/٤٨ ، ٤٩ (كتاب الإيمان ، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى) ؛ ابن ماجة ٢/١٤٠١ (كتاب الزهد ، باب الحلم) ؛ المسند (ط . الحلبى) ٣/٢٣ ، ٤/٢٠٦ .

(٦) بيان ونسختاها : الأفعال .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة فى : الفتاوى الكبرى ، فتاوى الرياض .

(٨) أفرد البخارى بابا من أبواب كتاب التوحيد فى صحيحه ٨/١٥٩ الكلام على هذه الآيات ، وأورد حديثا يتصل بها .

واحتج غيره[1] بقول الخليل [عليه السلام][2] : ﴿ رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي ﴾ [سورة ابراهيم : ٤٠] ، وبقوله : ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾[1] [سورة البقره : ١٢٨] .

وجواب الأوزاعى أقوم من جواب الزبيـدى ، لأن الزبيدى نفى الجـبر ، والأوزاعى منع إطلاقه ، إذ هذا اللفظ قد[3] يحتمل معنى صحيحا ، فنفيه قد يقتضى نفى الحق والباطل .

كما ذكر الخلال ماذكره عبـد الله بن أحمـد فى كتاب « السـنة » فقال : حدثنا محمد بن بكار ، حدثنا أبو معشر ، حدثنا يعلى عن[4] محمد بن كعب قال : « إنما / سُمِّىَ الجبار لأنه يجـبر الخلق على ما أراد » فاذا امتنع من إطـلاق اللفظ المجمل ٣٨/١ المحتمل[5] المشتبه زال المحـذور وكان أحسن من نفيه ، وإن كان ظاهرا فى المحتمل[6] المعنى الفاسد خشية أن يظن أنه ينفى المعنيين جميعا .

وهكذا يقال فى نفى الطاقة عن[7] المـأمور ، فان إثبات الجبر فى المحظور نظير سلب الطاقة فى المأمور : وهكذا كان[8] يقول الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة .

(١ — ١) : ساقط من بيان ونسختيها .

(٢) عليه السلام : زيادة فى (ر) .

(٣) قد : ساقطة من (بيان) ونسختيها .

(٤) حدثنا يعلى عن : ساقط من (ر) ، (ص) ، (بيان) ، الفتاوى الكبرى .

(٥) المحتمل : ساقطة من (بيان) والفتاوى الكبرى .

(٦) المحتمل : ساقطة من (ر) ، (ص) ، (بيان) ، الفتاوى الكبرى .

(٧) بيان ونسختاها : على .

(٨) م ، ق : كما .

قال الخلال : أنبأنا الميمونى قال : سمعت أبا عبدالله — يعنى أحمد بن حنبل يناظر خالد بن خِدَاش[١] — يعنى فى القــدر — فذكروا رجلا ، فقال أبو عبد الله : « إنمــا أكْرَه[٢] من هذا أن يقول : أجبر الله » .

وقال : أنبأنا المروزى : قلت لأبى عبد الله : رجل يقول : إن الله أجبر العباد ، فقال : «هكذا لا تقول[٣]» ، وأنكر هذا وقال : ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [سورة النحل : ٩٣] .

وقال : أنبأنا المروزى قال : كتب إلىّ عبد الوهاب فى أمر حسن بن خلف العكبرى ، وقال : إنه يتنزّه[٤] عن ميراث أبيه ، فقال رجل قدرى[٥] : إن الله لم يجبر العبــاد على المعاصى ، فرد عليــه أحمد بن رجاء ، فقــال : إن الله جبر العباد على ما أراد » أراد بذلك إثبات القدر . فوضع أحمد بن على كتابا يحتج فيه ، فأدخلته على أبى عبد الله ، فأخبرته بالقصة ، فقال : « ويضع كتابا ؟ » وأنكر عليهما جميعا : على ابن رجاء حين قال : جَـبَرَ العباد ، وعلى القدرى حين قال[٦] : لم يجبر ، وأنكر على أحمــد بن على وضعه[٧] الكتاب واحتجاجه ، وأمر بهجرانه لوضــعه الكتاب ،

---

(١) م ، ق ، ر ، ص ، ط : شراش . وهو كما فى تقريب التهذيب « خالد بن خداش أبو الهيثم المهلبي مولاهم البصرى ، صــدوق يخطىء ، من العاشرة ، مات سنة أربع وعشرين ومائتين . وانظر : طبقات الحنابلة ١/١٥٢ — ١٥٣ وفيها أنه توفى سنة ٢٢٣ هـ ؛ تهذيب التهذيب ٣/٨٥-٨٦ .

(٢) م ، ق ر ، ص ، ط : كره .

(٣) بيان : لاتقول ؛ الفتاوى الكبرى ، فتاوى الرياض : لاتقل .

(٤) بيان ونسختاها ؛ ص ، ط : تنزه .

(٥) م ، ق ، ر ، ص ، ط : فقال رجل قدرى قال .

(٦) بيان ونسختاها : الذى قال .

(٧) فتاوى الرياض : على أحمد بن على فى وضعه ؛ بيان ، الفتاوى الكبرى : على أحمد فى وضعه .

وقال لى : يجب على ابن رجاء أن يستغفر ربه لما قال : جَبَر العباد . فقلت لأبى عبد الله : فما الجواب فى هذه المسألة؟ قال : ﴿ يُضِلُّ[1] مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ [سورة النحل : ٩٣] .

قال المروزى فى هذه المسألة : إنه سمع أبا عبد الله لما أنكر على الذى قال : لم يجبر، وعلى من ردّ عليه : جبر، فقال أبو عبد الله : « كلما ابتدع رجل بدعة اتّسع النـاس[2] فى جوابها » . وقال : يسـتغفر ربه الذى[3] رد عليهم بمحـدَثة ، وأنكر على من رد بشيء من جنس الكلام ، إذ[4] لم يكن له فيه[5] إمام تقدم[6] . قال المروزى :

/ فما كان بأسرع من أن قدم أحمد بن على من عُكْبَرا[7] ، ومعه مشيخة وكتاب من أهل عكبرا ، فأدخلت أحمد بن علىّ على أبى عبد الله ، فقال : يا أبا عبد الله ، هو ذا الكتاب آدفعــه إلى أبى بكر حتى يقطعه ، وأنا أقوم على منبر عكبرا وأســتغفر الله عز وجل ، فقال أبو عبد الله لى : ينبغى أن يقبلوا منه ، فرجعوا له[8] » .

٣٩/١

وقد بسطنا الكلام فى هــذا المقام فى غير هذا الموضع ، وتكلمنا على الأصل الفاسـد الذى ظنــه المتفرقون من أن إثبات المعنى الحق الذى يسمونه جبرا ينافى

---

(١) بيان ونسختاها : يضل الله .

(٢) بيان ونسختاها : اتسعوا فى جوابها .

(٣) م ، ق ، ر ، ص ، ط : الذى ق

(٤) إذ : كذا فى (م) فقط . وفى سائر النسخ : إذا .

(٥) ر ، ص ، ط ، بيان ونسختاها : فيها .

(٦) بيان ونسختاها : مقدم .

(٧) فتاوى الرياض : عكبر . وقال ياقوت فى « معجم البلدان » : اسم بليدة من نواحى دجيل قرب صريفين وأوانا ، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ .

(٨) فتاوى الرياض ، الفتاوى الكبرى : أن تقبلوا منه فرجعوا إليه .

الأمر والنهى، حتى جعله القدرية منافيا للأمر والنهى مطلقا، وجعله طائفة من الجبرية[١] منافيا لحسن الفعل وقبحه، وجعلوا ذلك مما اعتمدوه[٢] فى نفى حسن الفعل وقبحه القائم به، المعلوم بالعقل.

ومن المعلوم أنه لا ينافى ذلك إلا كما ينافيه بمعنى كون الفعل ملائما للفاعل ونافعا له، وكونه منافيا للفاعل وضارا له[٣].

ومن المعلوم أن هذا المعنى — الذى سموه جبرا — لا ينافى أن يكون الفعل نافعا وضارا، ومصلحة ومفسدة، وجالبا للذة وجالبا للألم.

فعُلم أنه لا ينافى حسن الفعل وقبحه، كما لا ينافى ذلك، سواء كان ذلك الحسن معلوما بالعقل، أو معلوما بالشرع، أو كان الشرع مثبتا له لا كاشفا عنه.

وأما قول السائل:

الرد على المسألة السادسة

« ما الحكمة فى أنه لم يوجد فيه من الشارع نص يعصم من الوقوع فى المهالك، وقد كان حريصا على هدى أمته؟ ».

فنقول: هذا السؤال مبنى على الأصل الفاسد المتقدم المركب من الإعراض عن الكتاب والسنة، وطلب الهدى فى مقالات المختلفين المتقابلين فى النفى والإثبات للعبارات المجملات المشتبهات، الذين قال الله فيهم: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ

---

(١) ص: القدرية.

(٢) م، ق: اعتمدوا.

(٣) هنا تنتهى الرسالة فى نسختى الفتاوى الكبرى ١ / ٣٩٠، فتاوى الرياض ٢/٣٢٦. وأما فى نسخة (بيان) فيوجد سقط بمقدار ورقة تقريبا، ويبدأ الكلام بعد ذلك (ص ١٢١) بآخر آية ٦٨ من سورة النساء وهى قوله تعالى: (صراطا مستقيما) وهو فى السطور الأخيرة من ص ٤٠ من طبعة بولاق. ولعل هذا السقط هو الذى جعل الناسخ المطبوعتين (الفتاوى الكبرى، فتاوى الرياض) يظن أن الرسالة قد بلغت النهاية.

لَفِى شِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴾ [سورة البقرة : ١٧٦] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا ﴾ [سورة يونس : ١٩] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ﴾ [سورة آل عمران: ١٩] ، وقال تعالى : ﴿ فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [سورة المؤمنون : ٥٣] .

١/٤٠

وقد تقدم التنبيه على منشأ الضلال فى هذا السؤال وأمثاله ، وما فى ذلك من العبارات المتشابهات المجملات المبتدعات ، سواء كان المحدَث هو اللفظ ودلالته ، أو كان المحدث هو استعمال ذلك اللفظ فى ذلك المعنى ، كلفظ «أصول الدين» حيث أدخل فيه كل قوم من المسائل والدلائل ما ظنوه هم من أصول (١) دينهم ، وإن لم يكن من أصول (١) الدين الذى بعث الله به رسله (٢) ، وأنزل به كتبه ، كما ذكرنا ، وأنه إذا منع إطلاق هذه المجملات المحدثات فى النفى والإثبات ، ووقع الاستفسار والتفصيل تبين سواء السبيل .

وبذلك يتبين أن الشارع عليه الصلاة والسلام نصَّ على كل ما يعصم من المهالك نصًّا قاطعا للعذر ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ ﴾ [سورة التوبة: ١١٥] ، وقال تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [سورة المائدة: ٣] . وقال تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ [سورة النساء: ١٦٥] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾ [سورة النور : ٥٤] ، وقال :

(١-١) : ساقط من (ر) .
(٢) م ، ق : رسوله .

(إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ) [سورة الاسراء: ٩] ، وقال تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا * وَإِذًا لَآتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا * وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا) [سورة النساء : ٦٦ — ٦٨] ، وقال تعالى : (قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ * يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ) [سورة المائدة : ١٥، ١٦] .

وقال أبو ذر « لقد توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وما طائر يُقلِّب جناحيه [في السماء](١) إلا ذكر(٢) لنا منه علماً »(٣) . وفي صحيح مسلم : «أن بعض المشركين قالوا لسلمان(٤) : لقد علّمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة(٥) ، قال : أجل »(٦) . وقال صلى الله عليه وسلم : « تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها ، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك »(٧) . وقال :

(١) في السماء : زيادة في بيان (ص ١٢١) .

(٢) بيان : ذكرنا .

(٣) ورد هذا الأثر في موضعين من مسند أحمد (ط . الحلبي) ١٥٣/٥ وفيه : « لقد تركنا محمد صلى الله عليه وسلم وما يحرك طائر جناحيه في السماء إلا أذكرنا منه علما » ، ٥/ ١٦٢ وفيه : « لقد تركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يتقلب في السماء طائر إلا ذكرنا منه علما » .

(٤) بيان : لسلمان الفارسي .

(٥) م ، ق ، ر : الخرأة . والمثبت عن (بيان) ص ١٢١ .

(٦) في (بيان) تكملة الحديث كتبت بحبر يخالف لونه لون الحبر الأصلي في المخطوطة وإن كان الخط يشابه خط ناسخ الرسالة ، ونصها « لقد نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول وأن نستنجي باليمين أو نستنجي برجيع أو عظم » .

والحديث في : مسلم ٢٢٣/١ (كتاب الطهارة ، باب الاستطابة) ؛ الترمذي ٣٢/١ (أبواب الطهارة ، باب الاستنجاء بالحجارة) ؛ النسائي ١ / ٣٦ ، ٤٠ (كتاب الطهارة ، باب البول في الإناء) ؛ ابن ماجة ١١٥/١ (كتاب الطهارة وسننها ، باب الاستنجاء بالحجارة) . والحديث في سنن أبي داود وفي مسند أحمد .

(٧) جاء هذا الحديث في موضعين من سنن ابن ماجة الأول ٤/١ (المقدمة ، باب اتباع سنة رسول الله صلى عليه وسلم) عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نذكر الفقر ونتخوفه ... وفيه « . . وأيم الله لقد تركتكم على مثل البيضاء ، ليلها ونهارها سواء » ، ١٦/١ عن العرباض بن سارية رضي الله عنه وهو الذي يوافق ما ورد هنا . وجاء الحديث في الترغيب والترهيب ٥٢/١ عن العرباض ، وقال المنذري : « رواه ابن أبي عاصم في كتاب السنة بإسناد حسن » .

« ما تركت من شيء يقربكم إلى الجنة إلا وقد حدثتكم به، ولا من شيء يبعدكم عن النار إلا وقد حدثتكم عنه»[1]، وقال: «ما بعث الله من نبي[2] إلا كان حقا عليه أن يدل أمته على خير[3] ما يعلمه خيرا لهم، وينهاهم عن شر ما يعلمه[4] شرا لهم[5]» . ٤١/١

وهـذه الجملة يعلم تفصيلها[6] بالبحث والنظر والتتبع والاستقراء، والطلب لعلم هـذه المسائل فى الكتاب والسنة؛ فمن طلب ذلك وجد فى الكتاب والسـنة من النصوص القاطعة للعذر[7] فى هذه المسائل ما فيه غاية الهدى والبيان والشفاء[8] .

وذلك يكون بشيئين :

أحدهما : معرفة معانى الكتاب والسنة .

والثـانى : معرفة معانى الألفاظ التى ينطق بها هؤلاء المختلفون، حتى يحسن أن يطبق بين معانى التنزيل ومعانى أهل الخوض فى أصول الدين، فحينئذ يتبين له أن الكتاب حاكم بين الناس فيما اختلفوا فيـه، كما قال تعالى: ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنـذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُـمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ﴾ [سورة البقرة: ٢١٣]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ

---

(١) فى (بيان) : إلا وقد حدثتكم به . وبعد ذلك بياض بمقدار ست كلمات .

(٢) بيان : مابعث الله نبيا قبلى .

(٣) خير : ساقطة من بيان .

(٤) بيان : عما يعلمه .

(٥) لم أتمكن من الاهتداء إلى مكان هذا الحديث، والحديث الذى قبله .

(٦) بيان : تفصيلها يعلم .

(٧) للعذر : ساقطة من (بيان) .

(٨) بيان : الهدى والشفاء والبيان .

فيه من شيء فحكمه إلى الله ﴾ [سورة الشورى : ١٠] ، وقال : ﴿ فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا * ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا * وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا ﴾ [سورة النساء : ٥٩ — ٦١] .

ولهذا يوجد كثيرا فى كلام السلف والأئمة النهى عن إطلاق موارد النزاع بالنفى والإثبات ، وليس ذلك لخلو[1] النقيضين من الحق ، ولا قصور ، أو تقصير فى بيان الحق ، ولكن لأن تلك العبارة من الألفاظ المجملة المتشابهة المشتملة على حق وباطل ، ففى إثباتها إثبات حق و باطل ، وفى نفيها نفى حق و باطل ، فيمنع من كلا الإطلاقين ، بخلاف النصوص الإلهية فإنها فرقان فرق الله بها بين / الحق والباطل ، ولهذا كان سلف الأمة وأئمتها يجعلون كلام الله ورسوله هو الإمام والفرقان الذى يجب اتباعه ، فيثبتون ما أثبته الله ورسوله ، وينفون ما نفاه الله ورسوله ، ويجعلون العبارات المحدثة المجملة[2] المتشابهة ممنوعا من إطلاقها : نفيا وإثباتا[3] ، لا يطلقون اللفظ ولا ينفونه إلا بعد الاستفسار والتفصيل ، فإذا تبين[4] المعنى أثبت حقه ونفى باطله ، بخلاف كلام الله ورسوله ، فإنه حق يجب قبوله ، وإن لم يفهم معناه ، وكلام غير المعصوم لا يجب قبوله حتى يفهم معناه .

١/٤٢

---

(١) د ، ص ، ط : يخلو .
(٢) بعد كلمة المجملة فى (بيان) ص ١٢٣ توجد كلمة « متشابهة » وبعدها سقط إلى أول عبارة : لا يطلقون اللفظ ولا ينفونه ... الخ .
(٣) م ، ق : نفيها وإثباتها .
(٤) بيان : بين .

وأما المختلفون فى الكتاب المخالفون له المتفقون على مفارقته، فتجعل كل طائفة ما أصّلته من أصول دينها الذى ابتدعته هو الإمام الذى يجب اتباعه، وتجعل ما خالف ذلك من نصوص الكتاب والسنة من المجملات المتشابهات، التى لا يجوز اتباعها، بل يتعين حملها على ما وافق أصلهم الذى ابتدعوه، أو الإعراض عنها وترك التدبر لها.

وهـذان الصنفان يشبهان ما ذكره الله فى قوله: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ * أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ * وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ * فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [سورة البقرة: ٧٥ — ٧٩].

فإن الله ذم الذين يحرفون الكلم عن مواضعه، وهو متناول لمن حمل الكتاب والسنة على ما أصّله هو[1] من البدع الباطلة، وذم الذين لا يعلمون الكتاب إلا أمانى، وهو متناول لمن ترك تدبر القـرآن، ولم يعلم إلا مجرد تلاوة حروفه، ومتناول لمن كتب كتابا بيده مخالفا لكتاب الله لينال به دنيـا، وقال: / إنه من عند الله، ٤٣/١ مثل أن يقول: هـذا هو الشرع والدين، وهـذا معنى الكتاب والسنة، وهذا

(١) هو: زيادة فى (م) فقط.

قول[1] السلف والأئمة ، وهـذا هو أصول الدين الذى يجب اعتقاده على الأعيان أو الكفاية ، ومتناول[2] لمن كتم ما عنـده من الكتاب والسـنة لئلا يحتج به مخالفه فى الحـق الذى يقوله ، وهـذه الأمور كثيرة جدا فى أهـل الأهواء جملة ، كالرافضة والجهمية ونحوهم من أهل الأهواء والكلام ، وفى[3] أهـل الأهواء تفصيلا ، مثل كثير من المنتسبين إلى الفقهاء[4] مع شعبة من حال أهل الأهواء[5] . وهذه الأمور المذكورة فى الجواب مبسوطة فى موضع آخر.

نهاية الإجابة على السؤال

والله أعلم .

عود إلى مناقشة قانون التأويل

والمقصـود هنا الكلام على قول القـائل : « إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية ... الخ » كما تقدم .

جواب إجمالى

والكلام على هذه الجملة بنى على بيان ما فى مقدمتها من التلبيس ، فإنها مبنية على مقدمات .

أولهـا : ثبوت تعارضهما .

والثانية : انحصار التقسيم فيما ذكره من الأقسام الأربعة .

والثالثة : بطلان الأقسام الثلاثة .

والمقدمات الثلاثة باطلة .

---

(١) م ، ق : معقول .

(٢) بيان (ص ١٢٥) : ومتناولا ، وهو خطأ .

(٣) م ، ق : فى .

(٤) بيان : .. الفقهاء والصوفية .

(٥) عنـد كلمة « الأهـواء » تنتهى نسـخة (بيان) – ص ١٢٥ – ويوجد بعـدها عبارة كتبت بحـبر مختلف اللون : « والله أعلم . آخر ما وجد بخط شيخ الإسلام فى هذه المسألة والحمد لله رب العالمين » . وتحتها على يسار الصـفحة كتب : « بلغ مقابلة ومطالعة بحمد الله وعونه ، كتبه على ابن أحمد بن أحمد المقدسى » .

وبيان ذلك بتقديم أصل، وهو أن يُقال : إذا قيل : تعارض دليلان، سواء كانا سمعيين أو عقليين ، أو أحدهما سمعيا والآخر عقليا ، فالواجب أن يُقال : لا يخلو إما أن يكونا قطعيين ، أو يكونا ظنيين ، وإما أن يكون أحدهما قطعيا والاخر ظنيا .

فأما القطعيان فلا يجوز تعارضهما : سواء كانا عقليين أو سمعيين ، أو أحدهما عقليا والآخر سمعيا ، وهذا متفق عليه بين العقلاء ، لأن الدليل القطعي هو الذي يجب ثبوت مدلوله[1] : ولا يمكن أن تكون دلالته باطلة .

وحينئذ فلو تعارض دليلان قطعيان ، وأحدهما يناقض مدلول الآخر ، للزم الجمع بين النقيضين ، وهو محال ، بل كل ما يعتقد تعارضه من الدلائل التي يعتقد أنها قطعية فلا بد من أن يكون الدليلان أو أحدهما غير قطعي ، أو أن لا يكون مدلولاهما متناقضين، فأما مع تناقض المدلولين المعلومين فيمتنع تعارض الدليلين .

/ وإن كان أحد الدليلين المتعارضين قطعيا دون الآخر فإنه يجب تقديمه باتفاق العقلاء ، سواء كان هو السمعي أو العقلي ، فإن الظن لا يرفع[2] اليقين . ١/٤٤

وأما إن كانا جميعا ظنيين : فإنه يُصار إلى طلب ترجيح أحدهما ، فأيهما ترجّح كان هو المقدم ، سواء كان سمعيا أو عقليا[3] .

---

(١) تبدأ نسخة (س) بعبارة : الذى يجب ثبوت مدلوله ... الخ ، كما أشرت إلى ذلك فى المقدمة .

(٢) م ، ق ، ر ، س ، ط : لا يدفع .

(٣) بعد كلمة « عقليا » توجد إشارة إلى هامش نسخة « س » حيث كتب : «التخريجة فى الخط المعترض الذى أوله : ولا جواب عن هـذا » ولم أجد هذه التخريجة ، ويبدو أنها كانت فى الصفحات السابقة المفقودة من المخطوطة ، ويوجد محل هذه التخريجة سقط فى نسخة « س » ينتهى عند أول عبارة « وهذا الذى ذكرناه بين واضح ... » فى ص ٤٧ = ص ٨٦ من طبعتنا هذه .

ولا جواب عن هـذا ، إلا أن يُقال : الدليـل السمعى لا يكون قطعيا ، وحينئذ فيقال : هذا — مع كونه باطلا — فإنه لا ينفع ، فإنه على هذا التقدير يجب تقـديم القطعى لكونه قطعيا ، لا لكونه عقليا ، ولا لكونه أصـلا للسمع [(١)] ، وهؤلاء جعلوا عمدتهم فى التقديم كون العقل هو الأصل للسمع [(١)] ، وهـذا باطل ، كما سيأتى بيانه إن شاء الله .

وإذا قُدِّر أن يتعارض قطعى وظنى [(٢)] ، لم ينازع عاقـل فى تقديم القطعى ، لكن كون السمعى لا يكون قطعيا دونه خَرْطُ القَتَاد .

وأيضا ، فإن الناس متفقون على أن كثيراً مما جاء به الرسول معلوم بالاضطرار من دينـه ، كإيجاب العبادات وتحـريم الفواحش والظلم ، وتوحيـد الصانع ، و إثبات المعاد وغير ذلك .

وحينئذ فلو قال قائل : إذا قام الدليل العقلى القطعى على مناقضة هذا فلا بد من تقديم أحدهما : فلو قدم هذا السمعى قدح فى أصله ، وإن قـدم العقلى لزم تكذيب الرسول فيما عُلم بالاضـطرار أنه جاء به ، وهـذا هو الكفر الصريح ، فلا بد لهم من جواب عن هذا .

والجواب عنه أنه يمتنع أن يقوم عقلى قطعى يناقض هذا .

فتبين أن كل ما قام عليه دليل قطعى سمعى يمتنع أن يعارضه قطعى عقلى . ومثل هـذا الغلط يقع فيه كثير من الناس ، يقـدرون تقديرا يلزم منـه لوازم ،

---

(١) ص ، ر ، ط : للسمعى .

(٢) ق ، ر ، ص ، ط : وإذا قدر أنه لم يتعارض قطعى وظنى .

/ فيثبتون تلك اللوازم ، ولا يهتـدون لكون ذلك التقـدير ممتنعا ، والتقـدير الممتنع ١/ ٤٥
قد يلزمه لوازم ممتنعة كما في قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾
[سورة الأنبياء : ٢٢] . ولهذا أمثلة :

منها : مايذكره القدرية والجبرية في أن أفعال العباد : هل هي مقدورة للرب والعبد أم لا ؟ فقـال جمهور المعتزلة : إن الربّ لايقدر على عَيْن مقدور العبد . واختلفوا : هل يقدر على مثل مقدوره ؟

فأثبته البصريون[١] ، كأبي علي[٢] وأبي هاشم[٣] ، ونفاه الكعبي[٤] وأتباعه البغداديون

---

(١) يقول ابن طاهر البغدادى فى « أصول الدين » ص ٩٤ : « والفرقة الثالثة قدرية زعمت أن الله قادر بلا قدرة . وزعم البصريون منهم أنه لا يقدر على مقدورات غيره وإن كان هو الذى أقدرهم عليها » . وانظر نفس المرجع ، ص ١٣٥ ، ١٣٦ ؛ الفصل فى الملل والنحل ٣/٥٤ ؛ مقالات الأشعرى ١/١٩٩ — ٢٠٠ ؛ الملل والنحل ١/١١٨ .

(٢) أبو على محمد بن عبـد الوهاب الجبائى البصرى ، من أئمة المعتزلة بالبصرة ، وإليه تنسب فرقة الجُبَّائية ، ونسبته إلى « جـبى » من قرى البصرة . ولد سـنة ٢٣٥ وتوفى سنة ٣٠٣ . انظر ترجمته ومذهبه فى : ابن المرتضى : المنية والأمل ، ص ٤٥ — ٤٨ ؛ شذرات الذهب ٢/٢٤١ ؛ الخطط المقريزى ٢/٣٤٨ ؛ لسان الميزان ٥ / ٢٧١ ؛ وفيات الأعيان ٣ / ٣٩٨ — ٣٩٩ ؛ طبقات الشافعية ٢/ ٢٥٠ ؛ الفرق بين الفـرق ، ص ١١٠ — ١١١ ؛ الملل والنحل ١/١١٨ — ١٢٩ ؛ اللباب ١/٢٠٨ ؛ الأعلام ٧/١٣٦ ؛ Brock: GAL, SI, 342 .

(٣) هو أبو هاشم عبد السلام بن أبى على محمد الجبائى ، كان — مثل أبيه — من كبار معتزلة البصرة ، والفرقة التى تنسب إليه هى فرقة « البهشمية » ، وقد توفى سنة ٣٢١ هـ . انظر عنه وعن مذهبه : ميزان الاعتدال ٣/٦١٨ ؛ تاريخ بغداد ١١/٥٥ — ٥٦ ؛ وفيات الأعيان ٢/٣٥٥ ؛ الخطط للمقريزى ٢/٣٤٨ ؛ الملل والنحل ١/١١٨ — ١٢٩ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ١١١ — ١١٩ ؛ التبصير فى الدين ، ص ٥٣ — ٥٤ ؛ الأعلام ٤/١٣٠ — ١٣١ .

(٤) أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبى البلخى صاحب « المقالات » ورأس فرقة الكعبية من فرق المعتزلة ، وقد توفى سنة ٣١٩ هـ وقيل سنة ٣١٧ .

انظر عنه وعن مذهبه : وفيات الأعيان ٢/٢٤٨ — ٢٤٩ ؛ الفرق بين الفرق ص ١٠٨ — ١١٠ ؛ الملل والنحل ١/١١٦ — ١١٧ ؛ اللباب ٣ /٤٤ ؛ تاريخ بغـداد ٩/٣٨٤ ؛ الخطط المقريزى ٢/٣٤٨ ؛ لسان الميزان ٣/٢٥٥ ؛ الأعلام ٤/١٨٩ .

وقال جهم وأتباعه الجبرية : إن ذلك الفعل مقدور للرب لا للعبد[(١)] .

وكذلك قال الأشعرى وأتباعه : إن المؤثر فيه قدرة الرب دون قدرة العبد[(٢)] .

واحتج المعتزلة بأنه لو كان مقدورًا لهما للزم إذا أراده أحدهما وكرهه الآخر، مثل أن يريد الرب تحريكه ويكرهه العبد: أن يكون موجودا معدوما؛ لأن المقدور من شأنه أن يوجد عند توفر دواعى القادر، وأن يبقى على العدم عند توفر صارفه، فلو كان مقدور العبد مقدوراً لله لكان إذا أراد الله وقوعه وكره العبد وقوعه لزم أن يوجد لتحقق الدواعى ، ولا يوجد لتحقق الصارف ، وهو محال .

وقد أجاب الجبرية عن هذا بما ذكره الرازى[(٣)] ، وهو : أن البقاء على العدم عند تحقق الصارف ممنوع مطلقا ، بل يجب إذا لم يقم مقامه سبب آخر مستقل ؛

---

(١) ذهب الجهم فى ذلك إلى أن الإنسان لا يقدر على شىء من أفعاله ولا يوصف بالاستطاعة ، وإنما هو مجبور فى أفعاله ، ولا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار وإنما يخلق الله فيه الأفعال على حسب ما يخلقها فى الجمادات .

انظر مذهب الجهم فى : الملل ١ /١٣٦ ؛ الفرق بين الفرق ، ص٢١١ ؛ التبصير فى الدين ، ص٩٦ ؛ أصول الدين للبغدادى ، ص ١٣٤ ، المقالات للأشعرى ١/٢٧٩ ؛ الفصل ٣/٥٤ .

(٢) ذهب أبو الحسن الأشعرى فى تفسير أفعال العباد إلى أنها مخلوقة لله ولا تأثير للقدرة الحادثة فى إحداث الفعل ، وإنما ينسب الفعل إليها على جهة الكسب ومباشرة الفعل فقط .

انظر رأى الأشعرى فى : اللمع ، ص ٦٩ ؛ الملل والنحل ١/١٥٦ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ٣٣٨ ؛ أصول الدين ، ص ١٣٤ ؛ الفصل فى الملل والنحل ٣/٥٤ ؛ محصل أفكار المتقدمين ، ص ١٤٠ .

(٣) أجاب الرازى فى المحصل ، ص ١٤١ على حجة المعتزلة بثلاثة أمور .

الأول أن العبد حال الفعل إما أن يمكنه الترك أو لا يمكنه ، فإن لم يمكنه الترك فقد بطل قول المعتزلة ؛ وإن أمكنه فإما ألا يفتقر ترجيح الفعل على الترك إلى مرجح وهو باطل ، لأنه تجويز لأحد طرفى الممكن بلا مرجح ، أو يفتقر ذلك المرجح إن كان من فعله على التقسيم ولا يتسلسل ، بل ينتهى لا محالة إلى مرجح لا يكون من فعله ، ثم عند حصول ذلك المرجح إن أمكن ألا يحصل ذلك الفعل فلنفرض ذلك ، وحينئذ يحصل الفعل تارة ولا يحصل أخرى ، مع أن نسبة ذلك المرجح إلى الوقتين على السواء فاختصاص =

وهــذا أول المسألة ، وهو جواب ضعيف ، فإن الكلام فى فعل العبــد القائم به إذا قام بقلبه الصارف عنه دون الداعى إليه ، وهذا يمتنع وجوده من العبد فى هذه الحال، وما قــدر وجوده بدون إرادته لايكون فعــلا اختياريا ، بل يكون بمنزلة حركة المــرتعش ، والكلام إنمـا هو فى الاختيارى ، ولكن الجــواب منع هــذا التقدير ، فإن ما لم يرده العبــد من أفعاله يمتنع أن يكون الله مريدا لوقوعه ، إذ لو شاء [وقوعه][(1)] لجعل العبد مريدًا له ، فإذا لم يجعله مريدًا له عُلم أنه لم يشأه، ولهــذا اتفق / علماء المسلمين على أن الإنسان لو قال : « والله لأفعلن كذا وكذا إن شــاء الله » ثم لم يفعــله أنه لا يحنث ، لأنه لمــا لم يفعله عُلِم أن الله لم يشأه ، [إذ لو شاءه لفعله العبد، فلما لم يفعله عُلِم أن الله لم يشأه][(2)] .

٤٦/١

= أحد الوقتين بالحصول ووقت الآخر بعدم الحصول يكون ترجيحا لأحد طرفى الممكن بلا مرجح وهو محال . وإن امتنع ألا يحصل بطــل قول المعتزلة بالكلية لأنه متى حصل المرجح وجب الفعــل ، ومتى لم يحصل ، امتنع الفعل فلم يكن العبد مستقلا بالاختيار فهذا كلام قاطع .

الثـانى : لو كان العبد موجبا لأفعــال نفسه لكان عالمـا بتفاصيله إذ لو جوزنا الإيجاد من غير علم بطل دليل إثبات عالمية الله ، فقصد العبد إلى بعض أفعاله مشروط بعلمه بتفاصيل ذلك البعض ، لكنه غير عالم بتلك التفاصيل .

الثالث : إذا أراد العبد تسكين الجسم وأراد الله تحريكه فإما ألا يقعا وهو محال ، أو يقع أحدهما دون الآخر وهو باطل ، لأن القدرتين متساويتان فى الاستقلال بالتأثير فى ذلك المقدور الواحد ، والشىء الواحد وحدة حقيقية لايقبل التفاوت ، فالقدرتان بالنسبة إلى اقتضاء وجود هذا المقدور على السوية ، وإنما التفاوت فى أمور خارجة عن هذا المعنى ، وإذا كان كذلك امتنع الترجيح .

(١) وقوعه : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق) .

واحتج الجبرية بما ذكره الرازي[١] وغيره بقولهم : إذا أراد الله تحريك جسم وأراد العبد تسكينه[٢] : فإما أن يمتنعا معاً[٣] ، وهو محال ، لأن المانع من وقوع مراد كل واحد منهما[٤] هو وجود مراد الآخر ، فلو امتنعا معا لوجدا معا ، وهو محال ، أو لوقعا معا[٥] ، وهو محال[٦] ، أو يقع أحدهما[٧] وهو باطل ، لأن القدرتين متساويتان في الاستقلال بالتأثير[٨] في ذلك المقدور الواحد ، والشيء الواحد حقيقته لا تقبل التفاوت[٩] ، فإذن القدرتان بالنسبة إلى اقتضاء وجود ذلك[١٠] المقدور على السوية ، وإنما التفاوت في أمور[١١] خارجة عن هذا المعنى ، وإذا كان كذلك امتنع الترجيح .

فيقال : هذه الحجة باطلة على المذهبين[١٢] .

أما أهل السنة فعندهم يمتنع أن يريد الله تحريك جسم ، ويجعل العبد مريدا لأن يجعله ساكنا مع قدرته على ذلك ؛ فإن الإرادة الجازمة مع القدرة تستلزم

---

(١) الكلام التالي ذكره الرازي بنصه تقريبا (مع الاختلافات التي سنوردها) في كتاب محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص ١٤١ وقد أورده الرازي في مقام رد الأشاعرة على المعتزلة .

(٢) المحصل : إذا أراد العبد تسكين الجسم وأراد الله تحريكه .

(٣) المحصل : فإما أن لا يقعا معا .

(٤) المحصل : من وقوع كل واحد منهما .

(٥) ق ، و ، ص ، ط : أو يقعا .

(٦) المحصل : فلو امتنعا معا لوقعا معا وهو محال .

(٧) المحصل : أو يقع أحدهما دون الآخر .

(٨) المحصل : بالتأثر .

(٩) م ، ق : والشيء الواحد حقيقة لا تقبل التفاوت . وفي « المحصل » : « والشيء الواحد وحدة حقيقية لا تقبل التفاوت » .

(١٠) المحصل : هذا .

(١١) المحصل : أمور أخر .

(١٢) أي أن حجة الجبرية السابقة (وقد أوردها الرازي كحجة للأشاعرة) باطلة على مذهب أهل السنة ومذهب المعتزلة .

وجود المقدور، فلو جعله الرب مريدا مع قدرته لزم وجود مقدوره، فيكون العبد يشاء ما لا يشاء الله وجوده، وهــذا ممتنع، بل ماشاء الله وجوده يجعل القادر عليه مريدا لوجوده، لا يجعله مريدا لمــا يناقض مراد الرب .

وأما على قول المعتزلة فعنــدهم تمتنع قدرة الرب على عين مقدور العبد، فيمتنع اختلاف الإرادتين فى شىء واحد .

وكلتا الحجتين باطــلة[1]، فإنهمــا مبنيتان على تناقض الإرادتين، وهذا ممتنع، فإن العبد إذا شاء أن يكون شىء لم يشأه حتى يشاء الله مشيئته، كما قال تعــالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْـتَقِيمَ * وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة التكوير: ٢٨ — ٢٩]، وما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فإذا شاءه الله جعل العبد شائيا له، [وإذا جعل العبد كارهًا له غير مريد له، لم يكن هو فى هذه الحال شائيًا له][2].

فهــم بَنَوْا الدليل على تقــدير مشيئة الله له، وكراهة العبــد له، وهذا تقدير ممتنع، وهذا نقلوه من تقدير رَبَّيْن وإلهين، وهو قياس باطل، لأن العبد مخلوق / لله[3] هو وجميع مفعولاته، ليس هو مثلا لله ولا ندًّا، ولهذ إذا قيل ماقاله أبو إسحاق الإسـفراينى[4]: من أن فعــل العبد مقــدور بين قادرين[5]، لم يُرَد به بين قادرين

٤٧/١

(١) أى حجة الجبرية (الأشاعرة عند ابن تيميــة كما يمثلهم الرازى) وحجة المعتزلة .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (م)، (ق) .

(٣) لله: كذا فى (ط) . وفى سائر النسخ: الله .

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفراينى الملقب بركن الدين، فقية شافعى ومتكلم أصولى . توفى بنيسابور ســنة ٤١٨ هـ . انظر ترجمته فى: وفيات الأعيان: ٨/١ — ٩؛ شذرات الذهب ٢٠٩/٣ — ٢١٠؛ طبقات الشافعية ١١١/٣ — ١١٤؛ العبر للذهبى ١٢٨/٣؛ معجم البلدان ٢٤٧/١؛ تبيين كذب المفترى، ص ٢٤٣ — ٢٤٤؛ الأعلام ٥٩/١ .

(٥) يرى أبو إسحاق الإسفراينى أن فعــل العبد مقدور لقادرين وواقع بالقدرتين معا: قدرة العبد وقدرة الرب . ففى محصل أفكار المتقدمين للرازى ص ١٤١ « .. وزعم الأستاذ أبو إسحاق أن ذات الفعل وصفاته تقع بالقدرتين » .

مستقلين ، بل قدرة العبد مخلوقة لله ، وإرادته مخلوقة لله ، فالله قادر مستقل ، والعبد قادر بجعل الله له قادرا ، وهو خالقه وخالق قدرته وإرادته وفعله ، فلم يكن هذا نظير ذاك .

وكذلك ما يقدره الرازى وغيره فى مسألة إمكان دوام الفاعلية ، وأن إمكان الحوادث لا بداية له[1] ، من أنّا إذا قدّرنا إمكان حادث معين ، وقدّرنا أنه لم يزل ممكنا ، كان هذا لم يزل ممكنا ، مع أنه لا بداية لإمكانه ، فإن هذا تقدير ممتنع ، وهو تقدير ما له بداية مع أنه لا بداية له ، وهو جمع بين النقيضين ، ولهذا منع الرازى فى « محصله » إمكان هذا[2] .

وهذا الذى ذكرناه[3] بين واضح ، متفق عليه بين العقلاء من حيث الجملة ، وبه يتبين أن إثبات التعارض بين الدليل[4] العقلى والسمعى ، والجزم بتقديم العقلى ، معلوم الفساد بالضرورة ، وهو خلاف ما اتفق عليه العقلاء .

الجواب التفصيلى من وجوه

وحينئذ فنقول : الجواب من وجوه :

أحدها

الوجه الأول

أن قوله : « إذا تعارض النقل والعقل » .

إما أن يريد به القطعيين ، فلا نسلم إمكان التعارض حينئذ .

وإما أن يريد به الظنيين ، فالمقدم هو الراجح مطلقا .

---

(١) م (فقط) : وأن إمكان حوادث لا بداية لها .

(٢) انظر : المحصل ، ص ١١٤ .

(٣) وهذا الذى ذكرناه ... الخ : هذا هو أول الكلام الموجود فى « س » بعد السقط الذى أشرت إليه س قبل ص ٧٩ من هذه الطبعة .

(٤) ر ، س ، ط : الدليلين .

وإما أن يريد به ما أحدهما قطعي ، فالقطعي هو المقـدم مطلقا ، وإذا قدر أن العقلي هو القطعي كان تقديمه لكونه قطعيا ، لا لكونه عقليا .

فعُلم أن تقديم العقـلي مطلقا خطأ ، كما أن جعل جهـة الترجيح كونه عقليا خطأ .

الوجه الثـانى

الوجه الثانى

أن يُقال : لا نسلم انحصار القسمة فيما ذكرته من الأقسام الأربعـة ؛ إذ من الممكن أن يُقال :

يقدَّم العقلي تارة والسمعي أخرى ، فأيهما كان قطعيا قُدِّم ، وإن كانا جميعا قطعيين ، فيمتنع التعارض ، وإن كانا ظنيين فالراجح هو المقدم .

٤٨/١

فدعوى المدَّعى : أنه لا بد من تقديم العقلي مطلقا أو السمعي / مطلقا ، أو الجمع بين النقيضين ، أو رفع النقيضين — دعوى باطلة ، بل هنا قسم ليس من هـذه الأقسام ، كما ذكرناه ، بل هو الحق الذي لا ريب فيه .

الوجه الثـالث

الوجه الثالث

فى قاعدة أن العقـل أصل النقل

قوله : « إن قدمنا النقل كان ذلك طعنا في أصـله الذي هو العقل ، فيكون طعنا فيه » غير مسلم .

وذلك لأن قوله : « إن العقل أصل للنقل » إما أن يريد به :

أنه أصل في ثبوته في نفس الأمر .

أو أصل في علمنا بصحته .

والأول لا يقوله عاقل ، فإن ما هو ثابت في نفس الأمر بالسمع أو بغيره هو ثابت ، سواء علمنا بالعقل أو بغير العقل ثبوته ، أو لم نعلم ثبوته لا بعقل ولا بغيره ، إذ عدم العلم ليس علما بالعدم ، وعدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في أنفسها ،

فما أخبر به الصادق المصدوق صلّى الله عليه وسلم هو ثابت فى نفس الأمر، سواء علمنا صدقه أو لم نعلمه[(1)] . ومن أرسله الله تعالى إلى الناس فهو رسوله ، سواء علم الناس أنه رسول[(2)] أو لم يعلموا ، وما أخبر به فهو حق ، وإن لم يصدقه الناس ، وما أمر به عن الله فالله أمر به وإن لم يطعه الناس ، فثبوت الرسالة فى نفسها وثبوت صدق الرسول ، وثبوت ما أخبر به فى نفس الأمر : ليس موقوفا على وجودنا ، فضلا عن أن يكون موقوفا على عقولنا ، أو على الأدلة التى نعلمها بعقولنا . وهذا كما أن وجود الرب تعالى وما يستحقه من الأسماء والصفات ثابت فى نفس الأمر، سواء علمناه أو لم نعلمه .

فتبين بذلك أن العقل ليس أصلا لثبوت الشرع فى نفسه ، ولا معطيا له صفة لم تكن له ، ولا مفيدًا له صفة كمال ، إذ العلم مطابق للعلوم المستغنى عن العلم، تابع له، ليس مؤثرًا فيه .

فإن العلم نوعان : أحدهما العملى ، وهو ما كان شرطًا فى حصول المعلوم؛ كتصور أحدنا لما يريد أن يفعله[(3)] ، فالمعلوم هنا متوقف على العلم به محتاج إليه .

والثانى : [العلم[(4)]] الخبرى النظرى ، وهو ما كان المعلوم غير مفتقر فى وجوده إلى العلم به ، كعلمنا بوحدانية الله تعالى وأسمائه وصفاته وصدق رسله وبملائكته[(5)] وكتبه وغير ذلك، فإن هذه المعلومات ثابتة سواء علمناها أو لم / نعلمها ، فهى مستغنية عن علمنا بها ، والشرع مع العقل هو من هذا الباب ، فإن الشرع المنزّل

١/ ٤٩

(١) لم نعلمه : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : لم نعلم .
(٢) م (فقط) : رسوله .
(٣) س : كتصورنا لما نريد أن نفعله .
(٤) العلم : ساقطة من (م) ، (ق) ، (ر) ، (ص) ، ط .
(٥) وبملائكته : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : وملائكته .

من عند الله ثابت فى نفسه، سواء علمناه بعقولنا أو لم نعلمه، فهو(١) مستغن فى نفسه عن علمنا وعقلنا، ولكن نحن محتاجون إليــه وإلى أن نعلمه بعقولنا؛ فإن العقل إذا علم ما هو عليه الشرع فى نفسه صار عالمـا به، وبمـا تضمنه من الأمور التى يحتاج إليها فى دنياه وآخرته، وانتفع بعلمه به، وأعطاه ذلك صفة لم تكن له قبل ذلك، ولو لم يعلمه لكان جاهلا ناقصا .

وأما إن أراد أن العقل أصل فى معرفتنا بالسمع ودليل لنا على صحته — وهذا هو الذى أراده — فيُقال له : أتعنى بالعقل هنا الغريزة التى فينا، أم العلوم التى استفدناها بتلك الغريزة ؟

أما الأول فلم ترده، ويمتنع أن تريده، لأن تلك الغريزة ليست علما يتصور أن يعارض النقل، وهى شرط فى كل علم عقلى أو سمعى كالحياة، وما كان شرطا فى الشىء امتنع أن يكون منافيا له؛ فالحياة والغريزة شرط فى كل العلوم سمعيِّها وعقليها، فامتنع أن تكون منافية لها، وهى أيضا شرط فى الاعتقاد الحاصــل بالاستدلال، وإن لم تكن علما، فيمتنع أن تكون منافية له ومعارضة له .

وإن أردت بالعقل الذى هو دليــل السمع وأصله المعرفة الحاصلة بالعقل؛ فيقال لك : من المعـــلوم أنه ليس كل ما يعرف بالعقل يكون أصلا للسمع ودليلا على صحته، فإن المعارف العقلية أكثر من أن تحصر، والعـلم بصحة السمع غايته أن يتوقف على ما به يُعلم صدق الرسول صلّى الله عليه وسلم .

وليس كل العلوم العقلية يعلم بها صدق الرسول صلّى الله عليه وسلم، بل ذلك يُعلم بما يُعلم به أن الله تعالى أرسله(٢)، مثل إثبات الصانع وتصديقه للرسول بالآيات، وأمثال ذلك .

---

(١) فهو : كذا فى (س)، وفى سائر النسخ : وهو .

(٢) س : بما به يعلم أن الله أرسله .

وإذا كان كذلك لم تكن[(١)] جميع المعقولات أصلا للنقل، لا بمعنى توقف العلم بالسمع عليها ، ولا بمعنى الدلالة على صحته ، ولا بغير ذلك ، لاسيما عند كثير من متكلمة الإثبات أو أكثرهم ، كالأشعرى فى أحد قوليه ، وكثير من أصحابه أو/ أكثرهم ، ١/ ٥٠ كالأستاذ أبى المعالى الجوينى ومن بعده ومن وافقهم — الذين يقولون : العلمُ بصدق الرسول عند ظهور المعجزات التى تجرى مجرى تصديق الرسول علم ضرورىٌ ؛ فحينئذ ما يتوقف عليه العلم بصدق الرسول من العلم العقلى سهل يسير ، مع أن العلم بصدق الرسول له طرق كثيرة متنوعة ، كما قد بسط الكلام عليه فى غير هذا الموضع .

وحينئذ فإذا كان المعارض للسمع من المعقولات ما لا يتوقف العلم بصحة السمع عليه ، لم يكن القَدْح فيه قَدْحًا فى أصل السمع ، وهذا بيِّنٌ واضح . وليس القدح فى بعض العقليات قدحا فى جميعها ، كما أنه ليس القدح فى بعض السمعيات قدحا فى جميعها ، ولا يلزم من صحة بعض العقليات صحة جميعها ، كما لا يلزم من صحة بعض السمعيات صحة جميعها .

وحينئذ فلا يلزم من صحة المعقولات التى تُبنى عليها معرفتنا بالسمع صحة غيرها من المعقولات ، ولا من فساد هذه فساد تلك ، فضلا عن صحة العقليات المناقضة للسمع .

فكيف يقال : إنه يلزم من صحة المعقولات التى هى ملازمة للسمع صحة المعقولات المناقضة للسمع ؟ فإن ما به يُعلم السمع ، ولا يعلم السمع إلا به ، لازم للعلم بالسمع ، لا يوجد[(٢)] العلم بالسمع بدونه ، وهو ملزوم له ، والعلم به يستلزم

---

(١) تكن : كذا فى (س) وفى سائر النسخ : يكن .

(٢) فى (م) فقط : ولا يوجد .

العلم بالسمع، والمعارض للسمع مناقض له مناف له . فهل يقول عاقل : إنه يلزم من ثبوت ملازم الشيء ثبوت مناقضه ومعارضه ! ؟ .

ولكن صاحب هذا القول جعل العقليات كلها نوعًا واحدًا متماثلا فى الصحة أو الفساد، ومعلوم أن السمع إنمـا يستلزم صحة بعضها الملازم له، لا صحة البعض المنافى له . والناس متفقون على أن ما يُسمى عقليات منه حق ، ومنـه باطل ، وما كان شرطا فى العلم بالسمع وموجبا فهو لازم للعلم به، بخلاف المنافى المناقض له ، فإنه يمتنع أن يكون هو بعينه شرطًا فى صحته ملازما لثبوته، فإن الملازم لا يكون مناقضا ، فثبت أنه لا يلزم من تقديم السمع على ما يُقال إنه معقول فى الجملة القدح فى أصله .

فقد تبين بهذه الوجوه الثـلاثة فساد المقدمات الثلاث التى بَنَوْا عليها تقديم آرائهم على كلام الله ورسوله .

اعتراض : نحن نقدم على السمع المعقولات التى علمنا بها صحة السمع

١/ ٥١ /فإن قيل[1] : نحن إنمـا نقدم على السمع المعقولات التى علمنا بها صحة السمع .

الرد عليهم من وجوه : الأول

قيل : سنبين إن شاء الله أنه ليس فيما يعارض السمع شيء من المعقولات التى يتوقف السمع عليها ، فإذن كل ما عارض السمع — ممـا يسمى معقولا — ليس أصلا للسمع ، يتوقف العـلم بصحة السمع عليه ؛ فـلا يكون القدح فى شيء من المعقولات قدحا فى أصل السمع .

الثـانى

الوجه الثانى : أن جمهور الخلق يعترفون بأن المعرفة بالصانع وصدق الرسول ليس متوقفا على ما يدّعيه بعضهم من العقليات المخالفة للسمع ، والواضعون لهـذا القانون — كأبى حامد والرازى وغيرهما — معترفون بأن العـلم بصدق الرسـول

(١) ابتداء من عبارة « فإن قيـل .. الخ » حتى قوله تعالى (— فسحقا لأصحاب السعير) فى ص ١١٦ مكتوب فى تخريجة فى نسخة (س) .

لا يتوقف على العقليات المعارضة له ، فطوائف كثيرون — كأبى حامد والشهرستانى[(١)] وأبى القاسم الراغب[(٢)] وغيرهم — يقولون : العلم بالصانع فطرى ضرورى[(٣)] .

والرازى والآمدى[(٤)] وغيرهما من النظار يسلّمون أن العلم بالصانع قد يحصل بالاضطرار ؛ وحينئذ فالعلم بكون الصانع قادراً معلوم بالاضطرار ، والعلم بصدق الرسول عند ظهور المعجزات التى تحدّى الخلق بمعارضتها وعجزوا عن ذلك معلومٌ بالاضطرار .

ومعلوم أن السمعيات مملوءة من إثبات الصانع وقدرته وتصديق رسوله ؛ ليس[(٥)] فيها ما يناقض هذه الأصول العقلية التى بها يعلم السمع ، بل الذى فى السمع

(١) أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستانى ، الإمام الاشعرى ، ولد سنة ٤٧٩ وتوفى سنة ٥٤٨ ، مؤلف « الملل والنحل » ، « نهاية الإقدام فى علم الكلام » وغيرهما من الكتب السائرة فى علم الكلام . انظر فى ترجمته : طبقات الشافعية ٤/٧٨ — ٧٩ ؛ وفيات الأعيان ٣/٤٠٣ — ٤٠٤ ؛ معجم البلدان : شهرستان .

(٢) أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهانى ، المعروف بالراغب ، المتوفى سنة ٥٠٢ ، أديب عالم باللغة والتفسير والأخلاق ، من كتبه «المفردات فى غريب القرآن» ، «الذريعة إلى مكارم الشريعة» . انظر ترجمته فى : بغية الوعاة للسيوطى ٢/٢٩٧ (وسماه : المفضل بن محمد) ؛ الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٥/٤٥ — ٤٦ ؛ الأعلام ٢/٢٧٩ .

(٣) انظر مثلا ما يذكره الشهرستانى فى « نهاية الإقدام » ص ١٢٤ : « فما عددت هذه المسألة من النظريات التى يقوم عليها برهان ، فإن الفطر السليمة الإنسانية شهدت بضرورة فطرتها وبديهة فكرتها على صانع حكيم عالم قدير ... الخ » . وسيعرض ابن تيمية لهذه المسألة بإسهاب فى آخر كتابنا هذا كما أشرت إلى ذلك فى المقدمة .

(٤) أبو الحسن على بن محمد بن سالم التغلبى ، سيف الدين ، الآمدى ، الحنبلى ثم الشافعى المتوفى سنة ٦٣١ . من أئمة الأشاعرة ، وصاحب المصنفات الكثيرة فى مذهبهم مثل «أبكار الأفكار» ، «دقائق الحقائق» . انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ٢/٤٥٥ — ٤٥٦ ؛ طبقات الشافعية ٥/١٢٩ — ١٣٠ ؛ شذرات الذهب ٣/٣٢٣ — ٣٢٤ .

(٥) م (فقط) : وليس .

يوافق هــذه الأصول ، بل السمع فيه من بيان الأدلة العقلية على إثبات الصانع ، ودلائل ربوبيته وقدرته ، وبيان آيات الرســول ودلائل صدقه أضعاف ما يوجد فى كلام النظّار ، فليس فيــه ـــ ولله الحمد ـــ ما يناقض الأدلة العقلية التى بهــا يعلم صدق الرسول .

ومن جعل العلم بالصانع نظريا يعترف أكثرهم بأن من الطرق النظرية التى بها يعلم صدق الرسول ما لا يناقض شيئا من السمعيات . والرازى ممن يعترف / بهذا ؛ ٥٢/١ فإنه قال فى « نهاية العقول[(١)] » فى مسألة التكفير فى : « المسألة الثالثة » : « فى أن مخالف الحق من أهل الصلاة هل يكفر أم لا ؟ » .

« قال الشيخ أبو الحسن الأشعرى[(٢)] فى أول كتاب « مقالات الإسلاميين » : <اختلف المسلمون ـــ بعــد نبيهم[(٣)] ـــ فى أشياء[(٤)] ضلَّل فيها[(٥)] بعضهم بعضا ، وتبرأ بعضهم من[(٦)] بعض ، فصاروا فرقا متباينين ، إلا أن الإسلام يجمعهم فيعمهم[(٧)]> ؛ فهذا مذهبه ، وعليه أكثر الأصحاب ، ومن الأصحاب من كفَّر المخالفين[(٨)] .

---

(١) س (فقط) : نهايات العقول . وهو كتاب « نهاية العقول فى دارية الأصول » ومنه نسخة خطية بدار الكتب رقم ٧٤٨ توحيد . وسأقابل النص التالى على ص ٢١٠ وما بعدها من الجزء الثانى من هذا المخطوط .

(٢) نهاية العقول ٢/ ٢١٠ : الأشعرى رحمه الله .

(٣) نهاية : نبيهم عليه السلام . وفى المقالات ١/١ (ط ، ريتر) : نبيهم صلى الله عليه وسلم .

(٤) المقالات : أشياء كثيرة .

(٥) فيها : ساقطة من « نهاية » ، ص ، ط . وهى فى « المقالات » ٢/١ .

(٦) نهاية : عن . وفى المقالات : وبرىء بعضهم من بعض .

(٧) نهاية : ويعمهم ؛ المقالات : يجمعهم ويشتمل عليهم . (وهذا آخر نص المقالات) .

(٨) نهاية : المخالف .

وأما الفقهاء فقد نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه[(١)] قال : لا أرد شهادة أهل الأهواء ، إلا الخطَّابية[(٢)] فإنهم يعتقدون حل الكذب .

وأما أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه : فقد حكى الحاكم صاحب المختصر في كتاب « المنتقى » عن أبي حنيفة[(٣)] أنه لم يكفِّر أحداً من أهل القبلة .

وحكى أبو بكر الرازي عن الكرخي وغيره مثل ذلك .

وأما المعتزلة : فالذين كانوا قبل أبي الحسين[(٤)] تحامقوا وكفَّروا أصحابنا في إثبات الصفات وخلق الأعمال .

وأما المشبهة : فقد كفَّرهم مخالفوهم من أصحابنا ومن المعتزلة .

---

(١) نهاية : رحمه الله .

(٢) الخطابية من غلاة الشيعة أتباع أبي الخطاب محمد بن أبي زينب مقلاص الأسدي الكوفي الأجدع المقتول سنة ١٤٣ . قال النوبختي (فرق الشيعة ، ص ٣٧ — ٣٨) : « كان أبو الخطاب يدعي أن أبا عبد الله جعفر بن محمد (الصادق) عليهما السلام جعله قيمه ووصيه من بعده ، وعلمه اسم الله الأعظم ، ثم تراقى إلى أن ادعى النبوة ، ثم ادعى الرسالة ، ثم ادعى أنه من الملائكة وأنه رسول الله إلى أهل الأرض والحجة عليهم » . وذكر الأشعري أن الخطابية خمس فرق . انظر : مقالات الاسلاميين ١/١٠ — ١٣ ؛ الملل والنحل ١/٣٨٠ — ٣٨٥ ؛ الفرق بين الفرق ص ١٥٠ — ١٥٥ ؛ التبصير في الدين ، ص ٧٣ — ٧٤ ؛ أصول الدين ، ص ٢٩٨ ، ٣٣١ ؛ الفصل لابن حزم ٤/١٨٧ ؛ الخطط للمقريزي ٢/٣٥٢ ؛ التنبيه للملطي ، ص ١٥٤ ؛ فرق الشيعه ، ص ٦٣ — ٦٤ ؛ البدء والتاريخ ٥/١٣١ ؛ الرجال للكشي (ط . الأعلمي ، النجف) ، ص ٢٤٦ — ٢٦٠ . وانظر « منهاج السنة » (ط . دار العروبة) ١/ ٣٩ ، ٢/٤٠٤ .

(٣) ر ، ص ، ط : عن أبي حنيفة رضي الله عنه . وفي « نهاية » فقد حكى عن أبي حنيفة الحاكم صاحب المختصر في كتاب « المنتقى » ...

(٤) هو أبو الحسين محمد بن علي الطيب البصري ، من متأخري المعتزلة ومن أئمتهم ، توفي سنة ٤٣٦ . انظر ترجمته ومذهبه في : وفيات الأعيان ٣/٤٠١ — ٤٠٢ ؛ شذرات الذهب ٣/٢٥٩ ؛ تاريخ بغداد ٣/١٠٠ ؛ لسان الميزان ٥/٢٩٨ ؛ الملل والنحل ١/١٣٠ — ١٣١ ؛ نهاية الإقدام ، ص ١٥١ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ٢٢١ ، ٢٥٧ ؛ منهاج السنة (ط . دار العروبة) ١/٢٧٩ — ٢٨٠ ، ٢/٩١ ، ٢١٣ .

وكان الأستاذ أبو إسحاق يقول : أكفر من يكفرني[1] ، وكل[2] مخالف يكفرنا فنحن نكفره ، وإلا فلا .

والذى نختاره أن لا نكفر أحدًا من أهل القبلة .

والدليل عليه أن نقول : المسائل[3] التى اختلف أهل القبلة فيها ، مثل أن الله تعالى هل هو عالم بالعلم أو بالذات؟[4] وأنه تعالى هل هو موجد لأفعال العباد أم لا؟ [5]وأنه هل هو متحيز وهل هو فى مكان وجهة ؟[5] وهل هو مرئى أم لا ؟ لا يخلو[6] / إما أن تتوقف صحة الدين على معرفة الحق[7] فيها[8] أو لا تتوقف . والأول[9] باطل ، ١/٥٣ إذ لو كانت معرفة هذه الأصول من الدين لكان الواجب على النبى صلى الله عليه وسلم[10] أن يطالبهم بهذه المسائل ، ويبحث عن كيفية اعتقادهم فيها؛ فلما لم يطالبهم بهذه المسائل[11]، بل ما جرى حديث فى هذه المسائل فى زمانه عليه السلام[12] ، ولا فى زمان الصحابة والتابعين رضى الله عنهم ، علمنا أنه لا تتوقف[13] صحة الإسلام على معرفة

(١) نهاية : من كفرنى .

(٢) س ، ر ، ص ، ط : فكل .

(٣) نهاية : .... عليه أن المسائل .

(٤) نهاية : أن الله عالم بالعلم أو بذاته .

(٥ — ٥) : فى « نهاية » بدلا من هذه العبارة : وأنه تعالى هل هو فى مكان وجهه .

(٦) نهاية : فلا يخلو .

(٧) س (فقط) : الخلق .

(٨) نهاية : منها .

(٩) نهاية : فالأول .

(١٠) نهاية : لكان من الواجب على النبى عليه السلام .

(١١) نهاية : الأشياء .

(١٢) نهاية (٢/٢١٠ — ٢١٠ ظ) : بل ما جرى حديث شىء من هذه المسائل فى زمانه .

(١٣) نهاية ٢/٢١٠ ظ : لا يتوقف .

هذه الأصول . وإذا كان كذلك لم يكن الخطأ فى هذه المسائل قادحاً فى حقيقة الإسلام ، وذلك يقتضى الامتناع من تكفير أهل القبلة » .

ثم قال بعد ذلك[١] : « وأما دلالة الفعل[٢] المحكم على العلم فقد عرفت[٣] أنها ضرورية . وأما دلالة المعجز[٤] على الصدق فقد بيّنا أنها ضرورية[٥] ، ومتى عرفت هذه الأصول أمكن العلم بصدق الرسول عليه السلام[٦] ، فثبت أن العلم بالأصول التى يتوقف على صحتها نبوة محمد عليه السلام[٦] علم[٧] جلى ظاهر ، وإنما طال الكلام فى هذه الأصول لرفع هذه الشكوك التى يثبتها[٨] المبطلون ، إما فى مقدمات هذه الأدلة ، أو فى معارضاتها[٩] ، والاشتغال برفع هذه الشكوك[١٠] إنما يجب بعد عروضها ؛ فثبت أن أصول الإسلام جليّة ظاهرة ، ثم إن أدلتها على الاستقصاء مذكورة فى كتاب الله تعالى ، خالية[١١] عما يُتوهم معارضاً لها » .

ثم ذكر بعد ذلك فقال[١٢] : « [قلنا[١٣]] : إنا قد ذكرنا فى إثبات[١٤] العلم بالصانع طرقا خمسة قاطعة فى هذا الكتاب من غير حاجة إلى القياس الذى ذكروه ، والله أعلم[١٥] » .

(١) فى « نهاية » ٢/٢١٢ ظ .
(٢) م ، ق : العقل .
(٣) نهاية : فقد عرفت أيضا .
(٤) م ، ق : المعجزة .
(٥) نهاية : أنها أيضا ضرورية .
(٦) م ، ق : عليه الصلاة والسلام .
(٧) علم : ليست فى « نهاية » .
(٨) نهاية : لدفع الشكوك التى لفقها .
(٩) معارضاتها : كذا فى (س) وفى « نهاية » ، ر ، ص ، ط : معارضتها . وفى (م) ، (ق) : معارضها .
(١٠) نهاية : والاشتغال بدفع تلك الشكوك .
(١١) نهاية : فى كتاب الله خاليا .
(١٢) نهاية ٢/١٣ .
(١٣) قلنا : ساقطة من (م) ، (ق) .
(١٤) نهاية : إنا ذكرنا فى باب إثبات .
(١٥) والله أعلم : ليست فى « نهاية » .

وأيضا ، فإنه ذكر فى إثبات الصانع أربعة طرق :

طريق حدوث الأجسام ، وطريق إمكانها ، وطريق إمكان صفاتها ، وطريق حدوث صفاتها ، وقال : إن هذه الطريق لا تنفى كونه جسما[1] ، بخلاف الطرق الثلاثة ، وهم إنما ينفون ماينفونه من الصفات لظنهم أنها تستلزم التجسيم الذى نفاه العقل الذى هو أصل السمع ، فإذا اعترفوا بأنه يمكن العلم بالصانع وصدق رسوله قبل النظر فى كونه جسما أو ليس بجسم ، تبيّن أن صدق الرسول لا يتوقف على العلم بأنه ليس بجسم ، وحينئذ / فلو قُدِّر أن العقل ينفى ذلك لم يكن هذا من العقل الذى هو أصل السمع . ١/٤٥

الوجه الثالث : أن يُقال لمن ادّعى من هؤلاء توقف العلم بالسمع على مثل هذا النفى ، كقول من يقول منهم : إنّا لا نعلم صدق الرسول حتى نعلم وجود الصانع ، وأنه قادر غنى لا يفعل القبيح ، ولا نعلم ذلك حتى نعلم أنه ليس بجسم ، أو لا نعلم إثبات الصانع حتى نعلم حدوث العالم ، ولا نعلم ذلك إلا بحدوث الأجسام ، فلا يمكن أن يُقبل من السمع ما يستلزم كونه جسما . الثالث

فيقال لهم : قد عُلم بالاضطرار من دين الرسول والنقل المتواتر أنه دعا الخلق إلى الإيمان بالله ورسوله ، ولم يَدْعُ الناس بهذه الطريق التى قلتم إنكم أثبتم بها حدوث العالم ونفى كونه جسما ، وآمن بالرسول مَنْ آمن به من المهاجرين والأنصار ، ودخل الناس فى دين الله أفواجا ، ولم يَدْعُ أحدا منهم بهذه الطريق ، ولا ذكرها أحد منهم ، ولا ذُكرت فى القرآن ولا حديث الرسول ، ولا دعا بها أحد من الصحابة

(١) ذكر الرازى فى الجزء الأول من «نهاية العقول» ص ٩٤ بعد الكلام من : المسلك الرابع : الاستدلال بحدوث الصفات والأعراض على وجود الصانع ما يلى : « والفرق بين الاستدلال بإمكان الصفات وبين الاستدلال بحدوثها أن الأول يقتضى ألا يكون الفاعل جسما ، والثانى لا يقتضى ذلك » .

والتابعين لهم[1] بإحسان الذين هم خير هذه الأمة وأفضلها علما وإيمانا، وإنما[2] ابتُدعت هـذه الطريق فى الإسـلام بعد المـائة الأولى وانقراض عصر أكابر التابعين ، بل وأوساطهم؛ فكيف يجوز أن يُقال : إن تصديق الرسول موقوف عليها، وأعلمُ الذين صدّقوه وأفضلُهم لم يَدْعُوا بها ، ولا ذكروها ، ولا ذُكرت لهم ، ولا نقلها أحد عنهم ، ولا تكلم بها أحد فى عصرهم ؟

الرابع — الوجه الرابع : أن يُقال : هذا القرآن والسنة المنقولة عن النبى صلّى الله عليه وسلم، متواترها وآحادها، ليس فيه ذكر ما يدلّ[3] على هذه الطريق ، فضلا عن أن تكون نفس الطريق فيها ، فليس فى شىء من ذلك : أن البارئ لم يزل معطّلا عن الفعل والكلام بمشيئته ، ثم حدث ماحدث بلا سبب حادث ، وليس فيـه ذكر الجسم والتحيز والجهة ؛ لا بنفى ولا إثبات ، فكيف يكون الإيمان بالرسول مستلزما لذلك ، والرسول لم يخبر به ولا جعل الإيمـان به موقوفا عليه ؟

الخامس — الوجه الخامس : أن هذه الطرق الثلاثة — طريق حدوث الأجسام — مبنية على /امتناع دوام كون الرب فاعلا، وامتناع كونه لم يزل متكلما بمشيئته ، بل حقيقتها مبنية على امتناع كونه لم يزل قادرا على هـذا وهذا . ومعلوم أن أكثر العقلاء من المسلمين وغير المسلمين ينازعون فى هذا ، ويقولون : هذا قول باطل . (٥٥/١)

وأما القول بإمكان الأجسام فهو مبنى على أن الموصوف ممكن ، بناء على أن المركّب ممكن ، وعلى نفى الصفات ، وهى طريقة أحدثها ابن سينا وأمثاله ،

---

(١) لهم : زيادة فى (م) ، (ص) ، ط .

(٢) وإنما : ساقطة من (ق) . وفى (م) : بل .

(٣) ق : ما دل ؛ سائر النسخ : ما دلت . والمثبت من (م) .

وركّبها من مذهب سلفهم[1] ومذهب الجهمية، وهى أضعف من التى قبلها من وجوه كثيرة .

وطريقة إمكان صفات الأجسام مبنية على تماثل الأجسام، وأكثر العقلاء يخالفون فى ذلك ، وفضلاؤهم معترفون بفساد ذلك ، كما قد ذكرنا قول الأشعرى والرازى والآمدى وغيرهم ، واعترافهـم بفساد ذلك ، وبيّنّا فساد ذلك بصريح المعقـــول .

فإذا كانت هذه الطرق فاسدة عند جمهور العقلاء، بل فاسدة فى نفس الأمر ، امتنع أن يكون العـلم بالصانع موقوفا على طريق فاسدة ، ولو قـدر صحتها علم أن أكثر العقلاء عرفوا الله وصدّقوا رسوله بغـير هذه الطريق ، فلم يبق العلم بالسمع موقوفا على صحتها ، فلا يكون القدح فيها قدحا فى أصل السمع .

السادس

الوجه السادس : أن يُقال : إذا قُدِّر أن السمع موقوف على العـلم بأنه ليس بجسم مثلا لم يُسـلَّم أن مثبتى الصفات التى جاء بها القـرآن والسنة خالفوا موجب العقـل ؛ فإن قولهم فيما يثبتونه من الصفات كقول سائر من ينفى الجسم ويثبت شيئا من الصفات .

فإذا كان أولئك يقولون : إنه حى عليم قدير وليس بجسم ، ويقول آخرون : إنه حى بحيـاة ، عليم بعلم ، قدير بقدرة ، بل وسميع وبصير ومتكلم بسمع وبصر وكلام ، وليس بجسم ؛ أمكن هـؤلاء أن يقولوا فى سائر الصفات التى أخبر بهـا الرسول ما قاله هؤلاء فى هذه الصفات .

(١) م ؛ ق : سلفه .

وإذا أمكن المتفلسف أن يقول : هو موجود ، وعاقل ومعقول وعقل ، وعاشق ومعشوق وعشق ، ولذيذ وملتذ ولذة ، / وهذا كله شيء واحد ، وهذه الصفة هي الأخرى ، والصفة هي الموصوف ، وإثبات هذه الأمور لا يستلزم التجسيم ؛ أمكن سائر[1] مُثبتة الصفات أن يقولوا هذا وما هو أقرب إلى المعقول . فلا يقول مَنْ نفى شيئاً مما أخبر به الشارع من الصفات قولا[2] ويقول : إنه يوافق المعقول ، إلا ويقول مَنْ أثبت ذلك ما هو أقرب إلى المعقول منه .

٥٦/١

وهذه جملة سيأتي إن شاء الله تفصيلها ، وبيان أن كل مَنْ أثبت ما أثبته الرسول ونفى ما نفاه كان أولى بالمعقول الصريح ، كما كان أولى بالمنقول الصحيح ؛ وأن من خالف صحيح المنقول فقد خالف أيضا صريح المعقول ، وكان أولى بمن قال الله فيه : ﴿ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ [سورة تبارك : ١٠] .

الأنبياء لم يدعوا إلى طريقة الأعراض

فإن قيل : قول القائلين : « إن الأنبياء لم يدعوا الناس إلى إثبات الصانع بهذه الطريقة[3] : طريقة الأعراض وحدوثها ولزومها للأجسام ، وأن ما استلزم الحادث فهو حادث » .

للنازعين في هذا الكلام مقامان

المقام الأول

للنازعين فيه مقامان :

أحدهما : منع هذه المقدمة . فإنه من المعروف أن كثيرا من النفاة يقول : إن هذه الطريقة هي طريقة إبراهيم الخليل ، وإنه استدل على حدوث الكواكب والشمس والقمر بالأفول ، والأفول هو الحركة ، والحركة هي التغير ، فلزم من

(١) م (فقط) : لسائر .
(٢) قولا : ساقطة من (س) ، (ر) ، (ص) ، ط .
(٣) م ، ق : الطريق .

ذلك أن كل متغير محدث، لأنه لا يسبق الحوادث، لامتناع حوادث لا أول لها، وكل ما قامت به الحوادث فهو متغير، فيجب أن يكون محدثا ؛ فهذه الطريق التى سلكاها هى طريقة إبراهيم الخليل .

وهذا مما ذكره خلق من النفاة ، مثل بشر المريسى[1] وأمثاله ، ومثل ابن عقيل وأبى حامد والرازى[2] ، وخلق غير هؤلاء .

٥٧/١ / وأيضا ، فالقرآن قد دل على أنه ليس بجسم ، لأنه أحد ، والأحد : الذى لاينقسم؛ وهو واحد، والواحد : الذى لاينقسم؛ ولأنه[3] صمد ، والصمد : الذى لا جوف له ، فلا يتخلله غيره ، والجسم يتخلله غيره[4] . ولأنه سبحانه[5] قد قال :

---

(١) أبو عبد الرحمن بشر بن غياث بن أبى كريمة عبد الرحمن المريسى، العدوى بالولاء، كان جده مولى لزيد بن الخطاب رضى الله عنه ، وقيل إن أباه كان يهوديا قصارا صباغا بالكوفة . قال ابن حجر : « تفقه على أبى يوسف فبرع ، وأتقن علم الكلام ، ثم جرد القول بخلق القرآن وناظر عليه ، ولم يدرك الجهم بن صفوان إنما أخذ مقالته واحتج لها ودعا إليها » .

وهو رأس طائفة المريسية من المرجئة وكانت تقول : إن الإيمان هو التصديق ، وإن التصديق يكون بالقلب واللسان جميعا . وقال الشهرستانى إن مذهب المريسى كان قريبا من مذهب النجار وبرغوث ، وأنهم أثبتوا كونه تعالى مريدا لم يزل لكل ما علم أنه سيحدث من خير وشر وإيمان وكفر وطاعة ومعصية . وقد توفى بشر سنة ٢١٨ وقيل سنة ٢١٩ ، واختلف فى نسبته فقيل إنه ينتسب إلى قرية مريس بصعيد مصر . وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته ومذهبه فى : لسان الميزان ٢ / ٢٩-٣١ ؛ وفيات الأعيان ١/ ٢٥١ - ٢٥٢ ؛ تاريخ بغداد ٧/ ٥٦ - ٦٧ ؛ الأعلام ٢/ ٢٧ - ٢٨ ؛ مقالات الإسلاميين ١/ ١٤٠ - ١٤١ ، ١٤٣ ؛ الملل والنحل ١/ ١٤١ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ١٢٤ ؛ التبصير فى الدين ، ص ٦١ ؛ الخطط للمقريزى ٢ / ٣٥٠ ؛ الفصل لابن حزم ٤ / ٤٥ ؛ دائرة المعارف الإسلامية مقالة كارادى فو عن « بشر بن غياث » وانظر كتاب « الرد على بشر المريسى » للدارمى .

(٢) والرازى : ساقطة من (ق) فقط .

(٣) م ، ق : وهو .

(٤) تكلم ابن تيمية فى « تفسير سورة الإخلاص » بالتفصيل عن معانى الجسم والصمد .

(٥) سبحانه : زيادة فى (م) .

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى : ١١] ، والأجسام متماثلة ، فلو كان جسما لكان له مثل ، وإذا لم يكن جسما لزم نفى ملزومات الجسم .

وبعضهم يقول : نفى لوازم الجسم . وليس بجيد ، فإنه لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم ، ولكن يلزم من نفيه نفيه ، بخلاف ملزومات الجسم ، فإنه يجب من نفيها نفى الجسم ، فيجب نفى كل ما يستلزم كونه جسما .

ثم[(١)] من نفى العلو والمباينة[(٢)] يقول : العلو يستلزم كونه جسما[(١)] ؛ ومن نفى الصفات الخبرية يقول : إثباتها يستلزم التجسيم ؛ ومن نفى الصفات مطلقا قال : ثبوتها يستلزم التجسيم .

وأيضا ، فالتجسيم نفى ، لأنه يقتضى القسمة والتركيب ، فيجب نفى كل تركيب ، فيجب نفى كونه مركبًا من الوجود والماهية ، ومن الجنس والفصل ، ومن المادة والصورة ، ومن الجواهر المفردة[(٣)] ، ومن الذات والصفات . وهذه الخمسة هى التى يسميها نفاة الصفات من متأخرى الفلاسفة تركيبا .

والمقصود هنا أن السمع دل على نفى هذه الأمور ، والرسل نفت ذلك ، وبيّنت الطريق العقلى المنافى لذلك ، وهو نفى التشبيه تارة ، وإثبات حدوث كل متغير تارة .

ثم إنه [لما][(٤)] قال هؤلاء : إن الأفول هو الحدوث ، والأفول هو التغير ، فبنى

(١-١) : ساقط من (ق) فقط .
(٢) م : أو المباينة .
(٣) م ، ق ، ط : الفردة .
(٤) لما : ساقطة من (م) ، (ق) .

ابن سينا[١] وأتباعه من الدُّهرية على هذا وقالوا: ماسوى الله ممكن ، وكل ممكن فهو آفل ، فالآفل لا يكون واجب الوجود[٢] .

وجعل الرازى فى « تفسيره » هذا الهذيان[٣] ، [وقد] يقول[٤] هو وغيره: كل آفل متغير ، وكل متغير ممكن ، فيستدلون بالتغير على / الإمكان ، كما استدل الأكثرون من هؤلاء بالتغير على الحدوث[٥] ، وكل من هؤلاء يقول : هذه طريقة الخليل .

١/٥٨

المقام الثانى

المقام الثانى : أن يُقال : نحن نسلم أن الأنبياء لم يَدْعُوا الناس بهذه الطريق ولا بينوا أنه ليس بجسم . وهذا قول محقق طوائف النفاة وأئمتهم ، فإنهم يعلمون ويقولون : إن النفى لم يعتمد فيه على طريقة مأخوذة عن الأنبياء ، وإن الأنبياء لم يَدُلُّوا على ذلك ، لا نصا ولا ظاهرا ، ويقولون : إن كلام الأنبياء إنما يدل على الإثبات إما نصا وإما ظاهرا .

لكن قالوا : اذا كان العقل دل على النفى لم يمكنا إبطال مدلول العقل .

---

(١) س : مثل ابن سينا .

(٢) ذكر ابن سينا فى « الإشارات » (٣/ ٥٣١ — ٥٣٢ ط . المعارف) : الفصل الحادى عشر : « قال قوم : إن هذا الشىء المحسوس موجود لذاته ، واجب لنفسه . لكنك إذا تذكرت ماقيل لك فى شرط واجب الوجود لم تجد هذا المحسوس واجبا ، وتلوت قوله تعالى: (لا أحب الآفلين) فإن الهوى فى حظيرة الامكان أفول ما » وسيرد هذا النص فيما يأتى ، ص ٢٨٠ .

(٣) فى (س) ، (ر) ، (ص) ، (ط) بعد كلمة « الهذيان » يوجد بياض بمقدار كلمة وكتب فى هامش (ر) أمامها (كذا فى الأصل) . انظر ما يقوله الرازى فى تفسيره « مفاتيح الغيب » ١٣/ ٤٦ — ٥٧ .

(٤) م ، ق ، ر ، ص ، ط : ويقول .

(٥) انظر ما ذكره الرازى فى « مفاتيح الغيب » ١٣ / ٥٢ حيث يقول : « فالخواص يفهمون من الأفول الإمكان ، وكل ممكن محتاج ... وأما الأوساط فإنهم يفهمون من الأفول مطلق الحركة ، فكل متحرك محدث ، وكل محدث فهو محتاج إلى القديم القادر » .

ثم يقول المتكلمون من الجهمية والمعتزلة ومن اتبعهم الذين قالوا : إنما يمكن إثبات الصانع وصدق رسله بهذه الطريق، ويقولون : إنه لا يمكن[1] العلم بحدوث العالم وإثبات الصانع، والعلم بأنه قادر حي عالم، وأنه يجوز أن يرسل الرسل ويصدق الأنبياء بالمعجزات إلا بهذه الطريق — كما يذكر ذلك أئمتهم وحذاقهم، حتى متأخروهم[2] كأبي الحسين البصري، وأبي المعالي الجويني، والقاضي أبي يعلى، وغيرهم — فإذا علمنا مع ذلك أن الأنبياء لم يدعوا الناس بها لزم ماقلناه من أن الرسول أحالَ الناس في معرفة الله على العقل، وإذا علموا ذلك فحينئذ هم في نصوص الأنبياء إما أن يسلكوا مسلك التأويل، ويكون القصد بإنزال المتشابه تكليفهم استخراج طريق التأويلات، وإما أن يسلكوا مسلك التفويض، ويكون المقصود إنزال ألفاظ يتعبدون بتلاوتها وإن لم يفهم أحد معانيها .

ويقول ملاحدة الفلاسفة والباطنية ونحوهم : المقصود خطاب الجمهور بما يخيلون به أن الرب جسم عظيم، وأن المعاد فيه لذّاتٌ جسمانية، وإن كان هذا لا حقيقة له، ثم إما أن يقال إن الأنبياء لم يعلموا ذلك، وإما أن يقال : علموه ولم يبيّنوه بل أظهروا خلاف الحق للمصلحة[3] .

الجواب على المسلك الأول من وجوه الأول

/ قيل في الجواب : أما من سلك المسلك الأول فجوابه من وجوه : ٥٩/١

أحدها : أن يُقال : فإذا كانت الأدلة السمعية المأخوذة عن الأنبياء دلت على صحة هذه الطريق وصحة مدلولها، وعلى نفي ما تنفونه من الصفات، فحينئذ تكون الأدلة السمعية المثبتة لذلك عارضت هذه الأدلة، فيكون السمع قد عارضه سمع آخر، وإن كان أحدهما موافقا لما تذكرونه[4] من العقل .

(١) س، ص، ط : أنه إنما يمكن ؛ ر : أنه يمكن .
(٢) س، ر، ص، ط : حتى متأخريهم .
(٣) ص : والمصلحة . (٤) ط : لما يذكرونه .

وحينئذ فلا تحتاجون أن تبنوا[1] دفع السمعيات المخالفة لكم على هـذا القانون الذى ابتدعتموه ، وجعلتم فيه آراء الرجال مقدّمة على ما أنزل[2] الله وبعث به رسله ، وفتحتم بابا لكل طائفـة ، بل لكل شخص أن يُقَـدِّم ما رآه بمعقوله على ما ثبت عن الله ورسـوله ، بل قررتم بهذا أن أحدا لا يثق بشىء يخبر به الله ورسـوله ، إذ[3] جاز أن يكون له معارض عقلى لم يعلمه المخبر ، ولهذا كان هذا القانون لا يظهره أحد من الطوائف المشهورين ، وإنمـا كان بعضهم يُبْطِنه سرا ، وإنمـا أُظْهِـر[4] لمـا ظهر كلام الملاحدة أعداء الرسل .

الوجه الثـانى : أن يُقال : كل من له أدنى معرفة بمـا جاء به النبىّ صلى الله عليه وسلم يعلم بالاضطرار أن النبىّ صلى الله عليه وسلم لم يدع الناس بهذه الطريق ، طريقة الأعراض ، ولا نفى الصفات أصلا ، لا نصا ولا ظاهرا ، ولا[5] ذكر ما يُفهم منه ذلك لا نصا ولا ظاهرا[5] ، ولا ذكر أن الخالق ليس فوق العالم ولا مباينا له ، أو أنه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا ذكر ما يُفهم منه ذلك لا نصًّا ولا ظاهرًا ، بل ولا نفى الجسم الاصطلاحى ، ولا ما يرادفه من الألفاظ ، ولا ذكر أن الحوادث يمتنع دوامها فى المـاضى والمستقبل ، أو فى المـاضى ، لا نصًّا ولا ظاهرًا ، ولا أن الرب صار الفعل ممكنا له بعد أن لم يكن ممكنا ، ولا أنه صار الكلام ممكنا له[6] بعد أن لم يكن ممكنا ، ولا أن كلامه ورضاه وغضبه وحبه وبغضه ونحـو ذلك أمور مخلوقة بائنة عنه ، وأمثال ذلك ممـا يقوله هؤلاء ، لا نصا ولا ظاهرا .

الثـانى

(١) س : تبينوا .
(٢) س ، ص : أنزله .
(٣) ر : إذا .
(٤) م ، ق ، ر ، ص ، ط : ظهر .
(٥ ـــ ٥) : ساقط من (ر) ، (س) ، (ص) ، (ط) .
(٦) له : زيادة فى (م) .

بل عِلْمُ الناسِ خاصتِهم وعامتِهم بأن النبيّ صلى الله عليه وسلم لم يذكر ذلك أظهر من عِلْمِهم بأنه لم يحج بعد الهجرة إلا حجة واحدة ، وأن القرآن لم يعارضه أحد، /وأنه لم يفرض صلاة إلا الصلوات الخمس، وأنه لم يكن يؤخر صلاة النهار إلى الليل وصلاة الليل إلى النهار ، وأنه لم يَكن يؤذّن له فى العيدين والكسوف والاستسقاء ، وأنه لم يَرْضَ بدين الكفار ، لا المشركين ولا أهل الكتاب قط ، وأنه لم يُسقط الصلوات الخمس عن أحد من العقلاء ، وأنه لم يقاتله أحد من المؤمنين به، لا أهل الصُّفَّة ولا غيرهم ، وأنه لم يكن يؤذّن بمكة ، ولا كان بمكة أهل صُفَّة ، ولا كان بالمدينة أهل صُفَّة قبل أن يهاجر إلى المدينة ، وأنه لم يجمع أصحابه قط على سماع كف ولا دُف، وأنه لم يكن يقصر شعر كل من أسلم أو تاب من ذنب ، وأنه لم يكن يقتل كل من سرق أو قذف أو شرب ، وأنه لم يكن يصلى الخمس إذا كان صحيحا إلا بالمسلمين ، لم يكن يصلى الفرض وحده ، ولا فى الغيب ، وأنه لم يحج[1] فى الهواء قط ، وأنه لم يقل رأيت ربى فى اليقظة، لا ليلة المعراج ولا غيرها[2] ، ولم يقل : إن الله ينزل عشية عرفة إلى

١/٦٠

(١) م ، ق : يحجب .

(٢) ذكر ابن تيمية فى منهاج السنة ٢/١٠٥ (ط . دار العروبة) أن "أهل السنة متفقون على أن الله لا يراه أحد بعينه فى الدنيا : لا نبى ولا غير نبى، ولم يتنازع الناس فى ذلك إلا فى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم خاصة ، مع أن أحاديث المعراج المعروفة ليس فى شىء منها أنه رآه أصلا ، وإنما روى ذلك بإسناد ضعيف موضوع... الخ» . وفى مسلم ١/١٦١ (كتاب الإيمان، باب قوله عليه السلام « نور أنى أراه » وفى قوله « رأيت نورا ») والحديث عن أبى ذر قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هل رأيت ربك ؟ قال : نور أنى أراه . وفى رواية أخرى عن قتادة عن عبد الله بن شقيق قال : قلت لأبى ذر: لو رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لسألته ، فقال : عن أى شىء كنت تسأله ؟ قلت : كنت أسأله : هل رأيت ربك ؟ قال أبو ذر : سألته فقال : رأيت نورا » .

الأرض[1]، وإنما قال: «إنه ينزل[2] إلى السماء الدنيا عشية عرفة فيباهي الملائكة بالحجاج»[3]

وقال النووي (شرح مسلم ٣/١٢): «وأما قوله صلى الله عليه وسلم: نور أني أراه» بتنوين (نور) وبفتح الهمزة في (أنّى) وتشديد النون وفتحها، و(أراه) بفتح الهمزة، وهكذا رواه جميع الرواة في جميع الأصول والروايات، ومعناه: حجابه نور كيف أراه! قال أبو عبد الله المازري رحمه الله: الضمير في (أراه) عائد على الله سبحانه وتعالى، ومعناه: أن النور منعني من الرؤية كما جرت العادة بإغشاء الأنوار الأبصار، ومنعها من إدراك ما حالت بين الرائي وبينه.

وأما الحديث الموضوع في هذا فقد أورده السيوطي في اللآلىء المصنوعة ١/١٢ — ١٣؛ والشوكاني في الفوائد ص ٤٤١؛ وابن عراق في تنزيه الشريعة ١/١٣٧. ونصه كما في (اللآلىء المصنوعة) «عن أنس مرفوعا: ... ليلة أسري بي إلى السماء أسريت فرأيت ربي بيني وبينه حجاب بارز من نار، فرأيت كل شيء منه حتى رأيت تاجا مخوصا من اللؤلؤ»، ونقل السيوطي والشوكاني أقوال ابن الجوزي والذهبي وغيرهما عن الحديث، وكلها على أنه موضوع ومكذوب، وروى الشوكاني في كتابه «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» بعض الأحاديث التي يذكر أحدها أن الرسول رأى الله تعالى يوم الإسراء (ص ٤٤١) وفي حديث آخر (ص ٤٤٧) أن الرسول رأى ربه في المنام في صورة شاب، ونقل الشوكاني كلام الأئمة في بيان وضع الحديثين.

(١) ذكرت كتب الأحاديث الموضوعة عدة أحاديث عن نزول الله سبحانه عشية عرفة، منها حديث أوله: «رأيت ربي بمنى يوم النفر على جمل أورق، عليه جبة صوف أمام الناس» وقد جاء في «تذكرة الموضوعات» لمحمد طاهر بن علي الهندي الفتني (ط. المنيرية، ١٣٤٣) ص ١٢ — ١٣، وفي «موضوعات علي القاري» (ط. إستانبول) ص ٤٤، وفي «كشف الخفاء» لإسماعيل بن محمد العجلوني (ط. القدسي، سنة ١٣٥١) ص ٤٣٦. وأجمعت الكتب الثلاثة على أن الحديث موضوع لا أصل له. وروى السيوطي في اللآلىء المصنوعة ١/٢٧ (ط. الحسينية، سنة ١٣٥٢) حديثا آخر نصه: «إذا كان عشية عرفة هبط الله إلى السماء الدنيا فيطلع إلى أهل الموقف ... الخ»، وحديثا ثالثا ١/٢٨ وفيه «رأيت ربي يوم عرفة بعرفات على جمل أحمر عليه إزاران، وهو يقول ... الخ. ونقل السيوطي من الأئمة ما يدل على وضع الحديثين، انظر (الفوائد المجموعة للشوكاني ص ٤٤٧). وانظر تنزيه الشريعة لابن عراق ١/١٣٨ — ١٣٩.

(٢) س، ر، ص، ط: إنه يدنو.

(٣) روى مسلم في صحيحه ٤/١٠٧ (كتاب الحج، باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة) عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه =

ولا قال : إن الله ينزل كل ليلة إلى الأرض ، وإنما قال : « ينزل إلى سماء الدنيا »[١] وأمثال ذلك مما يعلم العلماء بأحواله علما ضروريا أنه لم يكن ، ومن روى ذلك عنه أو أخذ[٢] يستدل على ثبوت ذلك علموا بطلان قوله بالاضطرار ، كما يعلمون بطلان قول السوفسطائية[٣] ، وإن لم يشتغلوا بحل شبههم .

وحينئذ فمن استدل بهذه الطريق ، أو أخبر الأمة بمثل قول نفاة الصفات ، كان كذبه معلوما بالاضطرار أبلغ مما يُعلم كذب من ادّعى عليه[٤] هذه الأمور المنتفية عنه وأضعافها . وهذا مما يعلمه مَنْ له أدنى خبرة بأحوال الرسل ، فضلا عن المتوسطين ، فضلا عن الوارثين له ، العالمين بأقواله وأفعاله .

= عبدا من النار من يوم عرفة ، وإنه ليدنو ثم يباهى بهم الملائكة ، فيقول : ماأراد هؤلاء؟ » قال المنذرى بعد أن أورد هذا الحديث (الترغيب والترهيب ٢/٣٢٧) : رواه مسلم والنسائى وابن ماجة ، وزاد رزين فى جامعه فيه « أشهدوا يا ملائكتى أنى قد غفرت لهم » ، وذكر المنذرى (الترغيب والترهيب ٢ / ٣٢٣) حديثا آخر عن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما من أيام عند الله أفضل من عشر ذى الحجة . قال : فقال رجل يا رسول الله هن أفضل أم من عدتهن جهادا فى سبيل الله؟ قال : هن أفضل من عدتهن جهادا فى سبيل الله وما من يوم أفضل عند الله تبارك وتعالى من يوم عرفة ينزل الله تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا فيباهى بأهل الأرض أهل السماء .. » الحديث . وقال المنذرى : رواه أبو يعلى والبزار وابن خزيمة وابن حبان فى صحيحة واللفظ له .

وانظر أحاديث أخرى فى النزول يوم عرفة فى : الترغيب والترهيب ٢ / ٣٢٧ — ٣٢٨ ؛ الرد على الجهمية للدارمى ، ص ٣٥ .

(١) انظر الكلام عن حديث النزول فيما سبق ص ١٣ .

(٢) م ، ق : وأخذ .

(٣) س ، ر ، ص ، ط : قول سائر السوفسطائية .

(٤) عليه : زيادة فى (م) فقط .

الثالث

الوجه الثالث : أن يُقال : جميع ما ذكرتموه(١) من أقوال الأنبياء أنها تدل على مثل قولكم فلا دلالة فى شىء منها ، من وجوه متعددة ، وذلك معلوم يقينا ، بل فيها ما يدل على نقيض قولكم ، وهو مذهب أهل الإثبات ، وهكذا عامة ما يحتج به أهل الباطل من الحجج ، لا سيما السمعية ، فإنها إنما تدل على نقيض قولهم(٢) .

١/٦١
نقض الاستدلال بقصة إبراهيم عليه السلام

/ وأما قصة إبراهيم الخليل عليه السلام(٣) فقد علم باتفاق أهل اللغة والمفسرين أن الأفول ليس هو الحركة ، سواء كانت حركة(٤) مكانية ، وهى الانتقال ، أو حركة فى الكم كالنمو ، أو فى الكيف كالتسود والتبيض ، ولا هو التغير ؛ فلا يُسمى فى اللغة كل متحرك أو متغير آفلا ، ولا أنه أَفَـلَ ، لا يقال للمصلى أو الماشى إنه آفل ، ولا يقال للتغير الذى هو استحالة ، كالمرض واصفرار الشمس : إنه أفول(٥) ، لا(٦) يقال للشمس إذا اصفرت : إنها أفلت ، وإنما يقال «أفلت» إذا غابت واحتجبت ؛ وهذا من المتواتر المعلوم بالاضطرار من لغة العرب : أن آفلا بمعنى غائب ، وقد أفَلت الشمس تأفِلُ وتأفُلُ أُفُولاً(٧) : أى غابت .

(١) س ، ر ، ص ، ط : ذكرتم .
(٢) م (فقط) : قولكم .
(٣) عليه السلام : زيادة فى (م) .
(٤) س ، ر ، ص ، ط : حركاته و
(٥) س ، ر ، ص ، ط : آفل .
(٦) م ، ق : ولا .
(٧) فى « اللسان » : أفل أى غاب ، وأفلت الشمس تأفِلُ وتأفُلُ أفْلاً وأُفُولا : غربت . وفى « التهذيب » إذا غابت فهى آفلة وآفل ، وكذلك القمر يأفُل إذا غاب وكذلك سائر الكواكب .

ومما يبين هذا أن الله ذكر عن الخليل أنه لما : ﴿ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَـٰذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ * فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَـٰذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ * فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَـٰذَا رَبِّي هَـٰذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ [سورة الأنعام : ٧٦ — ٧٩] .

ومعلوم أنه لما بَزَغَ القمر والشمس كان فى بزوغه متحركا، وهو الذى يسمونه تغيرا، فلو كان قد استدل بالحركة المسماة تغيرا لكان قد قال ذلك من حين رآه بازغا . وليس مراد الخليل بقوله : « هذا ربى » رب العالمين ، ولا أن هذا هو القديم الأزلى الواجب الوجود، الذى كل ما سواه محدث ممكن مخلوق له ، ولا كان قومه يعتقدون هذا حتى يدلهم على فساده ، ولا اعتقد هذا أحد يُعرف قوله، بل قومه كانوا مشركين يعبدون الكواكب والأصنام ، ويقرّون بالصانع .

ولهذا قال الخليل : ﴿ أَفَرَأَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ * فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ [سورة الشعراء: ٧٥—٧٧] ،وقال: ﴿ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ * وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [سورة الزخرف : ٢٦ — ٢٨] ؛ فذكر لهم ما كانوا يفعلونه من اتخاذ ٦٢/١ الكواكب والشمس والقمر ربًّا يعبدونه ويتقربون إليه ، كما هو عادة عُبَّاد[1] الكواكب ومن يطلب تسخير روحانية الكواكب[2] ، وهذا مذهب مشهور، ما زال

(١) م ، ق ، ر ، ص ، ط : عبادة .
(٢) ق (فقط) : الكوكب .

عليه طوائف من المشركين إلى اليوم ، وهو الذى صنّف فيه الرازى « السر المكتوم »[1] وغيره من المصنفات .

فإن قال المنازعون : بل الخليل إنما أراد أن هذا رب العالمين .

قيل : فيكون إقرار الخليـل حجة على فساد قولكم ، لأنه حينئذ يكون مقرًّا بأن رب العالمين قد يكون متحيزا منتقلا من مكان إلى مكان ، متغيرا ، وإنه لم يجعل هذه الحوادث تنافى وجوده ، وإنما جعل المنافى لذلك أفوله ، وهو مغيبه ، فتبين أن قصـة الخليل إلى أن تكون حجةً عليهم أقربُ من أن تكون حجـة لهم ، ولا حجة لهم فيها بوجه من الوجوه .

وأفسد من ذلك قول من جعل الأفول بمعنى الإمكان ، وجعل كل ما سوى الله آفلا ، بمعنى كونه قديما أزليا ، حتى جعل السماوات والأرض والجبال والشمس والقمر والكواكب لم تزل ولا تزال آفلة ، وأن أفولها وصف لازم لهـا ، إذ هو كونها ممكنة ، والإمكان لازم لهـا ، فهـذا مع كونه افتراء على اللغة والقرآن افتراءً ظاهرا يعرفه كل أحد ، كما افترى غير ذلك من تسمية القديم الأزلى محدَثا ، وتسميته مصنوعًا — فقصة الخليل حجة عليه ، فإنه لمـا رأى القمر بازغا قال « هذا ربى » ولمـا رأى الشمس بازغة قال « هـذا ربى ، فلما أفلت قال : لا أحب الآفلين » فتبين أنه أفل بعـد أن لم يكن آفلا ، فكون الشمس والقمر والكوكب وكل ما سوى الله ممكنا هو وصف لازم له ، لا يحدث له بعد أن لم يكن .

---

(١) س ، ص ، ق : صنف فيه « السر المكتوم » ، وكذا فى (ر) ، (ط) وأمام الجملة فى الهامش : ينسب إلى الرازى .

وهم يقولون : إمكانه له من ذاته ، ووجوده من غيره ، بناء على تفريقهم في الخارج بين وجود الشيء وذاته ، فالإمكان عندهم أولى بذاته من الوجود . ولو قال : فلما وُجِدت أو خُلِقت أو أُبدعت قال : لا أحب الموجودين والمخلوقين[1]، كان[2] هذا قبيحا متناقضا ، إذ لم يزل كذلك . فكيف إذا قال : فلما صارت ممكنة ؛ وهي لم تزل / ممكنة . ١/٦٣

وأيضا فهي من حين بزغت وإلى أن أفلت ممكنة بذاتها تقبل الوجود والعدم ، مع كونها عندهم قديمة أزلية يمتنع عدمها ، وحينئذ يكون كونها متحركة ليس بدليل عند إبراهيم على كونها ممكنة تقبل الوجود والعدم .

وأما قول القائل : « كل متحرك محدث ، أو كل متحرك ممكن يقبل الوجود والعدم » فهذه المقدمة ليست ضرورية فطرية باتفاق العقلاء ، بل مَنْ يدّعي صحة ذلك يقول : إنها لا تُعلم[3] إلا بالنظر الخفي ، ومن ينازع في ذلك يقول : إنها باطلة عقلا وسمعا ، ويمثّل[4] من مثل بها في أوائل العلوم الكلية لقصوره وعجزه ، وهو نفسه يقدح فيها في عامة كتبه .

وأما قوله : « كل متغير محدث أو ممكن » فإن أراد بالتغير ما يعرف من ذلك في اللغة ، مثل استحالة الصحيح إلى المرض ، والعادل إلى الظلم ، والصديق إلى العداوة ، فإنه يحتاج في إثبات هذه الكلية إلى دليل . وإن أراد بالتغير معنى الحركة ، أو قيام الحوادث مطلقا ، حتى تسمى الكواكب حين بزوغها متغيرة ،

(١) س (فقط) : كلما .
(٢) س (فقط) : لكان .
(٣) م ، ق ، ر ، ص ، ط : إنه لا يعلم .
(٤) س (فقط) : وتمثيل .

ويسمى كل متكلم ومتحرك متغيرا ، فهـذا ممـا يتعذر عليه إقامة الدليل [فيـه][1] على دعواه .

وأما استدلالهم بما فى القرآن من تسمية الله أحدًا وواحدا على نفى الصفات ، الذى بنوه على نفى التجسيم .

فيقال لهم : ليس فى كلام العرب ، بل ولا عامة أهل اللغات ، أن الذات الموصـوفة بالصفات لا تسـمى واحدًا ولا تسـمى أحدًا فى النفى والإثبـات ، بل المنقول بالتواتر عن العرب تسمية الموصوف بالصفات واحدا وأحدا[2]، حيث أطلقوا ذلك ، ووحيدا .

قال تعالى : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ [سورة المدثر : ١١] وهو الوليد ابن المغـيرة .

وقال تعالى : ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ [سورة النساء : ١١]، فسماها واحدة، وهى امرأة واحدة متصفة بالصفات ، بل جسم حامل للأعراض .

وقال[3] تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ [سورة التوبة : ٦] .

وقال / تعالى : ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ﴾ [سورة القصص : ٢٦]، وقال تعالى : ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ﴾ [سورة البقرة : ٢٨٢]، وقال تعالى : ﴿ فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ ﴾ [سورة الحجرات : ٩] .   ٦٤/١

(١) فيه : ساقطة من (م) ، (ق) ، (د) ، (ص) ، (ط) .
(٢) وأحدا : ساقطة من (ص) .
(٣) وقال : ساقطة من (ص) .

وقال : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [سورة الإخلاص : ٤] ، وقال : ﴿ قُلْ إِنِّى لَن يُجِيرَنِى مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ ﴾ [سورة الجن : ٢٢] ، وقال تعالى : ﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴾ [سورة الكهف : ١١٠]، وقال تعالى : ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ [سورة الكهف : ٤٩] .

فإن كان لفظ الأحد لا يُقال على ما قامت به الصفات ، بل ولا على شيء من الأجسام التى تقوم بها الأعراض لأنها منقسمة ، لم يكن فى الوجود غير الله من الملائكة والإنس والجن والبهائم من يدخل فى لفظ أحد[1] ، بل لم يكن فى الموجودين ما يقال عليه فى النفى أنه أحد ، فإذا قيل : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ لم يكن هذا نفيا لمكافأة الرب إلا عمّن لا وجود له ، ولم يكن فى الموجودات ما أخبر عنه بهذا الخطاب أنه ليس كفوًا لله .

وكذلك قوله : ﴿ وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّى أَحَدًا ﴾ [سورة الكهف : ٣٨] ، ﴿ وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴾ فإنه إذا لم يكن الأحد إلا ما لا ينقسم ، وكل مخلوق وجسم[2] منقسم ، لم يكن فى المخلوق ما يدخل فى مسمى أحد ، فيكون التقدير : ولا أشرك به ما لم يوجد، ولا يشرك بربه ما لا يوجد .

وإذا كان المراد النفى العام ، وأن كل موجود من الإنس والجن يدخل فى مسمّى أحد ، ويقال : إنه أحد الرجلين ، ويقال للأنثى[3] : إحدى المرأتين ، ويقال للمرأة : واحدة ، وللرجل : واحد ، ووحيد — عُلم أن اللغة التى نزل بها القرآن لفظ الواحد والأحد فيها يتناول الموصوفات ، بل يتناول الجسم الحامل

(١) س : الأحد .
(٢) م ، ق ، ر ، ص ، ط : جسم .
(٣) س : للمرأة .

للأعراض، ولم يُعرف أنهم أرادوا بهذا اللفظ ما لم يوصف أصلا، بل ولاعرف منهم أنهم [لا][1] يستعملونه إلا فى [غير][1] الجسم ، بل ليس فى كلامهم ما يبين استعمالهم له فى غير ما يسميه هؤلاء جسما ، فكيف يقال : لا يدل إلا على نقيض ذلك ، ولم يعرف استعماله إلا فى النقيض — الذى أخرجوه منه — الوجودى ، دون النقيض الذى خصوه به وهو العدمى[2] ؟ وهل يكون فى تبديل اللغة والقرآن أبلغ من هذا ؟ .

/ وكذلك اسمه « الصمد » ليس فى قول الصحابة : « إنه الذى لا جوف له » ما يدل على أنه ليس بموصوف بالصفات : بل هو على إثبات الصفات أدل منه على نفيها من وجوه مبسوطة فى غير هذا الموضع . ٦٥/١

وكذلك قوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى : ١١]، وقوله : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [سورة مريم : ٦٥] ونحو ذلك، فإنه لا يدل على نفى الصفات بوجه من الوجوه، بل ولا على نفى ما يسميه أهل الاصطلاح جسما بوجه من الوجوه .

وأما احتجاجهم بقولهم : « الأجسام متماثلة » فهذا — إن كان حقا — فهو تماثل يُعلم بالعقل، ليس فيه أن اللغة التى نزل بها القرآن تطلق لفظ « المثل » على كل جسم ، ولا أن اللغة التى نزل بها القرآن تقول : إن السماء مثل الأرض، والشمس والقمر والكواكب مثل الجبال ، والجبال مثل البحار ، والبحار مثل التراب ، والتراب مثل الهواء، والهواء مثل الماء، والماء مثل النار، والنار مثل الشمس، والشمس

(١) لا ، غير : فى (س) . وسقطت (لا) من (ص) ، (ط)، وسقطت اللفظتان من (م) ، (ق) ، (د) .

(٢) م ، ق ، د ، ص ، ط : العدم .

مثل الإنسان ، والإنسان مثل الفرس والحمار ، والفرس والحمار مثل السفرجل والرمان ، والرمان مثل الذهب والفضة ، والذهب والفضة مثل الخبز واللحم ؛ ولا فى اللغة التى نزل بها القرآن أن كل شيئين اشتركا فى المقدار به بحيث يكون كل منهما له قدر من الأقدار كالطول والعرض والعمق أنه مثل الآخر ، ولا أنه إذا كان كل شيئين كانا مركبين من الجواهر المنفردة [1] ، أو من المادة والصورة ، كان أحدهما مثل الآخر .

بل اللغة التى نزل بها القرآن تبين أن الإنسانين — مع اشتراكهما فى أن كلا منهما جسم حساس نام متحرك بالإرادة ناطق ضحاك ، بادى البشرة — قد لا يكون أحدهما مثل الآخر ، كما قال تعالى : ﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم ﴾ [سورة محمد : ٣٨] ، [2] [فقد بين أنه يستبدل قوما لا يكونون] [2] أمثال المخاطبين ، فقد نفى عنهم المماثلة مع اشتراكهم فيما ذكرناه [3] .

فكيف يكون فى لغتهم أن كل إنسان فإنه مماثل للإنسان ، بل مماثل لكل حيوان ، ١/٦٦ بل مماثل لكل جسم نام حساس ، / بل مماثل لكل جسم مولد عنصرى ، بل مماثل لكل جسم فلكى وغير فلكى ؟

والله إنما أرسل الرسول بلسان قومه ، وهم قريش خاصة ، ثم العرب عامة ، لم ينزل القرآن بلغة من قال : « الأجسام متماثلة » حتى يحمل القرآن على لغة هؤلاء ،

---

(١) م ، ق : الفردة .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق) وفيهما بدلا من هذه العبارة : « أى أمثال . . . الخ » وفى (ص) : فقد تبين أنه يستبدل قوما غير لا يكونون .

(٣) س ، ر : ذكر .

هذا لو كان ما قالوه صحيحا فى العقل، فكيف وهو باطل فى العقل؟ كما بسطناه فى موضع آخر، إذ المقصود هنا بيان أنه ليس لهم فى نصوص الأنبياء إلا ماينا قض قولهم، لا ما يعاضده .

لفظ «الكفء»

وكذلك الكفء، قال حسّان بن ثابت :

أَتَهْجُوهُ، ولستَ له بِكُفْءٍ؟ فشرُّكما لخـــيركما الفـــداءُ(١)

فقد نفى أن يكون كفوًا(٢) لمحمد، مع أن كليهما جسم تام حساس متحرك بالإرادة ناطق، ولكن النصوص الإلهية لما دلت على أن الرب ليس له كفء فى شيء من الأشياء، ولا مثل له فى أمر من الأمور، ولا نِدّ له فى أمر من الأمور، عُلم أنه لا يماثله شيء من الأشياء فى صفة من الصفات، ولا فعل من الأفعال، ولا حق من الحقوق؛ وذلك لا ينفى كونه متصفا بصفات الكمال .

فإذا قيل هو حى، ولا يماثله شيء(٣) من الأحياء فى أمر من الأمور، [وعليم وقدير وسميع وبصير، ولا يماثله عالم ولا قادر ولا سميع ولا بصير فى أمر من الأمور(٤)]، كان مادل عليه السمع مطابقا لما دل عليه العقل من عدم مماثله شيء من الأشياء له فى أمر من الأمور .

(١) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه، ص ٨ (ط. التجارية، ١٩٢٩/١٣٤٧) وهو من بحر الوافر. من قصيدة يرد فيها على أبى سفيان الحارث بن عبد المطلب بن هاشم، وكان قد هجا الرسول صلى الله عليه وسلم قبل إسلامه؛ وانظر تفسير الطبرى ٣٦٨/١ .

(٢) م، ق : الكفء .

(٣) س : حى .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (م)، (ق) .

وأما كون ماله حقيقة أو صفة أو قدر يكون بمجرد ذلك(١) مماثلا لما له حقيقة أوصفة أو قدر فهذا باطل عقلا وسمعا، فليس فى لغة العرب ولا غيرهم إطلاق لفظ «المثل» على مثل هذا، وإلا فيلزم أن يكون كل موصوف مماثلا لكل موصوف، وكل(٢) ماله حقيقة مماثلا لكل ماله حقيقة ، وكل ماله قدر مماثلا لكل ماله قدر، وذلك يستلزم أن يكون كل موجود مماثلا لكل موجود. وهذا — مع أنه فى غاية الفساد والتناقض — لا يقوله عاقل، فإنه يستلزم التماثل فى جميع الأشياء ، فلا يبقى شيئان مختلفان غير متماثلين قط، وحينئذ فيلزم أن يكون الرب مماثلا لكل شىء، فلا يجوز نفى مماثلة شىء من الأشياء عنه ، وذلك مناقض للسمع والعقل ، فصار حقيقة قولهم فى نفى التماثل عنه يستلزم ثبوت مماثلة كل شىء له، فهم متناقضون مخالفون للشرع والعقل .

١/٦٧ الرابع

/ الجواب الرابع: أن يقال: فهب أن بعض هذه النصوص قد يفهم منها مقدمة واحدة من مقدمات دليلكم ، فتلك ليست كافية بالضرورة عند العقلاء ، بل لا بد من ضم مقدمة أو مقدمات أخر ليس فى القرآن ما يدل عليها ألبتة ، فإذا قُدِّر أن الأفول هو الحركة ، فمن أين فى القرآن ما يدل دلالة ظاهرة على أن كل متحرك محدث أو ممكن؟ وأن الحركة لا تقوم إلا بحادث أو ممكن ؟ وأن ما قامت به الحوادث لم يخل منها ؟ وأن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث ؟ وأين فى القرآن امتناع حوادث لا أول لها ؟

بل أين فى القرآن أن الجسم الاصطلاحى مركب من الجواهر الفردة التى لا تقبل الانقسام ، أو من المادة والصورة ، وأن كل جسم فهو منقسم ليس بواحد ؟

(١) م ، ق ، ر، ص ، ط : بمجرد ذلك يكون .
(٢) م، ق : أو كل .

بل أين فى القرآن أو لغة العرب، او أحد من الأمم أن كل ما يشار إليه أو كل ماله[1] مقدار فهو جسم ؟ وأن كل ما شاركه فى ذلك فهو مثل له فى الحقيقة ؟

ولفظ الجسم فى القرآن مذكور فى قوله تعالى: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [سورة البقرة : ٢٤٧]، وفى قوله : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ﴾ [سورة المنافقون : ٤] . وقد قال أهل اللغـة : إن الجسم هو البـدن . قال الجوهرى فى صحاحه : قال أبو زيد : الجسم الجســد ، وكذلك الجسمان والجثمان . قال : وقال الأصمعى : الجسم والجسمان : الجسد .

ومعلوم أن أهل الاصطلاح نقلوا لفظ « الجسم » من هذا المعنى الخاص إلى ماهو أعم منه، فسموا الهواء ولهيب النار وغير ذلك جسماً، وهذا لا تسميه العرب جسما، كما لا تسميه جسدا ولا بدنا[2] .

ثم قد يراد بالجسم نفس الجسد القائم بنفسه، وقد يراد به غِلَظُهُ ، كما يقال : هـذا الثوب جسم .

وكذلك أهـل العرف الاصطلاحى يريدون بالجسم تارة هـذا ، وتارة هذا ؛ ويفرّقون بين الجسم التعليمى المجرد عن المحل الذى يسمى المـادة والهيولى ، و بين الجسم الطبيعى الموجود . وهذا مبسوط فى موضع آخر[3] .

---

(١) س ، ر ، ص ، ط : أو ماله .

(٢) ولا بدنا : كذا فى (م) فقط ، وفى سائر النسخ : وبدنا .

(٣) فى الصحاح للجوهرى قال أبو زيد : الجسم : الجسد ، وكذلك : الجسمان والجثمان ، وقال الأصمعى : الجسم والجسمان : الجسد ، والجثمان : الشخص ، وفى اللسان : رجل جسمانى وجثمانى إذا كان ضخم الجثة ، وقد جسُم الشىء أى عظم . . . والأجسم : الأضخم . انظر اللسان مادة : جسم . وانظر ما كتبه ابن تيمية عن معانى الجسم فى « منهاج السنة » ٢ /٩٧ ومابعدها، ٢/١٤٥ وما بعدها ، وانظر التعريفات للجرجانى، ص ٦٧ .

والمقصود هنا أنه لو قُدِّر أن الدليل يفتقر إلى مقدمات ، ولم يذكر القرآن إلا واحدة ، لم يكن قد ذكر الدليل ، إلا أن تكون البواقي واضحات[1] لا تفتقر إلى مقدمات خفية ، فإنه إنما يذكر للخاطب من المقدمات / ما يحتاج إليه ، دون ما لا يحتاج إليه . ومعلوم أن كون الأجسام متماثلة ، وأن الأجسام تستلزم الأعراض الحادثة ، وأن الحوادث لا أول لها — من أخفى الأمور وأحوجها إلى مقدمات خفية ، لو كان حقا ، وهذا ليس في القرآن .

٦٨/١

فإن قيل : بل كون الأجسام تستلزم الحوادث ظاهر ، فإنه لابد للجسم من الحوادث ، وكون الحوادث لا أول لها ظاهر ، بل هذا معلوم بالضرورة ، كما ادّعى ذلك كثير من نُظّار المتكلمين ، وقالوا : نحن نعلم بالاضطرار أن ما لا يسبق الحوادث ، أو ما لا يخلو من الحوادث ، فهو حادث ، فإن ما لم يسبقها ولم يخل منها لا يكون قبلها ، بل إما معها وإما بعدها ، وما لم يكن قبل الحوادث بل معها أو بعدها لم يكن إلا حادثا ، فإنه لو لم يكن حادثا لكان متقدما على الحوادث ، فكان خاليا منها وسابقًا عليها .

قيل : مثل هذه المقدمة وأمثالها[2] منشأ غلط كثير من الناس ، فإنها تكون لفظا مجملا يتناول حقا وباطلا ، وأحد نوعيها معلوم صادق ، والآخر ليس كذلك ، فيلتبس المعلوم منها بغير المعلوم ، كما في لفظ « الحادث » و « الممكن » و « المتحيز » و « الجسم » و « الجهة » و « الحركة » و « التركيب » وغير ذلك من الألفاظ المشهورة بين النظار التي كثر فيها نزاعهم ، وعامتها ألفاظ مجملة تتناول أنواعا مختلفة :

(١) س ، ر ، ص ، ط : إلا أن يكون الباقي واضحات .
(٢) س : وأمثالها هي .

إما بطريق الاشتراك لاختلاف الاصطلاحات، و إما بطريق التواطؤ مع اختلاف الأنواع ؛ فإذا فُسِّر المـراد وفُصِّل المتشابه تبين الحق من الباطـل والمراد من غير المــراد .

فإذا قال القائل : نحن نعلم بالاضطرار أن ما لا يسبق الحوادث أو ما لا يخلو منها فهو حادث ، فقـد صدق فيما فهمه من هـذا اللفظ ، وليس ذلك من محل النزاع(١) ، كلفظ « القـديم » إذا قال قائل : « القـرآن قديم » وأراد به أنه نزل من أكثر من سبعمائة سنة ، وهو القديم فى اللغة ؛ أو أراد أنه مكتوب فى اللوح المحفوظ قبل نزول القرآن، فإن هذا مما لا نزاع فيه . وكذلك إذا قال: «غير مخلوق» وأراد به أنه غير مكذوب، فإن هذا مما لم يتنازع(٢) فيه أحد من المسلمين وأهل الملل المؤمنين بالرسل .

١/٦٩
مناقشة قولهم : مالا يسبق الحوادث فهو حادث

وذلك / أن القائل إذا قال: «مالا يسبق الحوادث فهو حادث» فله معنيان: أحدهما أنه لا يسـبق الحـادث المعين ، أو الحـوادث المعينة أو المحصـورة ، أو الحوادث التى يعلم أن لها ابتداء، فإذا قدر أنه أريد بالحوادث كل ماله ابتداء، واحدا كان أو عددا، فمعلوم أنه مالم يسبق هذا أو لم يَخْلُ من هذا لايكون قبله ، بل لايكون إلا معه أو بعده، فيكون حادثا. وهذا مما لايتنازع فيه عاقلان يفهمان مايقولان .

وليس هـذا مورد النزاع ، ولكن مورد النزاع هو : مالم يَخْـلُ من الحوادث المتعاقبة التى لم تزل متعاقبة، هـل هو حادث ؟ وهو مبنى على أن هـذا هل يمكن وجوده أم لا ؟ فهل يمكن وجود حوادث متعاقبة شيئا بعد شيء [دائمة(٣)] لاابتداء

(١) س ، ر ، ص، ط : محل النزاع ليس من ذلك .
(٢) م (فقط) : ممالا يتنازع .
(٣) دائمة : ساقطة من (م) ، (ق) .

لها ولا انتهاء ؟ وهل يمكن أن يكون الرب متكلما لم يزل متكلما إذا شاء ؟ وتكون كلماته لانهاية لها، لا ابتداء [ولا انتهاء][1]، كما أنه فى ذاته لم يزل ولا يزال لا ابتداء لوجوده ولا انتهاء له ؟ بل هو الأول الذى ليس قبله شىء ، وهو الآخر الذى ليس بعده شىء ، فهو القديم الأزلى الدائم الباقى بلا زوال، فهل يمكن أن يكون لم يزل متكلما بمشيئته ، فلا يكون قد صار متكلما بعد أن لم يكن، ولا يكون كلامه مخلوقا منفصلا عنه ، ولا يكون متكلما بغير قدرته ومشيئته ، بل يكون متكلما بمشيئته وقدرته ، ولم يزل كذلك ، ولا يزال كذلك .

هذا هو مورد النزاع بين السلف والأئمة الذين قالوا بذلك، و بين من نازعهم فى ذلك .

والفلاسفة يقولون : إن الفلك نفسه قديم أزلى لم يزل متحركا ، لكن هذا القول باطل من وجوه كثيرة . ومعلوم [بالاضطرار][2] أن هذا مخالف لقولهم ، ومخالف لما أخبر به القرآن والتوراة وسائر الكتب ، بخلاف كونه لم يزل متكلما أو لم يزل فاعلا أو قادرا على الفعل ؛ فإن هذا مما قد يُشكل على كثير من الناس سمعا وعقلا .

وأما كون السماوات والأرض مخلوقتين محدثتين[3] بعد العدم ، فهذا إنما نازع فيه طائفة قليلة من الكفار كأرسطو وأتباعه .

وأما جمهور الفلاسفة، مع عامة أصناف المشركين من الهند والعرب وغيرهم، ومع المجوس وغيرهم ، ومع أهل الكتاب وغيرهم ، فهم متفقون / على أن السماوات والأرض وما بينهما محدث مخلوق بعد أن لم يكن، ولكن تنازعوا فى مادة ذلك ، ٧٠/١

(١) م، ق : لا نهاية لها ولا ابتداء .
(٢) بالاضطرار: زيادة فى (س) فقط .
(٣) س ، ر، ص ، ط : مخلوقتان محدثتان . وفي هامش (ط) : مخلوقات ، وعليها علامة التصويب .

هل هي موجودة قبل هذا العالم ؟ وهل كان قبله مدة ومادة[(١)] ، أم هو أبدع ابتداء من غير تقدم مدة ولا مادة ؟

فالذي جاء به القرآن والتوراة ، واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها مع أئمة أهل الكتاب : أن هــذا العالم خلقه الله وأحدثه من مادة كانت مخلوقة قبله[(٢)] ، كما أخبر في القرآن أنه : ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ أي بخار : ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [ســورة فصلت : ١١] ، وقد كان قبل ذلك مخلوق غيره كالعرش والمـاء ، كما قال تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [ســورة هود : ٧] ، وخلق ذلك في مدة غير مقــدار حركة الشمس والقمر ، كما أخبر أنه خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام .

والشمس والقمر هما من السماوات والأرض ، وحركتهما بعد خلقهما ، والزمان المقدر بحركتهما — وهو الليل والنهار التابعـان لحركتهما — إنما حدث[(٣)] بعد خلقهما ، وقد أخبر الله أنه خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام ؛ فتلك الأيام مدة وزمان مقدر بحركة أخرى غير حركة الشمس والقمر .

وهذا مذهب جماهير الفلاسفة الذين يقولون : إن هذا العـالم مخلوق محدث ، وله مادة متقدمة عليه ، لكن حُكِي عن بعضهم أن تلك المـادة المعينة قديمة أزلية . وهذا أيضا باطل ، كما قد بُسط في غير هذا الموضع ، فإن المقصود هنا إشارة مختصرة إلى قول من يقول : إن أقوال هؤلاء دل عليها السمع .

(١) م ، ق : نادة ومدة .
(٢) في هامش (ط) أمام هذه السطور كتب ما يلي : « المـادة فيما خلق منها كالسماوات والأرض هي في نفسها مبدعة لا من مادة مطلق (كذا) . كذا بخط الأمير على الأصل .
(٣) س ، ر ، ص ، ط : إنما حدثا .

فإن قيل: إبطال حوادث لا أول لها قد دل عليه قوله تعالى:(١) ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ ﴾ : [سورة : الرعد : ٨]، وقوله : ﴿ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ [سورة الجن : ٢٨]، [كما ذكر ذلك طائفة من النظّار، فإن ما لا ابتداء له ليس له كل، وقد أخبر أنه أحصى كل شيء عدداً](٢) .

قيل : هذا لو كان حقا لكان دلالة خفية لا يصلح أن يُحَال عليها ، كنفى مادل على الصفات ؛ فإن تلك نصوص كثيرة جلية ، وهذا — لو قُدِّر أنه دليل صحيح — فإنه يحتاج إلى مقدمات كثيرة خفية لو كانت حقا ، مثل أن يُقال : هذا يستلزم بطلان حوادث لا أول لها ، وذلك يستلزم حدوث الجسم ، لأن الجسم / لو كان قديمًا للزم حوادث لا بداية لها ، لأن الجسم يستلزم الحوادث، فلا يخلو منها لاستلزامه الأكوان أو الحركات أو الأعراض ، ثم يقال بعد هذا : و إثبات الصفات يستلزم كون الموصوف جسما .

١/٧١

وهذه المقدمة تَنَاقَضَ فيها عامة من قالها كما سنبينه إن شاء الله تعالى، فكيف وقوله : ﴿ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ لا يدل على ذلك ؟ فإنه سبحانه قدَّر مقادير الخلائق(٣) قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وقال: ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ [سورة يس : ١٢] فقد أحصى وكتب ما يكون قبل أن يكون إلى أجل محدود ؛ فقد أحصى المستقبل المعدوم ، كما أحصى الماضى الذى وجد، ثم عدم .

---

(١) قوله تعالى : زيادة فى (م) فقط .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق).

(٣) م ، ق : الخلق .

ولفظ « الإحصاء » لا يفرق بين هذا وبين هذا ، فإن كان الإحصاء يتناول ما لا يتناهى جملة فلا حجة فى الآية ، وإن قيل : بل أحصى المستقبل ، تقديره : جملة بعد جملة ، لم يكن فى الآية حجة ، فإنه يمكن أن يقال فى الماضي كذلك .

ومسألة تناول العلم لما لا يتناهى مسألة مشكلة على القولين ، ليس الغرض هنا إنهاء القول فيها ، بل المقصود أن مثل هـذه الآية لم يُرد الله بها إبطال دوام كونه لم يزل متكلما بمشيئته وقدرته .

المعانى المختلفة لحدوث العالم عند النظار

ومما يشبه هذا إذا قيل : العالم حادث أم ليس بحادث ؟ والمراد بالعالم فى الاصطلاح هو كل ما سوى الله ، فإن هذه العبارة لها معنى فى الظاهر المعروف عند عامة الناس أهل الملل وغيرهم ، ولها معنى فى عرف المتكلمين ، وقد أحدث الملاحدة لها معنى ثالثا .

المعنى الأول

فالذي يفهمه الناس من هذا الكلام أن كل ما سوى الله مخلوق ، حادث ، كائن بعد أن لم يكن ، وأن الله وحده هو القديم الأزلى ، ليس معـه شيء قديم تقدّمه ، بل كل ما سواه كائن بعد أن لم يكن ، فهو المختص بالقدم ، كما اختص بالخلق والإبداع والإلٰهية والربوبية ، وكل ما سواه محدث مخلوق مربوب عبد له .

وهذا المعنى هو المعروف عن الأنبياء وأتباع الأنبياء من المسلمين واليهود والنصارى ، وهو مذهب أكثر الناس غير أهل الملل من الفلاسفة وغيرهم .

٧٢/١

المعنى الثانى

والمعنى الثانى أن يقال : لم يزل الله لا يفعل شيئا ولا يتكلم بمشيئته ، ثم حدثت الحوادث من غير سبب يقتضى ذلك ، مثل أن يقال : إن كونه لم يزل متكلما بمشيئته أو فاعلا بمشيئته ، بل لم يزل قادرا : هو ممتنع ، وإنه يمتنع وجود حوادث لا أول لها ، فهـذا المعنى هو الذى يعنيه أهـل الكلام من الجهمية

والمعتزلة ومن اتبعهم بحدوث العالم، وقد يحكونه عن أهل الملل ، وهو بهذ المعنى لا يوجد لا فى القـرآن ولا غيره من كتب الأنبيـاء ، لا التوراة ولا غيرها ، ولا فى حديث ثابت عن النبى صلى الله عليه وسلم ، ولا يُعرف هـذا عن أحد من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين .

المعنى الثالث

والمعنى الثالث، الذى أحدثه الملاحدة كابن سينا وأمثاله، قالوا : نقول العالم محدث ، أى معلول[1] لعلة[2] قديمة أزلية أوجبته ، فلم يزل معها ، وسموا هذا الحدوث الذاتى ، وغيره الحدوث الزمانى .

والتعبير بلفظ «الحدوث» عن هذا المعنى لا يُعرف عن أحد من أهل اللغات ، لا العـرب ولا غيرهم ، إلا من هؤلاء الذين ابتدعوا لهـذا اللفظ هذا المعـنى ، والقول بأن العالم محدث بهذا المعنى فقط ليس قول أحد من الأنبياء ولا أتباعهم ، ولا أمـة من الأمم العظيمة ، ولا طائفة من الطوائف المشهورة التى اشتهرت مقالاتها فى عموم الناس ، بحيث كان أهل مدينة[3] على هذا القول ، وإنما يقول هذا طوائف قليلة مغمورة[4] فى الناس .

وهذا القول إنمـا هو معروف عن طائفـة من المتفلسفة المليين ، كابن سينا وأمثاله . وقد يحكون هذا القول عن أرسطو، وقوله الذى فى كتبه : أن العالم قديم ، وجمهور الفلاسـفة قبله يخالفونه ، ويقولون[5] : إنه محـدث ، ولم يُثبت فى كتبه للعالم فاعلا موجبًا له بذاته ، وإنما أثبت له علة يتحرك للتشبه بها ، ثم جاء الذين

(١) س، ر : أو .
(٢) س : بعلة .
(٣) ر، ص : المدينة .
(٤) س ، ر ، ص ، ط : مغمورون .
(٥) م ، ق : وقيل .

ارادوا إصلاح قوله فجعلوا العلة أولى لغيرها ، كما جعلها[1] الفارابى وغيره ، ثم جعلها بعض النـاس آمرة للفلك بالحـركة ، لكن يتحرك للتشبه بها كما يتحـرك العاشق للمشوق[2] وإن كان لا شعور له ولا قصد[3] ،/ وجعلوه مدبرا بهذا الاعتبار ــ كما فعل ابن رشد وابن سينا ــ جعلوه موجبا بالذات لمـا سواه ، وجعلوا[4] ما سواه ممكنا . ٧٣/١

الوجه الخـامس[5] : أن يقال : غاية ما يدل عليـه السمع ــ إن دل ــ على أن الله ليس بجسم ، وهذا النفى يسـلمه كثير ممن يثبت الصـفات أو أكثرهم ، وينفيه بعضهم ، ويتوقف فيه بعضهم ، ويفصل القول فيه بعضهم . الخامس

ونحن نتكلم على تقـدير تسليم النفى ، فنقول : ليس فى هذا النفى ما يدل على صحة مذهب أحد من نفاة الصفات أو الأسماء ، بل ولا يدل ذلك على تنزيهه سبحانه عن شىء من النقائص ، فإن من نفى شيئا من الصفات لكون إثباته تجسيما وتشبيها يقول له المثبت : قولى فيما أثبته من الصـفات والأسماء كقولك فيما أثبته من ذلك ، فإن تنازعا فى الصـفات الخبرية ، أو العـلو أو الرؤية أو نحو ذلك ، وقال له [النافى[6]] : هـذا يستلزم التجسيم والتشبيه ؛ لأنه لا يعقل ما هـو كذلك

(١) س ، ر ، ق ، ص ، ط : كما جعله .

(٢) س (فقط) : كما يتحرك المشوق للعاشق .

(٣) فى رسالة العشق لابن سينا (ص١٨ من مجموعة رسائل ابن سينا ، ط . الأوفست ، مكتبة المثنى ببغداد) : ان الشىء يتحرك للتشبه بمعشوقه ، وأن العشق قد يكون من غير اختيار من العاشق بل يكون طبيعيا فيه ؛ وفى رسالته فى معـنى الزيارة (ص٤٦) من المجموعة السابقة يقول : إن النفوس تؤثر فى الأجرام السماوية حتى تحركها تشبيها لها بالعقول واشتياقا إليها على سبيل العشق والاستكمال ؛ وفى رسالته فى إثبات النبوات (ص٨٧ من تسع رسائل فى الحكمة والطبيعيات) يقول : إن الفلك يتحرك بالنفوس حركة شوقية .

(٤) س ، ر ، ص ، ط : وجعل .

(٥) انظر بداية الوجه الرابع فيما تقدم ص ١١٨ .

(٦) النافى : ساقطة من (م) ، (ق) ، (د) .

إلا الجسم ، قال له المثبت : لا يُعقل ما له حياة وعلم وقـدرة وسمع وبصر وكلام وإرادة إلا ما هو جسم ، فإذا جاز لك أن تثبت هـذه الصفات ، وتقول : الموصوف بها ليس بجسم ؛ جاز لى مثـل ما جاز لك من إثبات تلك الصفات مع أن الموصوف بها ليس بجسم ؛ (١ فإذن جاز أن يثبت مسمًّى بهـذه الأسماء ليس بجسم ١) .

فإن قال له : هذه معان وتلك أبعاض .

قال له : الرضا والغضب والحب والبغض معان ، واليد والوجه — وإن كان بعضا — فالسمع والبصر والكلام أعراض لا تقوم إلا بجسم ؛ فإن جاز لك إثباتها مع أنها ليست أعراضا ، ومحلها ليس بجسم (٢) ، جاز لى إثبات هـذه مع أنها ليست أبعاضا .

فإن قال نافى الصفات : أنا لا أثبت شيئا منها .

قال له : أنت أبهمت الأسماء ، فأنت تقول : هو حى عليم قدير ، ولا تعقل حيًّا عليما قـديرًا إلا جسما ، وتقول : إنه هو ليس بجسم ؛ فإذا جاز لك (٣) أن تثبت مسمى / بهذه الأسماء ليس بجسم ، مع أن هذا ليس معقولا لك ، جاز لى أن أثبت موصوفا بهذه الصفات ، وإن كان هذا غير معقول لى .

١/٧٤

فإن قال الملحد : أنا أنفى الأسماء والصفات .

قيل له : إما أن تقر بأن هذا العالم المشهود مفعول مصنوع ، له صانع فاعله ، أو تقول : إنه قديم أزلى واجب الوجود بنفسه غنى عن الصانع .

(١ — ١) : ساقط من (س) ، (ر) .

(٢) س : ليس جسما .

(٣) لك : زيادة فى (م) .

فإن قلت بالأول فصانعه ، إن قلت : هو جسم [فقـد[1]] وقعت فيما نفيته ، وإن قلت : ليس بجسم ، فقد أثبت فاعلا صانعا للعالم ليس بجسم ، وهذا لا يُعقل في الشـاهد .

فإذا أثبت خالقا فاعلا ليس بجسم ، وأنت لا تعـرف فاعلا إلا جسما ، كان لمنازعك أن يقول : هو حي عليم ليس بجسم ، وإن كان لا يعـرف حيا عليما إلا جسما ، بل لزمك أن تثبت له من الصفات والأسماء ما يناسبه .

وإن قال الملحد : بل هذا العالم المشهود قديم واجب بنفسه غنى عن الصانع ، فقـد أثبت واجبا بنفسه قديمـا أزليا هـو جسم ، حامل للأعراض[2] ، متحيز[3] في الجهات ، تقـوم به الأكوان ، وتحـله الحوادث والحـركات ، وله أبعاض وأجزاء ، فكان ما فر منـه من إثبات جسم قديم قد لزمه مثله وما هو أبعد منه ، ولم يستفد بذلك الإنكار إلا جحـد الخالق ، وتكذيب رسـله ، ومخالفة صريح المعقول ، والضلال المبين الذى هو منتهى ضلال الضالين وكفر الكافرين .

فقـد تبين أن قول[4] مَنْ نفى الصـفات أو شيئا منهـا لأن إثباتها تجسيم قولٌ لا يمكن أحدا أن يسـتدل به ، بل ولا يستدل أحد على تنزيه الرب عن شيء من النقائص بأن ذلك يستلزم التجسيم ، لأنه لا بدّ أن يثبت شيئا يلزمه فيما أثبته نظير ما ألزمه غيره فيما نفاه ، وإذا كان اللازم في الموضعين واحدا ، وما أجاب هو به ، أمكن المنازع له أن يجيب بمثـله ، لم يمكنه أن يثبت شـيئا وينفى شيئا على هـذا

(١) فقد : زيادة في (س) .
(٢) م ، ق ، ر : حامل الأعراض .
(٣) س : متحيزا .
(٤) قول : ساقطة من (ص) ، (ر) ، (س) ، (ط) .

التقدير؛ وإذا انتهى إلى التعطيل المحض كان ما لزمه من تجسيم الواجب[1] بنفسه القديم أعظم من كل تجسيم نفاه ؛ فعلم أن مثل هذا الاستدلال على النفى بما يستلزم التجسيم لا يُسمن ولا يغنى من جوع .

١/٧٥
الجواب لأهل المقام الثانى من وجوه
الأول

/ وأما الجواب لأهل المقام الثانى — وهم محققو النفاة الذين يقولون : السمع لم يدل إلا على الإثبات ، ولكن العقل دل على النفى[2] — فجوابهم من وجوه :

أحدها — أن يقال : نحن فى هذا المقام مقصودنا أن العقل الذى به يعلم صحة السمع لا يستلزم النفى المناقض للسمع ، وقد تبين أن الأنبياء لم يدعوا الناس بهذه الطريق المستلزمة للنفى ، طريقة الأعراض ، وأن الذين آمنوا بهم وعلموا صدقهم لم يعلموه بهذه الطريق ؛ وحينئذ فإذا قُدِّر أن معقولكم خالف السمع لم يكن هذا المعقول أصلا فى السمع[3] ، ولم يكن السمع قد ناقض المعقول الذى عُرِفت به صحته ، وهذا هو المطلوب .

وإذا قلتم : نحن لم نعرف صحة السمع إلا بهذه الطريق ، أو قلتم : لا نعرف السمع إلا بهذه الطريق .

قيل لكم : أما شهادتكم على أنفسكم بأنكم لم تعرفوا السمع إلا بهذه الطريق ، فقد شهدتم على أنفسكم بضلالكم وجهلكم بالطرق[4] التى دعت بها الأنبياء أتباعهم[5] ،

(١) س ، ر ، ص : التجسيم للواجب .
(٢) ذكر ابن تيمية مقامين لمن ينازع فى القول بأن الأنبياء لم يدعوا الناس إلى إثبات الصانع بطريق الأعراض ، وبأن ما استلزم الحادث فهو حادث ، وذلك فى ص ١٠٠ من هذا الكتاب ، وشرح هناك المقام الأول (١٠٠ — ١٠٣) ، وتكلم عن المقام الثانى (ص ١٠٣ — ١٠٤) ثم ذكر وجوها فى الجواب عن المسلك الأول أو المقام الأول (ص ١٠٤ — ١٣٠) وهو يجيب هنا عن المقام الثانى بالوجوه التالية .
(٣) س ، ص ، ط : أصلا للسمع .
(٤) س : بالطريق .
(٥) س ، ر ، ص ، ط : لأتباعهم .

وإذا كنتم لا تعرفون تلك الطرق فأنتم جهّال بطرق الأنبياء، وبما بيّنوا به إثبات الصانع وتصديق رسـله ، فلا يجوز لكم حينئذ أن تقولوا : إن صدقهم لا يعرف إلا بمعقول يناقض المنقول عنهم .

وأما إذا قلتم : لا يمكن أن يعرف الله إلا بهـذه الطريق ، فهذه شهادة زور وتكذيب بما لم تحيطوا بعلمـه، ونفى لا يمكنكم معرفته[1] ، فمن أين تعرفون أن جميع بنى آدم من الأنبياء وأتباع الأنبياء لا يمكنهم أن يعرفوا الله إلا بإثبات الأعراض وحدوثها ولزومها للجسم، وامتناع حوادث لا أول لهـا، أو بنحو[2] هـذا الطريق؟ وهل الإقدام على هذا النفى إلا من قول مَن هو أجهل[3] الناس وأضلهم وأبعدهم عن معرفة طرق العلم وأدلته ، والأسباب التى بها يعرف الناس مالم يعرفوه، وهذا النفى قاله كثير من الجهمية والمعتزلة ومن اتبعهم، وهذه حاله ، وهذا النفى عمدة هؤلاء.

الثانى الوجه الثانى : أن يُقال لهم : بل صدق الرسول يعلم بطرق متعددة لا تحتاج إلى هذا النفى، كما أقر بذلك جمهور النظّار، حتى إن مسألة حدوث العالم اعترف بها أكابر النظار من المسـلمين وغير المسلمين ، حتى أن[4] موسى بن ميمون صاحب / «دلالة الحائرين»[5] ، وهو فى اليهود كأبى حامد الغزالى فى المسلمين، يمزج الأقوال ٧٦/١

(١) ونفى لا يمكنكم معرفته : كذا فى كل النسخ ، ولعل الصواب : ونفى لما لا يمكنكم معرفته .

(٢) ر ، م ، ق، ص ، ط : أو نحو .

(٣) ر ، ص ، ط : من أجهل .

(٤) إن : ساقطة من (س) ، (د) ، (ص) ، (ط) .

(٥) هو موسى بن ميمون بن يوسف بن إسحاق ، أبو عمران القرطبى ، طبيب وفيلسوف يهودى ، ولد وتعلم فى قرطبه ، وتظاهر بالإسلام وحفظ القرآن وتفقه بالمالكية ، ودخل مصر فعاد إلى يهوديته ، وكان فيها رئيسا روحيا لليهود . ولد سنة ٥٢٩ هـ وتوفى سنة ٦٠١ ودفن بطبرية فى فلسطين ، له تصانيف كثيرة ، منها «دلالة الحائرين» و «الفصول فى الطب» . انظر ترجمته فى : طبقات الأطباء، ص ٥٨٢ ؛ تاريخ الحكماء، ص ٣١٧ – ٣١٩ ؛ بروكلمان : Brock. 1: 644 (489); S. 1: 893. وفيه : ولد سنة ٥٣٤ . وانظر الاعلام ٨/ ٢٨٤ . وانظر المقدمة التى كتبها محمد زاهد الكوثرى لكتاب « المقدمات الخمس والعشرون ... من دلالة الحائرين » ط . القاهرة ، سنة ١٣٦٩ ©

النبوية بالأقوال الفلسفية ويتأولها عليها ، حتى الرازى وغيره من أعيان النظار اعترفوا بأن العلم بحدوث العالم لايتوقف على الأدلة العقلية ، بل يمكن معرفة صدق الرسول قبل العلم بهذه المسألة ، ثم يعلم حدوث العالم بالسمع ، فهؤلاء اعترفوا بإمكان كونها سمعية ، فضلا عن وجوب كونها عقلية ، فضلا عن كونها أصلا للسمع ، فضلا عن كونها لا أصل للسمع سواها .

وأيضا فقد اعترف أئمة النظار(١) بطرق متعددة لا يتوقف شيء منها على نفي الجسم ولا نفي الصفات .

الثالث

الوجه الثالث : [أن يقال](٢) : إذا كانت(٣) الرسل والأنبياء قد اتبعهم أمم لا يحصى عددهم إلا الله من غير أن يعتمدوا على هذه الطريق ، وهم يخبرون أنهم علموا صدق الرسول يقينا لا ريب فيه ، وظهر [منهم](٤) من أقوالهم وأعمالهم ما يدل على أنهم عالمون بصدق الرسول ، متيقنون لذلك ، لا يرتابون فيه ، وهم عددهم كثير أضعاف أضعاف أضعاف أى تواتر قدر ، فعلم أنهم لم يجتمعوا ويتواطأوا على هذا الإخبار الذى يخبرون به عن أنفسهم — علم قطعا أنه حصل لهم علم يقيني بصدق الرسول من غير هذه الطريقة المستلزمة لنفى شيء من الصفات .

الرابع

الوجه الرابع : أن نبين فساد هذه الأقوال المخالفة لنصوص الأنبياء ، وفساد طرقها التى جعلها أصحابها براهين عقلية ، كما سيأتى إن شاء الله .

(١) م ، ق : أئمة النظر .
(٢) أن يقال : ساقطة من (م) ، (ق) .
(٣) ب : كان .
(٤) منهم : ساقطة من (م) فقط .

الخامس

الوجه الخامس : أن نبين أن الأدلة العقلية الصحيحة البيِّنة التى لا ريب فيها ، بل العلوم الفطرية الضرورية ، توافق ما أخبرت به الرسل لا تخالفه ، وأن الأدلة العقلية الصحيحة جميعها موافقة للسمع ، لا تخالف شيئا من السمع ، وهذا — ولله الحمد — قد اعتبرته فيما ذكره عامة الطوائف ، فوجدتُ كل طائفة من طوائف النظّار أهل العقليات لا يذكر أحد منهم فى مسألة ما دليلا صحيحا يخالف ما أخبرت به الرسل ، بل يوافقه ، حتى الفلاسفة القائلين بقدم العالم كأرسطو وأتباعه : ما يذكرونه / من دليل صحيح عقلى ، فإنه لا يخالف ما أخبرت به الرسل ، بل يوافقه ، وكذلك سائر طوائف النظّار من أهل النفى والإثبات ، لا يذكرون دليلا عقليا فى مسألة إلا والصحيح منه موافق لا مخالف .

٧٧/١

وهذا يعلم به أن المعقول الصريح ليس مخالفا لأخبار الأنبياء على وجه التفصيل ، كما نذكره إن شاء الله فى موضعه ، ونبين أن من خالف الأنبياء فليس لهم عقل ولا سمع ، كما أخبر الله عنهم بقوله تعالى : ﴿ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ * وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ * فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقًا لِّأَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾[1] [سورة الملك : ٨ — ١١] .

ثم نذكر وجوها أُخر لبيان فساد هذا الأصل الذى يتوسّل به أهل الإلحاد إلى رد ما قاله الله ورسوله فنقول :

(١) هنا تنتهى التخريجة فى نسخة (س) والتى بدأت ص (٧٩) بعبارة « فإن قول نحن إنما نقدم على السمع ... الخ » .

الوجه الرابع

الوجه الرابع[1]

أن يقال : العقل إما أن يكون عالماً بصدق الرسول ، وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر ، وإما أن لا يكون عالماً بذلك .

فإن لم يكن عالماً امتنع التعارض عنده إذا كان المعقول معلوما له ، لأن المعلوم لا يعارضه المجهول ، وإن لم يكن المعقول معلوما له لم يتعارض مجهولان .

وإن كان عالماً بصدق الرسول امتنع — مع هذا — أن لا يعلم ثبوت ما أخبر به في نفس الأمر . غايته أن يقول : هذا لم يخبر به ، والكلام ليس هو فيما لم يخبر به ، بل إذا علم أن الرسول أخبر بكذا ، فهل يمكنه — مع علمه بصدقه فيما أخبر وعلمه أنه أخبر بكذا — أن يدفع عن نفسه علمه بثبوت المُخْبَر ، أم يكون علمه بثبوت مُخْبَره لازما له لزوما ضروريا ، كما تلزم[2] سائر العلوم لزوما ضروريا لمقدماتها ؟

وإذا كان كذلك فإذا قيل له في مثل هذا : لا تعتقد ثبوت ما علمت أنه أخبر به لأن هذا الاعتقاد ينافي ما علمت به أنه صادق ؛ كان حقيقة الكلام : لا تصدقه في هذا الخبر / لأن تصديقه يستلزم عدم تصديقه ، فيقول[3] : وعدم تصديقي له فيه هو عين اللازم المحذور ، فإذا قيل : لا تصدقه لئلا يلزم أن لا تصدقه ، كان كما لو قيل : كذِّبه لئلا يلزم أن تكذبه . فيكون المنهي عنه هو المخوف المحذور من فعل المنهي عنه ، والمأمور به هو المحذور من ترك المأمور به ، فيكون واقعاً في المنهي عنه ، سواء أطاع أو عصى ، ويكون تاركا للمأمور [به[4]] سواء أطاع

٧٨/١

(١) هذا هو الوجه الرابع في الرد على قانون التأويل ، وقد بدأ الوجه الثالث ص ٧٥ .

(٢) م ، ق ، د : يلزم .

(٣) م ، ق : ويقول .

(٤) به : ساقطة من (م) ، (ق) .

أو عصى ، ويكون وقوعه فى المخوف المحذور على تقـدير الطاعة لهذا الآمر الذى أمره بتكذيب ما تيقن أن الرسـول أخبر به أعجل وأسـبق منه على تقـدير المعصية ، والمنهى عنه على هذا التقدير هو التصديق ، والمأمور به هو التكذيب ، وحينئذ فلا يجـوز النهى عنه ، سـواء كان محذورا أو لم يكن ، فإنه إن لم يكن محذورا لم يجـز أن ينهى عنـه ، وإن كان محذورا فلابد منـه على التقديرين ، فلا فائدة فى النهى عنه ، بل إذا كان عدم التصديق هو المحذور كان طلبه ابتداء أقبح من طلب غيره لئـلا يُفضى إليه ، فإن من أمر بالزنا كان أمره أقبح من أن يأمر[1] بالخلوة المفضية إلى الزنا .

فهكذا حال من أمر الناس أن لا يصدقوا الرسول فيما علموا أنه أخبر به ، بعد علمهم أنه رسول الله ؛ لئلا يفضى تصديقهم له إلى عدم تصديقهم له ، بل إذا قيل له : لا تصدقه فى هذا ، كان هذا أمراً له بما يناقض ما علم به صدقه ، فكان أمراً له بما يوجب أن لا يثق بشىء من خبره ، فإنه متى جوّز كذبه أو غلطه فى خبر جوّز ذلك فى غيره .

ولهـذا آل الأمر بمن يسلك هـذا الطريق[2] إلى أنهـم لا يستفيدون من جهة الرسول شيئا من الأمور الخبرية المتعلقة بصفات الله تعالى وأفعاله ، [بل[3]] وباليوم الآخر عند بعضهم ، لاعتقادهم أن هذه فيها ما يُرَدّ بتكذيب أو تأويل وما لا يرد ، وليس لهم قانون يرجعون إليه فى هذا [الأمر[4]] من جهة الرسالة ، بل هذا يقول : ما أثبته عقلك فأثبته ، وإلا فلا ، وهذا يقول : ما أثبته كشفك فأثبته ، وإلا فلا ؛

(١) م ، ق ، ر ، ص ، ط : يأمره .
(٢) س : بمن سلك هذه الطريق .
(٣) بل : زيادة فى (س) .
(٤) الأمر : زيادة فى (ر) .

فصار وجود الرسول صلى الله عليه وسلم عندهم كعدمه فى المطالب الإلهية وعلم الربوبية، بل وجوده — على قولهم — أضر من عدمه ، لأنهم لم يستفيدوا من جهته / شيئا ، واحتاجوا إلى أن يدفعوا ماجاء به : إما بتكذيب، وإما بتفويض ، ١/ ٧٩
وإما بتأويل ، وقد بُسط[1] هذا فى غير هذا الموضع .

فإن قالوا : لا يتصور أن[2] يعلم أنه أخبر بما ينافى العقل ، فإنه منزّه عن ذلك ، وهو ممتنع عليه .

قيل لهم : فهذا إقرار منكم بامتناع معارضة الدليل العقلى للسمعى[3] .

فإن قالوا : إنما أردنا معارضة ما يُظن أنه دليل وليس بدليل أصلا ، أو يكون دليلا ظنيا لتطرق الظن إلى بعض مقدماته : إما فى الإسناد ، وإما فى المتن ، كإمكان كذب المخبر أو غلطه ، وكإمكان[4] احتمال اللفظ لمعنيين فصاعدا .

قيل : إذا فسرتم الدليل السمعى بما ليس بدليل فى نفس الأمر ، بل اعتقاد[5] دلالته جهل ، أو بما يظن أنه دليل وليس بدليل ؛ أمكن أن يفسر الدليل العقلى المعارض للشرع بما ليس بدليل فى نفس الأمر ، بل اعتقاد[5] دلالته جهل ، أو بما يظن أنه دليل .

وحينئذ فمثل هذا — وإن سمّاه أصحابه براهين عقلية أو قواطع عقلية ، وهو ليس بدليل فى نفس الأمر ، أو دلالته ظنية — إذا عارض ما هو دليل

(١) م (فقط) : وقد بسطت .
(٢) س : أن نعلم .
(٣) م ، ق : للسمع .
(٤) د ، ص ، ط : ولإمكان ، (س) : وإمكان .
(٥) م : (فقط) : بل باعتقاد .

سمعي يستحق أن يسمى دليـــلا لصحة مقدّماته ، وكونها معلومة ؛ وجب تقديم الدليل السمعي عليه بالضرورة واتفاق العقلاء .

فقد تبين أنهـم بأى شىء فسّروا جنس الدليل الذى رجّحـوه أمكن تفسـير الجنس الآخر بنظيره وترجيحه كما رجّحوه ، وهـذا لأنهم وضعوا وضعا فاسـدا ، حيث قدّموا ما لا يستحق التقـديم لا عقلا ولا سمعا ، وتبـيّن بذلك أن تقـديم الجنس على الجنس باطل ، بل الواجب أن ينظر فى عين الدليلين المتعارضين ، فيقدّم ما هو القطعى منهما ، أو الراجح[1] إن كانا ظنيين ، سـواء كان هو السمعى أو العقلى ، ويبطل هذا الأصل الفاسد الذى هو ذريعة إلى الإلحاد .

الوجـــه الخـامس

الوجه الخامس

أنه إذا علم صحة السمع ، وأن ما أخبر به الرسول فهو حق ، فإما أن يُعلم أنه أخبر بمحل النزاع ، أو يُظن أنه أخبر به ، أو لا يُعلم ولا يُظن[2] .

١/٨٠

/ فإن عُلم أنه أخبر به امتنع أن يكون فى العقل ما ينافى المعلوم بسمع أو غيره ، فإن ما عُلم ثبوته أو انتفاؤه لا يجوز أن يقوم دليل يناقض ذلك .

وإن كان مظنونا أمكن أن يكون فى العقل علم بنفيه ، وحينئذ فيجب تقديم العلم على الظن ، لا لكونه معقولا أو مسموعا ، بل لكونه علما ، كما يجب تقديم ما عُلم بالسمع على ما ظُن بالعقل ، وإن كان الذى عارضه من العقل ظنيا ، فإن تكافآ وقف الأمر ، وإلا قُدّم الراجح .

وإن لم يكن فى السمع علم ولا ظن فلا معارضة حينئذ ؛ فتبين أن الجزم بتقديم العقل مطلقا خطأ وضلال .

(١) م ، ق : والراجح .
(٢) س : فإما أن نعلم ... أو نظن أنه أخبر به أو لا نعلم ولا نظن .

الوجه السادس

الوجــه السـادس

أن يُقـال : إذا تعارض الشرع والعقل وجب تقـديم الشرع ؛ لأن العقل مصدِّق للشرع فى كل ما أخبر به ، والشرع لم يصدِّق العقل فى كل ما أخبر به ، ولا العلم بصدقه موقوف على كل ما يخبر به العقل .

مهمة العقـل

ومعلوم أن هذا إذا قيل أوجه من قولهم، كما قال بعضهم : يكفيك من العقل أن يُعلمك صدق الرسول ومعانى كلامه . وقال بعضهم : العقل متولٍّ، ولِّى الرَّسول ثم عزل نفسه ، لأن العقل دل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم يجب تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر .

والعقل يدل على صدق الرســول دلالة عامة مَطلقة . وهــذا كما أن العامى إذا علم عين المفتى ودل غيره عليه وبيّن له أنه عالم مفتٍ ، ثم اختلف العامى الدال والمفتى وجب على المستفتى أن يقدِّم قول المفتى ، فإذا قال له العامى : أنا الأصل فى علمك بأنه مفت ، فإذا قدمت قولَه على قولى عند التعارض قدحْتَ فى الأصل الذى به علمت أنه مُفْتٍ (١) ، قال له المسـتفتى : أنت لمـا شهدت بأنه مفت ، ودللت على ذلك ، شهدت بوجوب تقليــده دون تقليدك ، كما شهد به دليلك ، وموافقتى لك فى هذا العـلم المعين لا يستلزم أنى أوافقك فى العلم بأعيان المسائل ، وخطؤك فيما خالفت فيه المفتى الذى هو أعلم منـك لا يستلزم خطاك فى علمك بأنه مفت ، وأنت إذا علمت أنه مفت باجتهاد واسـتدلال ، ثم خالفته / باجتهاد واستدلال كنت مخطئا فى الاجتهاد والاستدلال الذى [خالفت به من يجب عليك

١/٨١

(١) م ، ق ، ر ، ص ، ط : أنه .

تقليده واتباع قوله ، وإن لم تكن مخطئا فى الاجتهاد والاستدلال الذى] [1] به علمت أنه عالم مفت يجب عليك تقليده . هـذا مع علمه بأن المفتى يجـوز عليه الخطأ [2] ، والعقل يعلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم معصوم فى خبره عن الله تعالى، لا يجوز عليـه الخطأ ، فتقديمـه قول المعصوم على ما يخالفه من اسـتدلاله العقلى أولى من تقديم العامى قول المفتى على قوله الذى يخالفـه [3] .

وكذلك أيضا إذا علم الناس وشهدوا أن فلانا خبير بالطب أو بالقيافة [4] أو الخرص أو تقويم السلع ونحو ذلك ، وثبت عند الحاكم أنه عالم بذلك دونهم ، أو أنه أعلم منهـم بذلك [5] ، ثم نازع الشهود الشاهدون لأهل العلم بالطب والقيافة والخـرص والتقويم [أهل العلم بذلك، وجب تقديم قول أهل العلم بالطب والقيافة والخرص والتقويم] [6] على قـول الشهود الذين شهدوا لهم ، وإن قالوا : نحن زكّينا هؤلاء ، وبأقوالنا [7] ثبتت أهليتهم، فالرجوع فى محل النزاع إليهم دوننا يقدح فى الأصل الذى ثبت به قولهم .

كما قال بعض الناس : أن العقل مزكّى الشرع ومعـدّله ، فإذ قُـدّم الشرع عليه كان قدحا فيمن زكّاه وعدّله ، فيكون قدحا فيه .

---

(١) مابين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق) .

(٢) س : الخطاء .

(٣) س ، و ، ص ، ط : خالفه .

(٤) م ، ق ، ص ، ط : وبالقيافة .

(٥) ط ، ز : أو أنهم أعلم منهم بذلك ؛ ص : أو أنه أعلم بذلك منهم .

(٦) مابين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق)، وسقطت كلمة « قول » فى هذه العبارة من (د) [وذكرت بهامش ورقة ٤١ من (ص)، وبهامش ص ٣٤ من (ط)] .

(٧) م ، ق : بأقوالنا .

قيل لهم : أنتم شهدتم بما علمتم من أنه من أهل العلم بالطب أو التقويم أو الخرص أو القيافة ونحو ذلك، وأن قوله فى ذلك مقبول دون قولكم ، فلو قدّمنا قولكم عليه فى هذه المسائل لكان ذلك قدحا فى شهادتكم وعلمكم بأنه أعلم منكم بهذه الأمور، وإخباركم بذلك لا ينافى قبول قوله دون أقوالكم فى ذلك ، إذ يمكن إصابتكم فى قولكم : هو أعلم منا ، وخطؤكم فى قولكم : نحن أعلم ممن هو أعلم منا فيما ينازعنا[1] فيه من المسائل التى هو أعلم بها منا ، بل خطؤكم فى هذا أظهر .

والإنسان قد يعلم أن هذا أعلم منه بالصناعات كالحراثة والنساجة[2] والبناء والخياطة وغير ذلك من الصناعات ، وإن لم يكن عالما بتفاصيل تلك الصناعة ، فإذا تنازع هو وذلك الذى هو أعلم منه لم يكن تقديم قول الأعلم منه فى موارد النزاع قدحا فيما علم به أنه أعلم منه .

٨٢/١ / ومن المعلوم أن مباينة الرسول صلى الله عليه وسلم لذوى العقول أعظم من مباينة أهل العلم بالصناعات العلمية والعملية[3] والعلوم العقلية الاجتهادية كالطب والقيافة والخرص والتقويم لسائر الناس ، فإن من الناس من يمكنه أن يصير عالما بتلك الصناعات العلمية والعملية[4] كعلم أربابها [بها][5]، ولا يمكن مَنْ لم يجعله الله رسولا إلى الناس أن يصير بمنزلة من جعله الله تعالى رسولا إلى الناس، فإن

---

(١) م ، ق ، ر ، س ، ط : تنازعنا .

(٢) م ، ق ، ر ، س : السباحة ، وفى « ط » كتب فى الأصل : السياحة ، وفى الهامش : السباحة أى العوم فى الماء .

(٣) س ، ر ، س ، ط : بالصناعات العملية .

(٤) س ، ر ، س ، ط : العملية والعلمية .

(٥) بها : ساقطة من (م) ، (ق) .

النبوة لا تنال بالاجتهاد ، كما هو مذهب أهل الملل ، وعلى قول من يجعلها مكتسبة من أهل الإلحاد من المتفلسفة وغيرهم فإنها عندهم أصعب الأمور ، فالوصول إليها أصعب بكثير من الوصول إلى العلم بالصناعات والعلوم العقلية .

وإذا كان الأمر كذلك فإذا علم الإنسان[1] بالعقل أن هذا رسول الله ، وعلم أنه أخبر بشيء ، ووجد في عقله ما ينازعه في خبره — كان عقله يوجب عليه أن يسلم موارد النزاع إلى من هو أعلم به منه ، وأن لا يقدم رأيه على قوله ، ويعلم أن عقله قاصر بالنسبة إليه ، وأنه أعلم بالله تعالى وأسمائه وصفاته واليوم الآخر منه ، وأن التفاوت الذي بينهما في العلم بذلك أعظم من التفاوت الذي بين العامة وأهل العلم بالطب[2] .

فإذا كان عقله يوجب أن ينقاد لطبيب يهودي فيما أخبره[3] به من مقدرات من الأغذية والأشربة والأضمدة والمسهلات ، واستعمالها على وجه مخصوص ، مع ما في ذلك من الكلفة والألم ، لظنه أن هذا أعلم بهذا مني ، وأني إذا صدقته كان ذلك أقرب إلى حصول الشفاء لي ، مع علمه بأن الطبيب يخطئ كثيرا ، وأن كثيرا من الناس لا يشفى بما يصفه الطبيب ، بل قد[4] يكون استعماله لما يصفه سببا في هلاكه ، ومع هذا [فهو[5]] يقبل قوله ويقلده ، وإن كان ظنه واجتهاده يخالف وصفه ، فكيف حال الخلق مع الرسل عليهم الصلاة والسلام[6] ؟ ! .

---

(١) م ، ق ، و ، ص ، ط : الرجل .

(٢) س : وأهل الطب .

(٣) س ، و ، ص ، ط : فيما يخبره به .

(٤) قد : ساقطة من (س) ، (و) ، (ص) ، (ط) .

(٥) فهو : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٦) م ، ق : والتسليم .

والرسل صادقون مصدقون[1] لايجوز أن يكون خبرهم على خلاف ما أخبروا به قط، والذين[2] يعارضون أقوالهم بعقولهم عندهم من الجهل والضلال ما لا يحصيه إلا ذو الجلال، فكيف يجوز أن يعارض مالم يخطىء قط بما لم يصب فى معارضته[3] له قط ؟ .

١/ ٨٣ / فإن قيل : فالشهود إذا عدّلوا شخصا ثم عاد ذلك المعـدّل فكذّبهم[4] كان تصديقه فى جرحهم جرحا فى طريق تعديله .

قيل : ليس هذا وزان مسألتنا؛ فإن المعدّل إما أن يقول : هم فسّاق لايجوز قبول شهادتهم، وإما أن يقول: هم فى هذه الشهادة [المعيّنة[5]] أخطأوا أو كذبوا، فإن جرّحهم مطلقا كان نظير هذا أن يكون الشرع قد قدح فى دلالة العقل مطلقا، وليس الأمر كذلك ، فإن الأدلة الشرعية لاتقدح فى جنس الأدلة العقلية .

وأما إذا قـدح فى شهادة معينة من شهادات مزكّيه ، وقال : إنهم أخطأوا فيها ، فهذا لا يعارض تزكيتهم له باتفاق العقـلاء ، فإن المزكّى للشاهد ليس من شرطه أن لا يغلط، ولا يلزم من خطئه فى شهادة معينة خطؤه فى تعديل من عدّله ، وفى غير ذلك من الشهادات .

وإذا قال المعدّل المزكّى فى بعض شهادات معدّله ومزكّيه : قد أخطأ فيها ، لم يضره هذا باتفاق العقـلاء ، بل الشاهد العدل[6] قـد تُرَد شهادته لكونه خصما ،

(١) م ، ق : مصدقون .
(٢) م ، ق : وأن الذين .
(٣) م ، ق : معارضة .
(٤) س ، ر ، ص ، ط ، كذبهم .
(٥) المعينة : ساقطة من (م) ، (ق) .
(٦) م ، ق : المعدل .

أو ظنينا لعداوة أو غيرها(١) ، وإن لم يقـدح ذلك فى سائر شهاداته ، فلو تعارضت شهادة المعدِّل والمعـدَّل وردت شهادة المعدِّل لكونه خصما أو ظنينا لم يقدح ذلك فى شهادة الآخر وعدالته ، فالشرع إذا خالف العقل فى بعض موارد النزاع ونسبه فى ذلك إلى الخطأ والغلط ، لم يكن ذلك قدحا فى كل ما يعلمه العقل ، ولا فى شهادته له بأنه صادق مصدوق .

ولو قال المعدَّل : إن الذى عدَّلنى كذب فى هذه الشهادة المعينة ، فهذا(٢) أيضا ليس نظـيرًا لتعارض(٣) العقل والسـمع ، فإن الأدلة(٤) السمعية لا تدل على أن أهـل العقول(٥) الذين حصلت لهم شُبه(٦) خالفوا بها الشرع تعمَّدوا الكذب فى ذلك .

وهب أن الشخص الواحد والطائفة المعينة قد تتعمد الكذب ، لكنّ(٧) جنس الأدلة المعارضة لا توصف بتعمد الكذب .

وأيضا فالشاهد إذا صرَّح بتكذيب معدِّليه لم يكن تكذيب المعـدَّل من عدَّله فى قضية معينة مستلزما للقدح فى تعديله ، لأنه يقول : كان عدلا حين زكَّانى ، ثم طرأ عليه الفسق ، فصار يكذب بعـد ذلك ، ولا ريب أن العُدول / إذا عدَّلوا شخصا ، ثم حدث ما أوجب فسقهم ؛ لم يكن ذلك قادحا فى تعديلهم الماضى ، كما لا يكون قادحا فى [غير ذلك من(٨)] شهاداتهم .

١/٨٤

(١) م ، ق ، ر ، ص ، ط : وغيرها .
(٢) م (فقط) : هذا .
(٣) م (فقط) : نظير تعارض .
(٤) م ، ق ، ر ، ص ، ط : الدلالة .
(٥) م ، ق : المعقول .
(٦) م (فقط) شبهة .
(٧) م (فقط) : ولكن .
(٨) ما بين المعقوفين ساقط من (م) ، (ق) .

فتبين أن تمثيل معارضة الشرع للعقل بهذا ليس فيه حجة على تقديم آراء العقلاء على الشرع بوجه من الوجوه .

وأيضا فإذا سُلِّم أن هذا نظير تعارض الشرع والعقل فيقال : من المعلوم أن الحاكم إذا سمع جرح المعدِّل وتكذيبه لمن عدَّله فى بعض ما أخبر به لم يكن هذا مقتضيا لتقديم قول الذين زكُّوه ، بل يجوز أن يكونوا صادقين فى تعديله ، كاذبين فيما كذَّبهم فيه ، ويجوز أن يكونوا كاذبين فى تعديله ، وفى هذا ، يجوز أن يكونوا كاذبين فى تعديله ، صادقين فى هذا ، سواء كانوا متعمدين للكذب أو مخطئين ، وحينئذ فالحاكم يتوقف حتى يتبين له الأمر ، لا يرد قول الذين عدَّلوه بمجرد معارضته لهم ؛ فلو كان هذا وزان تعارض العقل والشرع لكان موجب ذلك الوقف دون تقديم العقل .

الوجه السابع

الوجه السابع

أن يقال : تقديم المعقول على الأدلة الشرعية [(1)] ممتنع متناقض ، وأما تقديم الأدلة الشرعية [(1)] فهو ممكن مؤتلف ، فوجب الثانى دون الأول ، وذلك لأن كون الشىء معلوما بالعقل ، أو غير معلوم بالعقل ، ليس هو صفة لازمة لشىء من الأشياء ، بل هو من الأمور النسبية الإضافية ، فإن زيدا قد يعلم بعقله ما لا يعلمه بكر بعقله ، وقد يعلم الإنسان فى حال بعقله [(2)] ما يجهله فى وقت آخر .

والمسائل التى يقال [إنه [(3)]] قد تعارض فيها العقل والشرع جميعها مما اضطرب فيه العقلاء ، ولم يتفقوا فيها على أن موجب العقل كذا ، بل كل من العقلاء

(١-١) : ساقط من نسخة (ق) فقط .
(٢) س : تعقله .
(٣) إنه : فى (س) فقط .

يقول : إن العقل أثبت، أو أوجب، أو سوّغ[1] ما يقول الآخر : إن العقل نفاه، أو أحاله، أو منع منه، بل [قد[2]] آل الأمر بينهم إلى التنازع فيما يقولون إنه من العلوم الضرورية ، فيقول هذا : نحن نعلم بالضرورة العقلية ما يقول الآخر : إنه غير معلوم بالضرورة العقلية .

كما يقول أكثر العقلاء : نحن نعلم بالضرورة العقلية امتناع رؤية مرئى / من غير معاينة ومقابلة ، ويقول طائفة من العقلاء : إن ذلك ممكن . ١/٨٥

ويقول أكثر العقلاء : إنّا نعلم أن حدوث حادث بلا سبب حادث ممتنعٌ ، ويقول طائفة من العقلاء : إن ذلك ممكن .

ويقول أكثر العقلاء : إن كون الموصوف عالماً بلا علم قادراً بلا قدرة حياً بلا حياة ممتنع فى ضرورة العقل ، وآخرون ينازعون فى ذلك .

ويقول أكثر العقلاء : إن كون الشيء الواحد أمراً نهيًا خبراً ممتنع فى ضرورة العقل، وآخرون ينازعون فى ذلك .

ويقول أكثر العقلاء : إن كون العقل والعاقل والمعقول، والعشق والعاشق والمعشوق، والوجود والموجود[3]، والوجوب والعناية أمرًا واحدا، هو[4] ممتنع فى ضرورة العقل ، وآخرون ينازعون فى ذلك .

ويقول جمهور العقلاء: إن الوجود ينقسم إلى واجب وممكن وقديم ومحدَث، وإن لفظ الوجود يعمهما ويتناولهما[5] ، وإن هذا معلوم بضرورة العقل، ومن الناس من ينازع فى ذلك .

(١) م ، ق ، د ، س ، ط : شرع .
(٢) قد : زيادة فى (س) ، (د) ، (ط) .
(٣) والموجود : زيادة فى (م) فقط .
(٤) هو : ليست فى (س) .
(٥) م ، ق : يعمها ويتناولها .

ويقول جمهور العقلاء: إن حدوث الأصوات المسموعة من العبد [بالقرآن][1] أمر معلوم بضرورة العقل ، ومن الناس من ينازع فى ذلك .

وجمهور العقلاء يقولون: إثبات موجودين ليس أحدهما مباينا للآخر ولا داخلا فيه ، أو إثبات موجود ليس بداخل العالم ولا خارجه معلوم الفساد بضرورة العقل ، ومن الناس من نازع فى ذلك .

[وجمهور العقلاء يعلمون أن كون نفس الإنسان هى العالمة بالأمور العامة الكليـة ، والأمور الخاصة الجزئية معلوم بضرورة العقل ، ومن الناس من نازع فى ذلك[2]] ، وهذا باب واسع .

فلو قيل بتقديم العقل على الشرع ، وليست العقول شيئا واحدا بيِّنا بنفسه ، ولا عليه دليل معلوم للناس ، بل فيها هـذا الاختلاف والاضطراب ؛ لوجب أن يحال الناس على شيء لاسبيل إلى ثبوته ومعرفته ، ولا اتفاق للناس عليه[3] .

وأما الشرع فهو فى نفسه قول الصادق[4] ، وهذه صـفة لازمة له ، لا تختلف باختلاف أحوال الناس ، والعلم بذلك ممكن ، ورد الناس إليه ممكن ، ولهذا جاء التنزيل برد الناس عند التنازع إلى الكتاب والسنة ، كما قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [سورة النساء : ٥٩]. فأمر الله تعالى المؤمنين عند التنازع بالرد إلى الله والرسول ، وهذا

١ / ٨٦

(١) بالقرآن : ساقطة من (م) ، (ق) ، (ر) ، (ص) ، (ط) وهى فى هامش (س) .
(٢) مابين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق) .
(٣) س : ولا اتفق الناس عليه ؛ ر ، ص ، ط : ولا اتفاق الناس عليه .
(٤) ر : صادق .

يوجب تقديم السمع، وهذا هو الواجب، إذ لو رُدوا إلى غير ذلك من عقول الرجال وآرائهم ومقاييسهم وبراهينهم لم يزدهم هـذا الرد إلا اختلافا واضطرابا، وشكا وارتيابا.

ولذلك قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [سورة البقرة: ٢١٣]. فأنزل الله الكتاب حاكما بين الناس فيما اختلفوا فيه، إذ لا يمكن الحكم بين الناس فى موارد النزاع والاختـلاف على الإطلاق إلا بكتاب منزّل من السماء، ولا ريب أن بعض الناس قد يعلم بعقله ما لا يعلمه غيره، وإن لم يمكنه بيان ذلك لغـيره، ولكن ما عُلِم بصريح العقـل لا يُتَصوَّر أن يعارضه الشرع ألبتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط.

وقد تأملتُ ذلك فى عامة ما تنازع الناسُ فيه، فوجدت ماخالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسـدة يُعلم بالعقل بطلانها، بل يُعلم بالعقـل ثبوت نقيضها الموافق للشرع.

وهذا تأملته فى مسائل الأصول الكبار كمسائل التوحيد والصفات، ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك، ووجدت مايعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذى يقال إنه يخالفه: إما حديث موضوع، أو دلالة ضعيفة، فلا يصلح أن يكون دليلا لو تجرد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول؟

ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول بل بمحارات[١] العقول، فلا يخبرون بمـا يعلم العقلُ انتفاءه، بل يخبرون بمـا يعجز العقل عن معرفته.

(١) ر، ص، ط: بمجازات. والمحارات هى ما حارت العقول فى فهمه.

والكلام على هذا على وجه التفصيل مذكور في موضعه ؛ لأن أدلة نفاة الصفات والقدر ونحو ذلك ، إذا تدبرها العاقل[1] الفاضل وأعطاها حقها من النظر العقلي ، علم بالعقل فسادها وثبوت نقيضها ، كما قد بيّناه في غير هذا الموضع .

الوجه الثامن

الوجه الثامن

١/٨٧

أن يُقال : المسائل التي يقال : إنه [قد][2] تعارض فيها العقل والسمع / ليست من المسائل البيّنة المعروفة بصريح العقل ، كمسائل الحساب والهندسة والطبيعيات الظاهرة والإلهيات البيّنة ونحو ذلك ، بل لم ينقل أحد بإسناد صحيح عن نبينا صلى الله عليه وسلم شيئا من هذا الجنس ، ولا في القرآن شيء من هذا الجنس ؛ ولا يوجد ذلك إلا في حديث مكذوب موضوع يعلم أهل النقل أنه كذب ، أو في دلالة ضعيفة غلط المستدل بها على الشرع .

فالأوّل : مثل حديث عرق الخيل الذي كذّبه بعض الناس على أصحاب حمّاد ابن سلمة ، وقالوا : إنه كذّبه بعضُ أهل البدع ، واتهموا بوضعه محمد بن شجاع الثلجي[3] ، وقالوا : إنه وضعه ورمى به بعض أهل الحديث ليقال عنهم إنهم يروون مثل هذا ، وهو الذي يُقال في متنه : « إنه خلق خيلا فأجراها ، فعرقت ، فخلق

(١) م (فقط) : العقل .
(٢) قد : ساقطة من (م) ، (ق) .
(٣) هو محمد بن شجاع الثلجي البغدادي أبو عبد الله ، فقيه العراق في وقته من أصحاب أبي حنيفة ، وكان فيه ميل إلى الاعتزال ، واحتج لفقه أبي حنيفة بالحديث وقواه به ، وله مؤلفات منها : « النوادر » و « المضاربة » و « الرد على المشبهة » ولرجال الحديث فيه مطاعن كما نقل الفتني عن ابن عدي أنه كان يضع أحاديث في التشبيه ينسبها إلى المحدثين . انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٢/١٨٤ ؛ تهذيب التهذيب ٩ / ٢٢٠ ؛ الجواهر المضية ٢ / ٦٠ ، ٤٣٨ ؛ ميزان الاعتدال ٣ / ٧١ ؛ تاريخ بغداد ٥ / ٣٥٠ ؛ الوافي بالوفيات ٣ / ١٤٧ — ١٤٨ ؛ الفهرست لابن النديم ، ص ٢٠٦ — ٢٠٧ ، تذكرة الموضوعات ، ص ٢٩١ ؛ لسان الميزان ٦/٦٩٢ ؛ الأعلام ٧ /٢٨ .

نفسه من ذلك العرق[1] » تعالى الله عن فرية المفترين وإلحاد الملحدين ؛ وكذلك حديث نزوله عشية عرفة إلى الموقف على جمل أورق ، ومصافحته للركبان ، ومعانقته للشاة ، وأمثال ذلك : هى أحاديث مكذوبة موضوعة باتفاق أهل العلم ، فلا يجوز لأحد أن يُدخل هذا وأمثاله فى الأدلة الشرعية .

والثانى : مثل الحديث الذى فى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يقول الله تعالى : عبدى مرضتُ فلم تعدنى ، فيقول : رب كيف أعودك وأنت رب العالمين ؟ فيقول : أما علمت أن عبدى فلانا مرض ، فلو عدتَه لوجدتَنى عنده ، عبدى جُعْتُ فلم تطعمنى ، فيقول : رب كيف أطعمك وأنت رب العالمين ؟ فيقول : أما علمت أن عبدى فلانا جاع ، فلو أطعمتَه لوجدت ذلك عندى[2] » .

---

(١) أورد السيوطى هذا الحديث ضمن الأحاديث الموضوعة فى اللآلىء المصنوعة ١/٣ عن الحاكم عن أبى هريرة قال : قيل يارسول الله مم ربنا ؟ قال : من ماء مرور لا من أرض ولا من سماء ، خلق خيلا فأجراها فعرقت ، فخلق نفسه من ذلك العرق . ثم ذكر السيوطى قول الحاكم بأنه موضوع ، واتهم بوضعه محمد بن شجاع الثلجى ، قال الحاكم : ولا يضع مثل هذا مسلم ، زاد السيوطى : « ولا عاقل » ، ثم نقل كلام الذهبى عن ابن شجاع . وذكر ابن عراق هـذا الحديث فى تنزيه الشريعة ١/١٤٣ ، وذكره محمد بن طاهر الهندى الفتنى فى تذكرة الموضوعات ، ص ٢٩١ .

(٢) ورد هذا الحديث فى صحيح مسلم بألفاظ مختلفة ٤ / ٩٩٠ (كتاب البر والصلة ، باب فضل عيادة المريض) من حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أبى رافع عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله عز وجل يقول يوم القيامة : يا ابن آدم مرضت فلم تعدنى ، قال : يارب كيف أعودك وأنت رب العالمين ؟ قال : أما علمت أن عبدى فلانا مرض فلم تعده ؟ أما علمت أنك لو عدته لوجدتنى عنده ... ؟ » الخ . وفى مسند أحمد ٢ / ٤٠٤ (ط . الحلبى) وفيه « حدثنا عبد الله حدثنا أبى حدثنا موسى بن داود قال حدثنا بن لهيعة عن عبيد الله بن أبى جعفر عن سعيد بن أبى سعيد عن أبيه عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم ... الحديث » .

فإنه لا يجوز لعاقل أن يقول : إن دلالة هذا الحديث مخالفة لعقل ولا سمع[(١)] ،
إلا من يظن أنه قد دل على جواز المرض والجوع على الخالق سبحانه وتعالى ،
ومن قال هذا [فقد كذب[(٢)]] على الحديث . [ومن قال إن هذا ظاهر الحديث[(٣)]]
أو مدلوله أو مفهومه فقد كذب ، فإن الحديث قد فسره المتكلم به ، وبيّن مراده
بيانًا زالت به كل شبهة ، وبيّن فيه أن العبد هو / الذى جاع وأكل ومرض وعاده[(٤)] ١/٨٨
العوّاد ، وأن الله سبحانه لم يأكل ولم يُعَد .

بل غير هذا الباب من الأحاديث ، كالأحاديث المروية فى فضائل الأعمال
على وجه المجازفة ، كما يُروى مرفوعا : « أنه مَنْ صلّى ركعتين فى يوم عاشوراء
يقرأ فيهما بكذا وكذا كُتب له ثواب سبعين نبيا[(٥)] » ونحو ذلك ، هو عند أهل الحديث
من الأحاديث الموضوعة ، فلا يُعْلَم حديث واحد يخالف العقل أو السمع الصحيح
إلا وهو عند أهل العلم[(٦)] ضعيف ، بل موضوع ، بل لا يُعْلَم حديث صحيح
عن النبيّ صلى الله عليه وسلم فى الأمر والنهى أجمع المسلمون على تركه ، إلا أن
يكون له حديث صحيح يدل على أنه منسوخ ، ولا يُعلم عن النبى صلى الله عليه وسلم

---

(١) م ، ق : لسمع ولا عقل .
(٢) فقد كذب : ساقطة من (م) ، (ق) .
(٣) مابين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق) ، (د) ، (ص) ، (ط) .
(٤) س (فقط) : يجوع ويأكل ويمرض ويعوده .
(٥) ذكر محمد بن طاهر الهندى فى تذكرة الموضوعات ص ٤٣ الحديث التالى « (من صلى) يوم عاشوراء أربعين ركعة بعد الظهر، فى كل ركعة آية الكرسى عشر مرات ، والإخلاص إحدى عشرة مرة ، والمعوذتين خمس مرات . وقال : إنه موضوع . وفى اللآلئ : « فضل أربع ركعات بالفاتحة والإخلاص خمسين مرة يوم عاشوراء » . وقال إنه موضوع . وانظر : الفوائد المجموعة ، ص ٤٧ .
(٦) س ، ر : أهل الحديث .

حديث صحيح أجمع المسلمون على نقيضه ، فضـلا عن أن يكون نقيضه معـلوماً بالعقل الصريح البيِّن لعـامة العقلاء ، فإن ما يُعـلم بالعقل الصريح البيِّن أظهـر ممـا لا يُعلم إلا بالإجماع ونحوه من الأدلة السمعية .

فإذا لم يوجد فى الأحاديث الصحيحة ما يُعـلم نقيضه بالأدلة الخفية كالإجماع ونحوه، فأن لا يكون فيها ما يُعلم نقيضه بالعقل الصريح الظاهر أولى وأحرى، ولكن عامة موارد التعارض هى من الأمور الخفية المشتبهة التى يحار فيها كثير من العقلاء، كمسائل أسماء الله وصفاته وأفعاله ، وما بعد الموت من الثواب والعقاب والجنـة والنار والعرش والكرسى، وعامة ذلك من أنباء الغيب التى تَقْصُر عقول أكثر العقلاء عن تحقيق معرفتها بمجـرّد رأيهم ، ولهـذا كان عامة الخائضين فيها بمجـرّد رأيهم إما متنازعين مختلفين ، وإما حَيَارى متهوّكين ، وغالبهـم يرى أن إمامه أحذق فى ذلك منه .

ولهذا تجدهم عند التحقيق مقلدين لأئمتهم فيما يقولون [إنه[1]] من العقليات المعـلومة بصريح العقـل ، فتجد أتبـاع أرسطوطاليس يتبعونه فيما ذكره من المنطقيات والطبيعيات والإلهيات ، مع أن كثيراً منهم قـد يرى بعقـله نقيض[2] ما قاله أرسطو، وتجده لحسن ظنه به يتوقف فى مخالفته، أو ينسب النقص فى الفهم إلى نفسه، مع أنه يعلم أهل العقل المتصفون بصريح العقل أن فى المنطق من الخطأ / البيِّن ما لا ريب فيه ؛ كما ذكر فى غير هذا الموضع . ٨٩/١

(١) إنه : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٢) ص، ط : نقيض .

وأما كلامه وكلام أتباعه: كالإسكندر الأفروديسي[(١)]، وبرقلس[(٢)]، وثامسطيوس[(٣)]، والفارابي[(٤)]، وابن سينا، والسهروردي المقتول[(٥)]، وابن رشد الحفيد، وأمثالهم في الإلهيات، فما فيه من الخطأ الكثير والتقصير العظيم ظاهر لجمهور عقلاء بني آدم، بل في كلامهم من التناقض مالا يكاد يُستقصى.

---

(١) م، ق، ر، ص، ط: الأفريديوسي؛ س: الأفريدوسي. والصواب ما أثبته. والإسكندر الأفروديسي Alexander of Aphrodisias من أعظم شراح أرسطو، ولد في أفروديسيا من أعمال آسيا الصغرى، وتولى تدريس الفلسفة الأرسطية في أثينا ما بين سنتي ١٩٨، ٢١١ م.

انظر: تاريخ الفلسفة اليونانية ليوسف كرم، ص ٣٢، ط. القاهرة، ١٩٥٨. وانظر ترجمته ومصنفاته في: طبقات الأطباء ١/١٠٥ — ١٠٧؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢٥٢ — ٢٥٣؛ الملل والنحل ٢/١٠٣٧ — ١٠٤٠. وقد نشر له الدكتور عبد الرحمن بدوي بعض مقالاته في كتابه «أرسطو عند العرب».

(٢) م، ق: برقليس. وبرقلس Proclus هو آخر وأشهر ممثلي الأفلاطونية الجديدة، ولد بالقسطنطينية سنة ٤١٢ م. وتلقى الفلسفة في الإسكندرية ثم في أثينا حيث صار زعيم مدرستها الفلسفية، وقد كان برقلس من القائلين بقدم العالم، توفى سنة ٤٨٥ م. ترجم له ابن النديم في الفهرست (ص ٢٥٢) وذكر مصنفاته. وأورد الشهرستاني في الملل والنحل ٢/١٠٢٥ — ١٠٣٢ أدلته على قدم العالم. وقد نشر الدكتور عبد الرحمن بدوي رسالة له في قدم العالم (مع رسائل أخرى) في كتابه «الأفلاطونية المحدثة عند العرب»، القاهرة، ١٩٥٥.

(٣) م، ق: وثامسيطوس؛ ر، ص، ط: وثاه سطيوس؛ س: وثامسطيوس. وثامسطيوس Themistius من شراح أرسطو مع أنه كان أفلاطونيا محدثا. ولد سنة ٣١٧ م. وعاش في القسطنطينية وأيد الإمبراطور جوليان في العمل على بعث الوثنية وتوفى سنة ٣٨٨ م.

انظر: يوسف كرم، المرجع السابق ص ٣٠٣. وانظر ترجمته والكلام عن آرائه ومصنفاته في: الفهرست لابن النديم، ص ٢٥٣؛ ابن القفطي، ص ١٠٧؛ الملل والنحل ٢/١٠٣٣ — ١٠٣٦. وقد نشر له الدكتور عبد الرحمن بدوي مقالة وشطرا من شرحه لمقالة (اللام) في كتابه «أرسطو عند العرب».

(٤) سبقت ترجمته، ص ١٠ ت ١.

(٥) سبقت ترجمته، ص ١١ ت ١.

وكذلك أتباع رؤوس المقالات التى ذهب إليها من ذهب من أهـل القبلة ، وإن كان فيها مافيها من البدع المخالفة للكتاب والسـنة وإجماع سـلف الأمة ، ففيها أيضا من مخالفة العقل الصريح مالا يعلمه إلا الله ، كأتباع أبى الهذيل العلاف[1] ، وأبى إسحاق النظام[2] ، وأبى القاسم الكعبى[3] ، وأبى على وأبى هاشم[4] ، وأبى الحسين البصرى[5] ، وأمثالهم .

وكذلك أتباع من هو أقرب إلى السنة من هؤلاء ، كاتباع حسين النجار[6] ،

---

(١) أبو الهذيل محمـد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدى المشهور بالعلاف ، من أئمـة المعتزلة ، ولد بالبصرة سنة ١٣٥ هـ . وكف بصره فى آخر عمره ، وتوفى سنة ٢٢٦ أو ٢٢٧ أو ٢٣٥ . انظر عنه : لسان الميزان ٥/٤١٣ — ٤١٤ ؛ وفيات الأعيان ٣/٣٩٦ — ٣٩٨ ؛ تاريخ بغداد ٣/٣٦٦ — ٣٧٠ ؛ نكت الهميان ، ص ٢٧٧ ؛ أمالى المرتضى ١/١٢٤ ؛ دائرة المعارف الإسلامية ، مقال كاراده فو ؛ الأعلام ٧/٣٥٥ .

(٢) إبراهيم بن سيار بن هانىء ، ويعرف بالنظام ، توفى سنة ٢٣١ وقيل سنة ٢٢١ هـ . يعد أعظم شيوخ المعتزلة وإليه تنسب فرقة النظامية . وانظر ترجمته والكلام على مذهبه فى كتاب « إبراهيم بن سيار النظام » للدكتور محمـد عبد الهـادى أبى ريدة ، القاهرة ، ١٣٦٥/١٩٤٦ . وانظر أيضا : الملل والنحل ١/٧٧ — ٧٨ ؛ الفرق بين الفرق ص ٧٩ — ٩١ ؛ تاريخ بغداد ٦/٩٧ ؛ أمالى المرتضى ١/١٣٢ ؛ خطط المقريزى ١/٣٤٦ ؛ اللباب فى تهذيب الأنساب ٢/٢٣٠ ؛ الأعلام ١/٣٦ .

(٣) سبقت ترجمته ، ص ٨١ ت ٤ .

(٤) سبقت ترجمتهما ، ص ٨١ ت ٢ ، ٣ .

(٥) سبقت ترجمته ، ص ٩٤ ت ٤ .

(٦) هو الحسين بن محمـد بن عبد الله النجار ، لم أقف على تاريخ مولده ووفاته ، ويذكر ابن النديم فى الفهرست (ص ١٧٩) أنه مات بسبب العلة التى أصابته عندما أفحمه النظام فى جدال جرى بينهما ، فيكون بذلك معاصرا للنظام الذى توفى حوالى سـنة ٢٣١ على الأرجح . وينقل الشهرستانى عن الكعبى قوله : إن النجار كان يقول إن البارى تعالى بكل مكان وجودا لا على معنى العلم والقدرة .

وانظر عنه وعن النجارية : مقالات الإسلاميين ١/١٣٥ — ١٣٦ ، ١٣٧ ، ٢٨٣ — ٢٨٥ ، ٢/٤١٥ — ٤١٦ ؛ الملل والنحل ١/١٣٨ — ١٤١ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ١٢٦ — ١٢٧ ؛ أصول الدين لابن طاهر ، ص ٣٣٤ ؛ اللباب لابن الأثير ٣/٢١٥ ؛ التبصير فى الدين ، ص ٦١ — ٦٢ ؛ الفهرست لابن النديم ، ص ١٧٩ ؛ الأعلام ٢/٢٧٦ ع

وضرار بن عمرو ، مثل[1] أبي عيسى محمد بن عيسى برغوث[2] الذي ناظر أحمد ابن حنبل ، ومثل حفص الفرد[3] الذي [كان] يناظر[4] الشافعي . وكذلك أتباع متكلمي أهل الإثبات كأتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كُلّاب[5] ، وأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن كَرّام[6] ، وأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري وغيرهم .

---

(١) م ، ق : ضرار بن عمرو مثل . . . ؛ ر ، ص ، ط : ضرار بن عمرو ومثل . . . وهو ضرار بن عمرو القاضي ؛ قال عنه ابن حجر (لسان الميزان ٣/٢٠٣) : « معتزلي جلد له مقالات خبيثة » . والضرارية يشبهون النجارية في الكثير من أقوالهم فهم ينفون الصفات ويقولون بخلق الله لأفعال العباد ويبطلون القول بالتولد ، ولكنهم ينكرون القول بوجوب المعرفة بالعقل قبل ورود السمع .

وانظر عنه وعن فرقته : الملل والنحل ١/١٤٢ — ١٤٤ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ١٢٩ — ١٣٠ ؛ أصول الدين ، ص ٣٣٩ — ٣٤٠ ؛ التبصير في الدين ، ص ٦٢ — ٦٣ ؛ مقالات الإسلاميين ١/٢٨١ — ٢٨٢ ، ٢/٤٠٧ — ٤٠٨ ؛ التنبيه والرد للملطي ، ص ٤٣ .

(٢) م ، ق : ابن غوث ، وهو خطأ . وهو أبو عيسى محمد بن عيسى برغوث ، عاصر أحمد بن حنبل . لم أجد فيما بين يدي من المراجع شيئا عن تاريخ مولده ووفاته ، ولكن ذكرت كتب الفرق الكثير من آرائه ومذهبه . فالأشعري يذكر آراءه في المقالات ١/٢٨٤ — ٢٨٥ ومنها : أنه كان يزعم أن الأشياء المتولدة فعل الله بإيجاب الطبع ، وأنه كان يقول في التوحيد بقول المعتزلة إلا في باب الإرادة والجود ، وأنه كان يخالفهم في القدر ويقول بالإرجاء ، وأنه كان يقول : إن الله لم يزل متكلما بمعنى أنه لم يزل عاجزا عن الكلام ولكن كلام الله محدث مخلوق .

انظر عنه وعن مذهبه : الملل والنحل ١/١٤١ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ١٢٦ — ١٢٧ ؛ التبصير في الدين ، ص ٦٢ ؛ الفصل في الملل والنحل ٣/٢٢ ؛ الإنتصار للخياط ، ص ٩٨ ؛ دائرة المعارف الإسلامية مادة (البرغوثية) ؛ المنية والأمل لابن المرتضى ص ٤٦ ؛

Watt (W.M.), Free will, pp. 110-111, 128-129, London, 1949.

(٣) م (فقط) : حفص القرد . وهو خطأ . كان متابعا لضرار بن عمرو في أكثر آرائه وعندهما أن الله عالم قادر على معنى أنه ليس بجاهل ولا عاجز ، وجوزا حصول الفعل بين فاعلين ، وأن الله يقلب الأعراض أجساما .

انظر عنه وعن آرائه : مقالات الإسلاميين ١/٢٨١ — ٢٨٢ ؛ الملل والنحل ١/١٤٢ — ١٤٤ ؛ الفرق بين الفرق ، ص ١٢٩ — ١٣٠ ؛ أصول الدين للبغدادي ، ص ٣٣٩ — ٣٤٠ ؛ الفهرست لابن النديم ص ١٨٠ ؛ لسان الميزان ٢/٣٣٠ — ٣٣١ .

(٤) م ، ق : الذي ناظر .

(٥) ابن كلاب سبقت ترجمته ، ص ١٣ ت ٢ .

(٦) س (فقط) : وأبي محمد عبد الله بن كرام ، وابن كرام سبقت ترجمته ، ص ١٣ ت ٤ .

بل هذا موجود فى أتباع أئمة الفقهاء وأئمة شيوخ العبادة، كأصحاب أبى حنيفة والشافعى ومالك وأحمد وغيرهم ، تجد أحدهم دائما يجد فى كلامهم مايراه هو باطلا، وهو يتوقف فى رد ذلك، لاعتقاده أن إمامه أكمل منه عقلا وعلما [(١) ودينا، هـذا مع علم كل من هؤلاء أن متبوعه ليس بمعصوم ، وأن الخطأ جائز عليـه (١)]، ولا تجـد أحدا من هؤلاء يقول : إذا تعارض قولى وقـول متبوعى قدمت قولى مطلقا ، لكنه إذا تبين له أحيانا الحق فى نقيض قول متبوعه ، أو أن (٢) نقيضه أرجح منه قدمه ، لاعتقاده أن الخطأ جائز عليه .

فكيف يجوز أن يقال : إن فى كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة الثابتة عنه ما يعلم زيد وعمرو بعقله أنه باطل؟ وأن يكون كل من اشتبه عليه شىء مما أخبر به النبى صلى الله عليه وسلم قدم رأيه على نص الرسول صلى الله عليه وسلم فى أنباء الغيب التى ضـل فيها عامة من دخل فيهـا بمجـرد رأيه ، بدون الاستهداء بهـدى الله ، والاستضاءة بنور الله الذى أرسل به رسله وأنزل به كتبه، مع علم كل أحد بقصوره / وتقصيره فى هذا الباب، وبما وقع فيه من أصحابه وغير أصحابه من الاضطراب ؟ ٩٠/١

ففى الجملة : النصوص الثابتة فى الكتاب والسنة لا يعارضها معقول بين (٣) قط، ولا يعارضها إلا ما فيـه اشـتباه واضـطراب ، وما علم أنه حق ، لا يعارضـه ما فيه اضطراب واشتباه لم يعلم أنه حق .

بل نقول قولا عاما كليا : إن النصوص الثابتة عن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يعارضها قط صريح معقول ، فضـلا عن أن يكون مقدما عليها، وإنمـا الذى

(١ — ١) : ساقط من (م) ، (ق) .
(٢) م ، ق : وأن .
(٣) بين : ساقطة من (ق) فقط .

يعارضها شُبَه وخيالات ، مبناها على معان متشابهة وألفاظ مجملة ، فمتى وقع الاستفسار والبيان ظهر أن ما عارضها شبه سوفسطائية ، لا براهين عقلية .

ومما يوضح هذا :

الوجه التاسع

الوجه التاسع

وهو أن يُقال[1] : القول بتقديم الإنسان لمعقوله على النصوص النبوية قول لا ينضبط ، وذلك لأن[2] أهل الكلام والفلسفة الخائضين المتنازعين فيما يسمُّونه عقليات ، كُلٌّ منهم يقول : إنه يعلم بضرورة العقل [[3] أو بنظره ما يدَّعى الآخر أن المعلوم بضرورة العقل[3]] أو بنظره نقيضه .

وهذا من حيث الجملة معلوم ؛ فالمعتزلة ومن اتبعهم من الشيعة يقولون : إن أصلهم المتضمن نفى الصفات والتكذيب بالقدر — الذى يسمونه التوحيد والعدل — معلوم بالأدلة العقلية القطعية ، ومخالفوهم من أهل الإثبات يقولون : إن نقيض ذلك معلوم بالأدلة القطعية العقلية .

بل الطائفتان ومن ضاهاهما يقولون : إن [علم[4]] الكلام المحض هو ما أمكن علمه بالعقل المجرد بدون السمع ، كمسألة الرؤية والكلام وخلق الأفعال ، وهذا هو الذى يجعلونه قطعيا ، ويؤثِّمون المخالف فيه .

وكُلٌّ من طائفتى النفى والإثبات فيهم من الذكاء والعقل والمعرفة ماهم متميزون به على كثير من الناس ؛ وهذا يقول : إن العقل الصريح دل على النفى ، والآخر يقول : العقل الصريح دل على الإثبات .

---

(١) س : أن نقول .
(٢) س ، ر ، ص ، ط : أن .
(٣—٣) : ساقط من (م) ، (ق) .
(٤) علم : زيادة فى (س) فقط .

وهم متنازعون فى المسائل التى دلت عليها النصوص ، كمسائل الصفات والقدر .

وأما المسائل المولَّدة كمسألة الجوهر الفرد وتماثل الأجسام وبقاء الأعراض وغير ذلك ففيها من النزاع بينهم ما يطول استقصاؤه ، وكل منهم يدعى فيها القطع العقلى .

ثم كل من كان عن السنة أبعد كان التنازع / والاختلاف بينهم فى معقولاتهم أعظم ، فالمعتزلة أكثر اختلافا من متكلمة أهـل الإثبات ، وبين البصريين والبغداديين منهم من النزاع مايطول ذكره . والبصريون أقرب إلى السنة والإثبات من البغداديين ، ولهذا كان البصريون يثبتون كون البارئ سميعا بصيرا مع كونه حيًّا عليما قديرا ، ويثبتون له الإرادة ، ولا يوجبون الأصلح فى الدنيا ، ويثبتون خبر الواحد والقيـاس ، ولا يؤثِّمـون المجتهدين ، وغير ذلك . ثم بين المشايخية[1] والحسينية — أتباع أبى الحسين البصرى — من التنازع ماهو معروف .

٩١/١

وأما الشيعة فأعظم تفرقا واختلافا من المعتزلة ، لكونهم أبعد عن السنة منهم ، حتى قيل : إنهم يبلغون اثنتين[2] وسبعين فرقة .

وأما الفلاسفة فلا يجمعهم جامع ، بل هم أعظم اختلافا من جميع طوائف المسلمين واليهود والنصارى . والفلسفة التى ذهب إليها الفارابى وابن سينا إنما هى فلسفة المشّائين أتبـاع أرسطو صاحب التعاليم ، وبينه وبين سلفه من النزاع والاختلاف ما يطول وصفه ، ثم بين أتباعه من الخـلاف مايطول وصفه . وأما سائر طوائف الفلاسفة ، فلو حُـكى اختلافهم فى علم الهيئة وحده لكان أعظم من اختلاف كل طائفة من طوائف أهـل القبلة ، والهيئة علم رياضى حسابى هـو

(١) لم أجد فرقة من الفرق تدعى المشايخية ، ويبدو أن ابن تيمية يشير إلى مشايخ المعتزلة البغداديين الذين خالفهم أبو الحسين البصرى . وانظر : اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازى ، ص ٤٥ ؛ الملل والنحل ١٠٧٨/١ . وانظر أيضا : المعتمد فى أصول الفقه لأبى الحسين البصرى (ط . دمشق ، ١٩٦٤/١٣٨٤) الفهرست : مادة شيوخكم (المعتزلة) ، شيوخنا البغداديون .

(٢) س ، ر ، ص ، ط : ثنتين .

من أصح علومهم ، فإذا كان هـذا اختلافهم فيه فكيف باختلافهم فى الطبيعيات أو المنطق ؟ فكيف بالإلهيات ؟ .

واعتبر هذا بمـا ذكره أرباب المقالات عنهم فى العلوم الرياضية والطبيعية ، كما نقـله الأشعرى [عنهم][1] فى كتابه فى « مقالات غير الإسلاميين » ، وما ذكره القاضى أبو بكر[2] عنهم فى كتابه فى « الدقائق » ، فإن فى ذلك من الخـلاف عنهم أضعاف ما ذكره الشهرستانى[3] وأمثـاله ممن يحـكى مقالاتهم ، فكلامهم فى العـلم الرياضى — الذى هـو أصح علومهم العقلية — قد اختلفوا فيه اختلافا لا يكاد يحصى ، ونفس الكتاب الذى اتفق عليه جمهورهم — وهو كتاب «المجسطى» لبطليموس[4] — / فيه قضايا كثيرة لا يقوم عليهـا دليل صحيح ، وفيه قضايا ينازعه غيره فيها ، وفيه قضايا مبنية على أرصاد منقولة عن غيره تقبل الغلط والكذب .

٩٢/١

وكذلك كلامهـم فى الطبيعيات فى الجسم ، وهـل هو مركب من المـادة والصورة ، أو الأجزاء التى لاتنقسم ، أو ليس بمركب لا من هذا ولا من هذا ؟

وكثير من حذّاق النظّار حار فى هذه المسائل ، حتى أذكياء الطوائف كأبى الحسين البصرى ، وأبى المعـالى الجوينى ، وأبى عبـد الله [بن] الخطيب[5] — حاروا فى مسألة الجوهر الفرد ، فتوقفوا فيها تارة ، وإن كانوا قد يجزمون بها أخرى ، فإن الواحد من هؤلاء تارة يجـزم بالقولين المتناقضين فى كتابين أو كتاب

---

(١) عنهم : ساقطة من (م) ، (ق) .

(٢) الباقلانى سبقت ترجمته ص ٢ ت ٩ .

(٣) الشهرستانى سبقت ترجمته ص ٥ ت ٢ .

(٤) بطليموس القلوذى العـالم المشهور صاحب كتاب المجسطى فى الفلك إمام فى الرياضة . كان فى أيام اندرياسيوس وفى أيام أنطميوس من ملوك الروم وبعـد أبرقس بمائتين وثمانين سنة . فأما كتاب المجسطى فهو ثلاث عشرة مقالة . وأول من عنى بتفسيره وإخراجه إلى العربية يحيى بن خالد بن برمك .
انظر عنه : تاريخ الحكماء ص ٩٥ — ٩٨ ؛ طبقات الأطباء ص ٣٥ — ٣٨ ؛ الفهرست لابن النديم ، ص ٢٦٧ — ٢٦٨ ؛ خطط المقريزى ١٥٤/١ . وانظر منهاج السنة ١٢٧/١ .

(٥) م ، ق : وأبى عبد الله الخطيب .

واحد ، وتارة يحار فيها ، مع دعواهم أن القول الذى يقولونه قطعى برهانى عقلى لايحتمل النقيض .

وهـذا كثير فى مسائل الهيئة ونحـوها من الرياضيات ، وفى أحكام الجسم وغيره من الطبيعيات ، فمـا الظن بالعلم الإلهى ؟ وأساطين الفلسفة يزعمون أنهم لايصلون فيه إلى اليقين ، وإنمـا يتكلمون فيه بالأَوْلى والأحرى والأخلق .

وأكثر الفضلاء العارفين بالكلام والفلسفة، بل وبالتصوف، الذين لم يحققوا ما جاء به الرسول تجدهم فيه حيارى، كما أنشد الشهرستانى فى أول كتابه لمـا قال : « قد أشار إلىَّ مَنْ إشارته غُنْم ، وطاعته حتم ، أن أجمع له[(١] من مشكلات الأصول، ما أشكل على ذوى العقول، ولعله استسمن ذا وَرَم، ونفخ فى غير ضَرَم،[(١)] لعمرى :

لقد طفت فى تلك المعاهد كلها وسـيَّرتُ طرفى بين تلك المعالم
فـلم أر إلا واضـعا كفَّ حائرٍ على ذَقَنٍ ، أو قارعا سِنَّ نادم[(٢)] »

وأنشد أبو عبـد الله الرازى فى غير موضـع من كتبه مثـل كتاب « أقسام اللذات[(٣)] » لمـا ذكر أن هذا العلم أشرف العـلوم ، وأنه ثلاث مقامات : العـلم بالذات ، والصفات ، والأفعال ، وعلى كل مقام عقدة ، فعلم الذات عليه عقدة :

(١ — ١) : فى نهاية الأقدام للشهرستانى (ص ٣) بدلا من " له من مشكلات الاصول ... الخ " عبارة " له مشكلات الأصول ، وأحل له ما انعقد من غوامضها على أرباب العقول لحسن ظنه بى أنى وقفت على نهايات النظر . وفزت بغايات مطارح الفكر ، ولعله استسمن ذا ورم ، ونفخ فى غير ضرم لعمرى : وبعد ذلك أورد البيتين وأولهما : لقد طفت » .

(٢) فى جميع النسخ : لعمرى لقد طفت ... البيتان ، والصحيح ما أثبتناه كما فى نهاية الاقدام ، ص ٣ . فى هامش (ص ، ط) كتب مايلى : " قوله : لقـد طفت .. البيتان رد عليـه الفقير محمد بن إسماعيل الأمير عفى الله عنهما فقال :

لعلك أهملت الطواف بمعهد * الرسول ومن لاقاه من كل عالم
فما حار من يهـدى بهدى محمد * ولست تراه قارعا سن نادم .

كذا بخط الأمير رحمـه الله تعالى على الأصل » . والبيتان والرد عليهما من بحر الطويل .

(٣) م (فقط) : أقسام الذات .

هل الوجود هو الماهية أو زائد على الماهية ؟ وعلم الصفات عليه عقدة : هل الصفات زائدة على الذات أم لا ؟ وعلم الأفعال عليه عقدة : هل الفعل مقارن للذات أو متأخر عنها ؟ / ثم قال « ومن الذى وصل إلى هذا الباب ، أو ذاق من هذا الشراب ؟ ثم أنشد :

٩٣/١

نهاية إقدام العقول عقال ... وأكثر سعى العالمين ضلال

وأرواحنا فى وحشة من جسومنا ... وحاصل دنيانا أذى ووبال

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا ... سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا (١)

لقد تأملت الطرق الكلامية ، والمناهج الفلسفية ، فما رأيتها تشفى عليلا ، ولا تروى غليلا . ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن ، اقرأ (٢) فى الإثبات : ﴿ الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ [سورة طه : ٥] ، ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ [فاطر : ١٠] واقرأ (٣) فى النفى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾ [طه : ١١٠] ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [مريم : ٦٥] ، ومن جرب مثل تجربتى ، عرف مثل معرفتى (٤) .

(١) م ، ق ، ر ، ص ، ط : قال وقالوا .

(٢) م ق : أقرأ .

(٣) م ، ق : وأقرأ .

(٤) لم أجد هذا النص فيما بين يدى من كتب الرازى سواء المطبوع منها والمخطوط . ويذكر ابن تيمية أن الرازى كان يتمثل بهذا النص فى كتابه « أقسام اللذات » . وهذا الكتاب مخطوط بالهند ولم يذكره بروكلمان ضمن مؤلفات الرازى . وكثيرا ما يذكر ابن تيمية هذا النص فى كتبه . انظر مثلا مجموع فتاوى ابن تيمية (ط . الرياض) ٤/٧١ ؛ الفرقان بين الحق والباطل ؛ ص ٩٧ من مجموعة الرسائل الكبرى ط . صبيح ؛ معارج الوصول ، ص ١٨٥ من المجموعة السابقة .

وكان ابن أبى الحديد [البغدادى][1] من فضلاء الشيعة المعتزلة المتفلسفة ، وله أشعار فى هذا الباب ، كقوله :

فيــك يا أغلوطة الفكــر ... حار أمـــرى وانقضى عمرى

سافرت فيك العقــول ، فما ... ربحت إلا أذى الســفر

فلحى الله الأُولَى زعمـــوا ... أنــك المعـــروف بالنظــر

كذبوا ، إن الذى ذكروا ... خارج عن قوة البشر

هذا مع إنشاده :

وحقك لو أدخلتنى النـار قلت ... للذين[2] بهـا : قد كنت ممن يحبه[3]

وأفنيت عمــرى فى علوم كثيرة ... وما بغيــتى إلا رضاه وقُـــرْبُهُ

أما قلتُـمْ : مَن كان فينا مجاهدا ... سيكرم مَثْــواه ويعذب شِرْبه ؟

أما رد شك ابن الخطيب وزيغه[4] ... وتمويهه فى الدين إذ جَلّ خطبه

وآية حب الصَّبِّ أن يعذب الأسى ... إذا كان من يهوى عليه يَصُبُّه[5]

(١) البغدادى : زيادة فى (س) ، (ط) . وهو أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد ابن الحسين (المدائنى) المعروف بابن أبى الحديد ، له اطلاع واسع فى الأدب وشعره جيد ، من أعيان المعتزلة ، وله شرح نهج البلاغة والسبع العلويات . ولد فى المدائن سنة ٥٨٦ وتوفى ببغداد سنة ٦٥٥ .

انظر ترجمته فى : فوات الوفيات ٢٤٨/١ ؛ البداية والنهاية ١٩٩/١٣ ؛ آداب اللغة ٤٤٢/٣ ؛ معجم المؤلفين ١٠٦/٥ ؛ الأعلام ٦٠/٤ ؛ Bruck, S. III. 507. .

(٢) ر ، ط ، ص : للذى أراه بها ؛ س : للذى بها .

(٣) س : ممن أحبه .

(٤) وزيغه ساقطة من (س) .

(٥) هــذه الأبيات ذكر بعضها ابن شاكر الكتبى فى ترجمته لابن أبى الحديد فى فوات الوفيات ٥١٩/١ مع اختلاف فى بعض الألفاظ وترتيب الأبيات .

[وابن رشد الحفيد يقول فى كتابه الذى صنّفه ردا على أبى حامد فى كتابه المسمّى « تهافت الفلاسفة » فسمّاه « تهافت التهافت » ، ومن الذى قاله فى الإلٰهيات مايعتد به . وأبو الحسن الآمدى فى عامة كتبه هو واقف فى المسائل الكبار يزيّف حجج الطوائف ويبقى حائرا واقفا . والخونجى المصنّف فى أسرار المنطق الذى سمى كتابه « كشف الأسرار » يقول لما حضره الموت : أموت ولم أعرف شيئا إلا أن الممكن يفتقر إلى الممتنع ، ثم قال : الافتقار وصف سلبى ، أموت ولم أعرف شيئا — حكاه عنه التلمسانى وذكر أنه سمعه منه وقت الموت[1]] .

ولهذا تجد أبا حامد — مع فرط ذكائه وتألهه ، ومعرفته بالكلام والفلسفة ، وسلوكه طريق الزهد والرياضة والتصوف — ينتهى فى هذه المسائل إلى الوقف ، /ويحيل فى آخر أمره على طريقة أهل الكشف[2] ، وإن كان بعد ذلك رجع إلى طريقة أهل الحديث ، ومات وهو يشتغل فى صحيح البخارى . ١/٩٤

---

(١) مابين المعقوفتين فى (س) فقط ، وفى (ص) ، (د) ترك الناسخ مكان هذا الكلام بياضا بمقدار أربعة أسطر ، وفى (ط) ترك مكان سطر واحد وكتب بالهامش عبارة « كذا بالأصل » . وذكر حاجى خليفة فى كشف الظنون ١٤٨٦/٢ (ط . استانبول) : كشف الأسرار عن غوامض الأفكار فى المنطق للقاضى أفضل الدين محمد بن ناماور (ابن عبد الملك) الخونجى الشافعى المتوفى ٦٤٩ ﻫ والعبارة التى أوردها ابن تيميه عن الخونجى جاءت أيضا فى كتاب « الرد على المنطقيين » لابن تيمية ، ص ١١٤ . وفى « جهد القريحة » التى ألحقها السيوطى بكتابه « صون المنطق » ص ٢٢٨ .

والخونجى هو محمد بن ناماور (بن عبد الملك) أبو عبد الله الخونجى ، فارسى الأصل ، انتقل إلى مصر وتولى القضاء بها . انظر ترجمته فى : عيون الأنباء ٢ / ١٢٠ ، وفيها أنه توفى فى ٥ رمضان ، سنة ٦٤٦ﻫ . ؛ مفتاح السعادة ١٤٦/١ وفيها أنه (محمد بن بامادرين) ؛ شذرات الذهب ٢٣٦/٥ ؛ ذيل الروضتين ، ص ١٨٢ ؛ الأعلام ٣٤٤/٧ .

(٢) ط : طريقة الكشف . ولقد رجع الغزالى فى آخر عمره إلى طريقة أهل الكشف ، بعد أن فقد ثقته بطرق الفلاسفة والمتكلمين وأهل التعليم الباطنية ، ورأى أن هذه الطريقة هى الوسيلة الموصلة إلى المطلوب كما أخبر بذلك فى كتابه « المنقذ من الضلال » . وانظر خاصة : ص ١٢٢ وما بعدها من « المنقذ » بتحقيق الدكتور عبد الحليم محمود (الطبعة الخامسة سنة ١٣٨٥ ﻫ) .

والحذّاق يعلمون أن تلك الطريقـة التي يحيل عليها لا توصل إلى المطلوب ، ولهذا لمـا بنى على قول النفاة من[1] سلك هـذه الطريق ، كابن عربي وابن سبعين وابن الفارض[2] وصاحب « خلع النعلين »[3] والتلمساني[4] وأمثالهم — وصلوا إلى ما يُعلم فساده بالعقل والدين، مع دعواهم أنهم أئمـة المحققين .

ولهذا تجـد أبا حامد في مناظرته للفلاسـفة إنمـا يبطل طرقهم ولا يثبت طريقة معينة ، بل هـو كما قال : « نناظرهم — يعني مع كلام الأشـعري — تارة بكلام المعتزلة ، وتارة بكلام الكرّامية ، وتارة بطريق الواقفة »[5] ، وهـذه الطريق هي الغالب[6] عليه في منتهى كلامه .

---

(١) م (فقط) : ممن .

(٢) أبو حفص عمر بن علي بن مرشد بن علي ، شرف الدين بن الفارض الحموي الأصل ، المصري المولد والدار والوفاة ، يلقب بسلطان العاشقين، ولد سنة ٥٧٦ هـ ، وتوفي سنة ٦٣٢ .
انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٣ / ١٢٦ — ١٢٧ ؛ ميزان الاعتدال ٢ / ٢٦٦ ؛ شذرات الذهب ٥/١٤٩ — ١٥٣ ؛ لسان الميزان ٤/٣١٧ — ٣١٩ ؛ الأعلام ٥/٢١٦—٢١٧ .
وانظر للأستاذ الدكتور محمد مصطفى حلمي كتاب (ابن الفارض والحب الإلهي) ط . القاهرة ، ١٣٦٤ / ١٩٤٥ ؛ كتاب (سلطان العاشقين) سلسلة أعلام العرب ، مارس ، ١٩٦٣ .

(٣) هو أبو القاسم أحمد بن الحسين بن قَسِيّ ، رومي الأصل ، من بادية شلب ، استعرب وتأدب وقال الشعر ، ثم عكف على الوعظ وكثر مريدوه فادعى أنه المهدي وتسمى بالإمام . ثار على دولة الملثمين واشترك في الأحداث السياسية إلى أن قتل سنة ٥٤٦ هـ . انظر ترجمته في : الحلة السيراء، ص ١٩٩ — ٢٠٢ ؛ الأعلام ١ / ١١٣ — ١١٤ . وكتابه « خلع النعلين » طبع أخيرا ببيروت .

(٤) هو عفيف الدين سـليمان بن عبد الله بن علي الكوفي التلمساني ، انظر ترجمتـه في : فوات الوفيات ١ / ٣٦٣ — ٣٦٦ ، وفيه : « كان كوفي الأصل ، وكان يدعي العرفان، قال قطب الدين اليونيني : رأيت جماعة ينسبونه إلى رقة الدين ، والميل إلى مذهب النصيرية » ؛ البداية والنهاية ١٣/٣٢٦ ؛ النجوم الزاهرة ٨/٢٩ — ٣١ ؛ الأعلام ٣/١٩٣ (وذكر من مؤلفاته شرح مواقف النفري والصواب النفـري) .

(٥) ذكر الغـزالي هذا النص في معرض نقده للفلاسفة فقـال : « فألزمهم تارة مذهب المعتزلة وأخرى مذهب الكرامية وطورا مذهب الواقفية ، ولا أنتهض ذابا عن مذهب مخصوص » . انظر : تهافت الفلاسفة للغزالي ص ٦٨ — ٦٩ بتحقيق سليمان دنيا ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٥ .

(٦) س : الغالبة .

وأما الطريقة النبوية السنية السلفية المحمدية الشرعية فإنما يناظرهم بها من كان خبيرا بهـا وبأقوالهم التي تناقضها ، فيعـلم حينئذ فساد أقوالهم بالمعقول الصريح المطابق للمنقول الصحيح .

وهكذا كل من أمعن في معرفة هـذه الكلاميات والفلسفيات التي تُعارض بهـا النصوص من غير معرفة تامة بالنصوص ولوازمها وكمال المعرفة بمـا فيها وبالأقوال التي تنافيها ، فإنه لا يصل إلى يقين يطمئن إليه ، وإنمـا تفيده الشك والحـيرة .

بل هؤلاء الفضلاء الحذّاق الذين يدّعون أن النصوص عارضها من معقولاتهم ما يجب تقديمه تجدهم حيارى في أصول مسائل الإلهيات، حتى مسألة وجود الرب تعـالى وحقيقته حاروا فيها حيرة أوجبت أن يتناقض هذا ، كتناقض الرازي ، وأن يتوقف هذا ، كتوقف الآمدي [1] ، ويذكرون عدة أقوال يزعمون أن الحق يحصر فيها ، وهي كلها باطلة .

وقـد حُكي عن طائفة من رءوس أهل الكلام أنهم كانوا يقـولون بتكافؤ الأدلة ، وأن الأدلة قد تكافأت من الجانبين ، حتى لا يُعرف الحق من الباطل ، ومعلوم أن هذا إنما قالوه فيما سلـكوه هم من الأدلة .

---

(١) كثيرا ما كان ينتهي الآمدي في المسائل الكبار إلى التوقف وعدم القطع برأي ، يتضح ذلك من موقفه في مسألة النفس حيث قال بعد أن ذكر آراء الفلاسفة : « ... لا سبيل إلى القطع في شيء ممـا قيل من المذاهب في حقيقـة النفس الإنسانية المدركة العاقلة ، وإن كان الحـق غير خارج عنها ، فعليـك بالاجتهاد في تعيينه وإظهاره . هذا ما عندي ولعل عند غيري غيره » (الأبكار ٢ / ٢١١ أ) .

وفي مسألة وحدة الكلام عند الأشعري مع انقسامه إلى أمر ونهي وخبر واستخبار يذكر اعتراض الخصوم على ذلك والردود عليها ، ثم يقول : « ... والحق أن ما ذكروه من الإشكال على القول بوحدة الكلام فمشكل ؛ وعسى أن يكون عند غيري حله » (الأبكار ١ / ٩٨ أ) ؛ وانظر أيضا موقفه من مسألة العلم الحادث في (الأبكار ١ / ١٠ أ) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٦٠٣ علم الكلام ج

١/٩٥ /وقد حُكِى[1] لى أن بعض الأذكياء — وكان قد قرأ على شخص هو إمام بلده ومن أفضل أهل زمانه فى الكلام والفلسفة، وهو ابن واصل الحموى[2] — أنه قال: « أضطجع على فراشى، وأضع الملحفة على وجهى، وأقابل بين أدلة هؤلاء وأدلة هـؤلاء حتى يطلع الفجر، ولم يترجح عندى شىء ». ولهذا انتهى أمره إلى كثرة النظر فى الهيئة، لكونه تبين له فيه من العلم ما لم يتبين له فى العلوم الإلٰهية.

ولهذا تجد كثيرا من هؤلاء لما لم يتبين له[3] الهدى فى طريقه نكص على عقبيه[4]، فاشتغل باتباع شهوات الغى فى بطنه وفرجه أو رياسته وماله ونحو ذلك، لعدم العلم واليقين الذى يطمئن إليه قلبه، وينشرح له[5] صدره.

وفى الحديث المأثور عن النبى صلى الله عليه وسلم: « إن أخوف ما أخاف عليكم شهوات الغى فى بطونكم وفروجكم، ومضلّات الفــتن[6] ». وهؤلاء المعرضون عن

---

(١) م، ق، ص، ط: وحكى.

(٢) هو محمد بن سالم بن نصرالله بن واصل (أبو عبدالله المازنى التميمى) الحموى مؤرخ عالم بالمنطق أقام بمصر ولقب بقاضى القضاة، ومن أهم كتبه « مفرج الكروب فى أخبار بنى أيوب »، « التاريخ الصالحى »، « شرح ما استغلق من ألفاظ كتاب الجمل فى المنطق ». ولد سنة ٦٠٤ هـ بحماة وتوفى بها سنة ٦٩٧ هـ. انظر ترجمته فى: نكت الهميان، ص ٢٥٠؛ بغيـة الوعاه، ص ٤٤٠؛ تاريخ ابن الوردى ٢/٢٤٤؛ الوافى بالوفيات ٣/٨٥؛ دائرة المعارف الإسـلامية ١/٢٩٩؛ آداب اللغة ٣/١٧٢؛ الأعلام ٧/٤؛ معجم المؤلفين: ١٠/١٦.

(٣) م (فقط): لما لم له يتبين، وهو خطأ ظاهر.

(٤) م، ص، ق، ط: عقبه.

(٥) له: كذا فى (م)، (ق). وفى سائر النسخ: به.

(٦) ورد الحديث عن أبى برزة الأسلمى رضى الله عنه فى (المسند، ط. الحلبى ٤ / ٤٢٠) من طريقين ولفظ الأول: « عن أبى برزة الأسلمى. قال أبو الأشهب، لا أعلمه إلا عن النبى صــلى الله عليه وســلم، قال: إن مما أخشى عليكم شهوات الغى فى بطونكم وفروجكم، ومضــلات الفتن ». ولفظ الثانى (بنفس الصفحة): « عن أبى برزة عن النبى صــلى الله عليه وسلم: إن مما أخشى ... ومضلّات الهــوى. ورواه الهيثمى فى الزوائد ٧ / ٣٠٥ — ٣٠٦، وقال: « رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح ».

الطريقة النبوية السلفية يجتمع فيهم هذا وهـذا : اتباع شهوات الغى، ومضلات الفـتن ، فيكون فيهم من الضلال والغى بقدر ما خرجوا عن الطريق الذى بعث الله به رسوله .

ولهذا أمرنا الله أن نقول فى كل صلاة : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ . وقد صح عن النبى صـلى الله عليه وسلم أنه قال : « اليهود مغضوب عليهم ، والنصارى ضالون »[1] .

وكان [السلف] يقولون[2] : « احذروا فتنة العالم الفاجر والعابد الجاهل ، فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون » فكيف إذا اجتمع فى الرجل الضلال والفجور ؟

ولو جمعتُ ما بلغنى فى هـذا الباب عن أعيان هؤلاء ، كفلان وفلان، لكان شيئا كثيراً ، وما لم يبلغنى من حيرتهم وشكهم أكثر وأكثر .

وذلك لأن الهدى هو فيما بعث الله به رسله[3] ، فمن أعرض عنه لم يكن مهتديا، فكيف بمن عارضه بمـا يناقضه وقدّم مناقضه عليه ؟

قال [الله] تعالى لمـا أهبط آدم : ﴿ قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ * وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا * قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَىٰ ﴾ [سورة طـه : ١٢٣ — ١٢٦] . /٩٦

(١) ورد الحـديث فى الترمذى (١١ / ٧٣ ط . التازى) ولفظه : « . . فإن اليهود مغضوب عليهم وإن النصارى ضُلّال » . وقال الترمذى : « حديث حسن غريب لانعرفه إلا من حديث سماك ابن حرب » . وفى المسند (ط . الحلبى) ٤/ ٣٧٨ ولفظه « إن اليهود مغضوب عليهم ... » .

(٢) م ، ق : وكان يقول .

(٣) م ، ق : رسوله .

قال ابن عباس رضى الله عنهما : «تكفَّل الله لمن قـرأ القرآن وعمل بمـا فيه أن لا يضل فى الدنيا، ولا يشقى فى الآخرة » ثم قرأ هذه الآية[1] .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى ﴾ يتناول الذكر الذى أنزله ، وهو الهدى الذى جاءت به الرسل ، كما قال تعالى فى آخر الكلام : ﴿ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا ﴾ أى تركت اتباعها والعمل بمـا فيها ، فمن طلب الهدى بغير القرآن[2] ضل ، ومن اعتز بغـير الله ذل . [وقد[3]] قال تعالى : ﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ[4] وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾ [سـورة الأعراف : ٣] ، وقال تعـالى : ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ[4] وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ﴾ [سورة الأنعام : ١٥٣] .

وفى حديث علىّ رضى الله عنه الذى رواه الترمذى ، ورواه أبو نُعيم من عدة طرق ، عن علىّ ، عن النبى صـلى الله عليه وسلم لمـا قال : « إنها ستكون فتنة . قلت : فما المخرج منها يارسول الله ؟ قال : كتاب الله ، فيه نبأ ما[5] قبلكم ، وخبر ما بعدكم ، وحكم ما بينكم ، هو الفصل ليس بالهزل ، من تركه من جبّار قصمه الله ، ومن ابتغى الهدى فى غيره أضله الله ، وهو حبل الله المتين ، وهو الذكر الحكيم ، وهو الصراط المستقيم ، وهو الذى لا تزيغ به الأهواء ، ولا تلتبس به الألسن ، ولا يخلق عن كثرة الرد ، ولا تنقضى عجائبه ، ولا تشبع منه العلماء ، من قال به

---

(١) فى تفسير الطبرى (١٤٧/١٦ ط . بولاق) من عكرمة عن ابن عباس قال : « تضمن الله لمن قرأ القرآن واتبع ما فيـه ألا يضل فى الدنيا ولا يشقى فى الآخرة » ثم تلا هذه الآية ﴿ فمن اتبـع هداى فلا يضل ولايشقى ﴾ وانظر الدر المنثور ٤/ ٣١١ .

(٢) م (فقط) : فى غيره .

(٣) وقد : زيادة فى (س) .

(٤ — ٤) : لم يرد فى (م) ، (ق) .

(٥) س : من .

صدق ، ومن عمل به أُجر ، ومن حكم به عدل ، ومن دعا إليه هُدِى إلى صراط مستقيم »[(١)] ، وهذا مبسوط فى غير هذا الموضع .

والمقصود هنا التنبيه على أنه لو سُوِّغَ للناظرين أن يعرضوا عن كتاب الله تعالى ويعارضوه بآرائهم ومعقولاتهم ، لم يكن هناك أمر مضبوط يحصل لهم به علم ولا هدى ، فإن الذين سلكوا هذه السبيل كلهم يخبر عن نفسه بما يوجب حيرته وشكه ، والمسلمون يشهدون عليه بذلك ، فثبت[(٢)] بشهادته وإقراره على نفسه وشهادة المسلمين ، الذين هم شهداء الله فى الأرض ، أنه لم يظفر من أعرض عن / الكتاب ، وعارضه بما يناقضه ، بيقين يطمئن إليه ، ولا معرفة يسكن بها قلبه . ١/٩٧

والذين ادَّعَوْا فى بعض المسائل أن لهم معقولًا صريحًا يناقض الكتاب قابلهم آخرون من ذوى المعقولات ، فقالوا : إن قول هؤلاء معلوم بطلانه بصريح المعقول ، فصار ما يُدَّعى معارضته[(٣)] للكتاب من المعقول ليس فيه ما يُجْزَم بأنه معقول صحيح : إما بشهادة أصحابه عليه وشهادة الأمة ، وإما بظهور تناقضهم ظهورًا لا ارتياب فيه ، وإما بمعارضة[(٤)] آخرين من أهل هذه المعقولات لهم ، بل مَنْ تدبر ما يعارضون به الشرع من العقليات وجد ذلك مما يُعلم بالعقل الصريح بطلانه .

والناس إذا تنازعوا فى المعقول لم يكن قولُ طائفة لها مذهب حجةً على أخرى ، بل يُرجع فى ذلك إلى الفِطر السليمة التى لم تتغير باعتقاد يغيِّر فطرتها ولا هوى ؛ فامتنع حينئذ أن يعتمد على ما يعارض الكتاب من الأقوال التى يسمونها معقولات ،

(١) انظر ما سبق عن هذا الحديث ، ص ٥٤ — ٥٥ .
(٢) س (فقط) : ثبت .
(٣) م ، ق : معارضة .
(٤) م ، ق ، ص ، ط : لمعارضة .

وإن كان ذلك قد قالتــه طائفة كبيرة ، لمخالفة طائفة كبيرة لها ، ولم يبق إلا أن يُقال : إن كل إنسان له عقل فيعتمد على عقل نفسه ، وما وجده معارضا لأقوال الرسول الله صلى عليه وسلم من رأيه خالفه ، وقــدّم رأيه على نصوص الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، ومعلوم أن هذا أكثر ضلالا واضطرابا .

فإذا كان فحول النظر وأساطين الفلسفة الذين بلغوا فى الذكاء والنظر إلى الغاية ، وهم ليلَهم ونهارَهم يَكْدَحون فى معرفة هذه العقليات ، ثم لم يصلوا فيها إلى معقول صريح يناقض الكتاب ، بل إما إلى حيرة وارتيــاب ، وإما إلى اختــلاف بين الأحزاب ، فكيف غير هؤلاء ممن لم يبلغ مبلغهم فى الذهن والذكاء ومعرفة ما سلكوه من العقليات ؟ .

فهــذا وأمثاله ممــا يبين أن من أعرض عن الكتاب وعارضه بمــا يناقضه ، لم يعارضه إلا بمــا هو جهل بسيط أو جهل مركب . فالأول : ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [سورة النور : ٣٩] . والثــانى : ﴿كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ [سورة النور : ٤٠] . ١/٩٨

وأصحاب القرآن والإيمان فى نور على نور ، قال تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [سورة الشورى : ٥٢ — ٥٣] . وقال تعــالى : ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ﴾ — إلى آخر الآية ،

[سورة النور: ٣٥] . وقال تعالى : ﴿ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [سورة الأعراف : ١٥٧] .

فأهل الجهل البسيط منهم أهل الشك والحيرة من هؤلاء المعارضين للكتاب المعرضين عنه ، وأهل الجهل المركب أرباب الاعتقادات الباطلة التي يزعمون أنها عقليات . وآخرون ممن يعارضهم يقول : المناقض لتلك الأقوال هو العقليات .

ومعلوم أنه حينئذ يجب فساد أحد الاعتقادين أو كليهما[1] ، والغالب فساد كلا الاعتقادين ، لما فيهما من الإجمال والاشتباه ، وأن الحق يكون فيه تفصيل يبين أن مع هؤلاء حقًا و باطلا ، ومع هؤلاء حقًا و باطلا ، والحق الذي مع كل منهما هو الذي جاء به الكتاب الذي يحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، والله أعلم .

الوجه العاشر

الوجه العاشر

معارضة دليلهم بنظير ما قالوه

أن يعارض دليلهم بنظير ما قالوه ، فيُقال : إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل ، لأن الجمع بين المدلولين جمع بين النقيضين ، ورفعهما رفع للنقيضين ، وتقديم العقل ممتنع ، لأن العقل قد دل على صحة السمع ووجوب قبول ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم ، فلو أبطلنا النقل لكنا قد أبطلنا دلالة العقل ، وإذا أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضا للنقل ، لأن ما ليس بدليل لا يصلح لمعارضة شيء من الأشياء ، فكان تقديم العقل موجبا عدم تقديمه ، فلا يجوز تقديمه .

وهذا بيِّنٌ واضح ، فإن العقل هو الذي دل على صدق السمع وصحته وأن خبره مطابق لمخبره ، فإن جاز أن تكون هذه / الدلالة باطلة لبطلان النقل لزم أن لا يكون

١/٩٩

(١) س ، ر ، ص ، ط : أو كلاهما .

العقل دليلا صحيحا ، و إذا لم يكن دليلا صحيحا لم يجـز أن يتبع بحال ، فضلا عن أن يُقدَّم ؛ فصار تقديم العقل على النقل قَدْحًا فى العقل بانتفاء لوازمه ومدلوله ، و إذا كان تقديمه على النقل يستلزم القدح فيه ، والقدحُ فيه يمنع دلالته ، والقدحُ فى دلالته يقدح فى معارضته [1] ، كان تقديمه عند المعارضة مبطلا للمعارضة ، فامتنع تقديمه على النقل ، وهو المطلوب .

تقديم النقل لايستلزم فساد النقل فى نفسه

وأما تقديم النقل عليه فلا يستلزم فساد النقل فى نفسه .

ومما يوضح هذا أن يُقال :

معارضة العقل لـمـا دل العقل على أنه حق دليلٌ على تناقض دلالته ، وذلك يوجب فسادها ، وأما السمع فلم يعلم فساد دلالته ولا تعارضها فى نفسها ، و إن لم يعلم صحتها . و إذا تعارض دليلان أحدهما علمنا فساده والآخر لم نعلم فساده كان تقديم مالم يُعلم فسادُه أقرب إلى الصواب من تقديم ما يعلم فساده، كالشاهد الذى عُلم أنه يصدق و يكذب ، والشاهد المجهول الذى لم يعلم كذبه ، فإن تقـديم قول الفاسق المعلوم كذبه على قول المجهول الذى لم يعلم كذبه لا يجوز ، فكيف إذا كان الشاهد هو الذى شهد بأنه قد كذب فى بعض شهاداته [2] ؟ ! .

والعقل إذا صدَّق السمع فى كل ما يخبر به ثم قال : إنه أخبر بخلاف الحق ، كان هو قد شهد للسمع بأنه يجب قبـوله ، وشهد له بأنه لا يجب قبوله ، وشهد بأن الأدلة السمعية حق ، وأن ما أخبر به السمع فهو حق ، وشهد بأن ما أخبر به السمع فليس بحـق ، فكان [مثـله مثل من شهد لرجلٍ بأنه صادق لا يكذب ، وشهد له بأنه قد كذب ، فكان هذا [3]] قدحا فى شهادته مطلقا وتزكيته ؛ فلا يجب قبول شهادته الأولى ولا الثانية ، فلا يصلح أن يكون معارضا للسمع بحال .

---

(١) ر : يمنع معارضته .
(٢) ر : شهادته .
(٣) مابين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق) .

ولهذا تجـد هؤلاء الذين تتعارض عندهم دلالة العقل والسمع فى حَيْرة وشك واضطراب ، إذ ليس عنـدهم معقول صريح سالم عن معارض مقاوم ، كما أنهم أيضا فى نفس المعقول الذى يعارضون به السمع فى اختلاف وَرَيْب واضطراب .

وذلك كله مما يبين أنه ليس[1] فى المعقول الصريح ما يمكن أن يكون مقدّما على /ما جاءت به الرسل، (*وذلك لأن الآيات والبراهين دالة[2] على صدق الرسل ، وأنهم لايقولون على الله إلا الحـق ، وأنهم معصومون فيما يبلغونه عن الله من الخبر والطلب ، لايجوز أن يستقر فى خبرهم عن الله شيء من الخطأ، كما اتفق على ذلك جميع المقرين بالرسل من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم .

١٠٠/١

فوجب أن جميع ما يخبر به الرسول عن[3] الله صدق وحق ، لايجوز أن يكون فى ذلك شيء مناقض لدليل عقلى ولا سمعى. فمتى علم المؤمن بالرسول أنه أخبر بشيء من ذلك جزم جزمًا قاطعا أنه حـق ، وأنه لايجوز أن يكون فى الباطن بخـلاف ما أخبر به، وأنه يمتنع أن يعارضه دليل قطعى، لاعقلى ولا سمعى، وأن كل ماظن أنه عارضه من ذلك فإنما هو حُجج داحِضة ، وشُبَه من جنس شبه السوفسطائية .

وإذا كان العقل العـالم بصدق الرسـول قد شهد له بذلك ، وأنه يمتنع أن يعارض خبَرَه دليـلٌ صحيح ، كان هـذا العقل شاهدًا بأن كل ماخالف خبر الرسول فهو باطل ، فيكون هذا العقل والسمع جميعا شهدا ببطلان العقل المخالف للسـمع .

---

(١) أنه ليس : كذا فى (س) ؛ وفى سائر النسخ : أن ليس .

(*—*) : « وذلك لأن الآيات والبراهين ... » ابتداء من هـذه العبارة إلى النجمة التالية « ... لعدم فهمه لفساد أحدهما » (ص ١٧٤) : ساقط من نسخة (س) .

(٢) ص ، ر ، ط : الدالة .

(٣) م (فقط) : من .

اعتراض

فإن قيل : فهذا يوجب القدح فى شهادة العقل ، حيث شهد بصدق الرسول ، وشهد بصدق العقل المناقض لخبره .

الرد عليه

قيل له : عن هذا جوابان :

الجواب الأول

أحدهما : إنا نحن يمتنع عندنا أن يتعارض العقل والسمع القطعيان ، فلا تبطل دلالة العقل ، وإنما ذكرنا هذا على سبيل المعارضة ، فمن قدّم دلالة العقل على السمع يلزمه أن يقدّم دلالة العقل الشاهد بتصديق السمع ، وأنه إذا قدم دلالة العقل لزم تناقضها وفسادها ، وإذا قدم دلالة السمع لم يلزم تناقضها فى نفسها ، وإن لزمه أن لا يعلم صحتها ، وما عُلم فسادُه أَوْلى بالرد مما لم تعلم صحته ولا فساده .

الجواب الثانى :

والجواب[1] الثانى : أن نقول : الأدلة العقلية التى تعارض السمع غير الأدلة العقلية التى يعلم بها أن الرسول صادق ، وإن كان جنس المعقول يشملها . ونحن إذا أبطلنا ما عارض السمع إنما أبطلنا نوعا مما يُسمى معقولا ، لم نبطل كل معقول ، / ولا أبطلنا المعقول الذى عُلم به صحة المنقول ، وكان ما ذكرناه موجبا لصحة السمع وما عُلم به صحته من العقل .

١٠١/١

ولا مناقضة فى ذلك ، ولكن حقيقته أنه قد تعارض العقل الدال على صدق الرسول والعقل المناقض لخبر الرسول ، فقدّمنا ذلك المعقول على هذا المعقول ، كما نقدّم الأدلة الدالة على صدق الرسول على الحجج الفاسدة والقادحة فى نبوات الأنبياء ، وهى حجج عقلية .

بل شبهات المبطلين القادحين فى النبوات قد تكون أعظم من كثير من الحجج العقلية التى يعارض بها خبر الأنبياء عن أسماء الله وصفاته وأفعاله ومَعَاده ، فإذا كان

(١) ق ، ر ، ص ، ط : الجواب .

تقديم الأدلة العقلية الدالة على أنهم صادقون فى قولهم : « إن الله أرسلهم » مقدّمة على ما يناقض ذلك من العقليات ، كذلك تقديم هـذه الأدلة العقلية المستلزمة لصدقهم فيما أخبروا به على ما يناقض ذلك من العقليات ، وعاد الأمر إلى تقديم جنس من المعقولات على جنس .

وهذا متفق عليـه بين العقلاء ، فإن الأدلة العقليـة إذا تعارضت فلا بد من تقديم بعضها على بعض ، ونحن نقول : لا يجـوز أن يتعارض دليلان قطعيان : لا عقليان ولا سمعيان ، ولا سمعى وعقـلى ؛ ولكن قـد ظن من لم يفهـم حقيقة القولين تعارضهما لعدم فهمه لفساد أحدهما(*) .

اعتراض آخر

فإن قيل : نحن نستدل بمخـالفة العقل للسمع على أن دلالة السمع المخالفة له باطلة ، إما لكذب الناقل عن الرسـول ، أو خطئه فى النقـل ، وإما لعدم دلالة قوله على ما يخالف العقل فى محل النزاع .

الرد عليه

قيل : هذا معارض بأن يُقال : نحن نستدل بمخالفة العقل للسمع على أن دلالة العقل المخالفة له باطلة لبطلان بعض مقدّماتها ، فإن مقدّمات الأدلة العقلية المخالفة للسمع فيهـا من التطويل والخفاء والاشتباه والاختـلاف والاضطراب ما يوجب أن يكون تطرق الفساد إليها أعظم من تطرقه إلى مقدمات الأدلة السمعية .

١٠٢/١

ومما يبين ذلك أن يُقال : دلالة السمع على مواقع الإجماع مثل دلالته / على موارد النزاع ، فإن دلالة السمع على علم الله تعالى وقدرته وإرادته وسمعه وبصره ، كدلالته على رضاه ومحبته وغضبه واستوائه على عرشه(١) ونحو ذلك ، وكذلك دلالته على عموم مشيئته وقدرته كدلالته على عموم علمه .

(*) هنا ينتهى السقط فى نسخة (س) الذى بدأ (ص ١٧٢) .
(١) على عرشه : زيادة فى (م) فقط .

فالأدلة السمعية[١] لم يردها من ردها لضعف فيها وفى مقدماتها ، لكن لاعتقاده أنها تخالف العقــل ، بل كثير من الأدلة السمعية التى يردونها تكون أقوى بكثير من الأدلة السمعية التى يقبلونها . وذلك لأن تلك لم يقبلوها لكون السمع جاء بها، لكن لاعتقادهم أن العقل دلّ عليها ، والسمع جعلوه عاضدا للعقل، وحجة على من ينازعهم من المصدِّقين بالسمع ، لم يكن هو عمدتهم ولا أصل علمهم ، كما صرّح بذلك أئمــة هؤلاء المعارضين لكتاب الله وسنة رسوله بآرائهم .

. وإذا كان كذلك ، تبــين أن ردّهم الأدلة السمعية المعــلومة الصحة[٢] بمجرد مخالفة عقل الواحد ، أو لطائفة منهم ، أو مخالفة ما يسمونه عقلا لا يجوز ، إلا أن يبطلوا الأدلة السمعية بالكلية ، ويقولون : إنهــا لا تدل على شىء ، وإن إخبار الرسول عما أخبر به لا يفيد التصديق بثبوت ما أخبر به ، وحينئذ فــا لم يكن دليلا لا يصلح[٣] أن يجعل معارضا .

والكلام هنا إنمــا هو لمن علم أن الرســول صادق ، وأن ما أخبر به ثابت ، وأن إخباره لنا بالشىء يفيد تصديقنا بثبوت ما أخبر به ، فمن كان هــذا معلوما له امتنع أن يجعل العقل مقدَّما على خبر الرسول صلّى الله عليه وسلم ، بل يضطره الأمر إلى أن يجعــل الرسول يكذب أو يخطئ تارة فى الخــبريات ، ويصيب أو يخطئ أخرى فى الطلبيات . وهــذا تكذيب للرســول ، وإبطال لدلالة السمع ، وسدٌّ لطريق العلم بمــا أخبر به الأنبياء والمرسلون ، وتكذيب بالكتاب وبمــا أرسل الله تعــالى به رسله .

(١) س ، ر ، ص : فالدلالة ؛ : ط : فالسمعية .
(٢) م ، ق ، ر ، ص ، ط : الصحيحة .
(٣) م ، ق : لا يصلح .

وغايته إنْ أحسن المقال : أن يجعل الرسول مخبرًا بالأمور على خلاف حقائقها لأجل نفع العامة . ثم إذا قال ذلك امتنع أن يستدل بخبر الرسول على شيء، فعاد الأمر جَذَعًا ؛ لأنه إذا جوّز على خبر الرسول التلبيس كان كتجويزه عليه الكذب ، وحينئذ فلا يكون مجرد إخبار الرسول موجبا للعلم بثبوت ما أخبر به ،وهذا — وإن / كان زندقة وكفرا وإلحادا — فهو باطل في نفسه ، كما قد بُيِّن في غير هذا الموضع .

١٠٣/١

المقصودون بالخطاب في هذا الكتاب

فنحن في هذا المقام إنما نخاطب من يتكلم في تعارض الأدلة السمعية والعقلية ممن يدَّعي حقيقة الإسلام من أهل الكلام ، الذين يلبِّسون على أهل الإيمان بالله ورسوله ، وأما مَنْ أفصح بحقيقة قوله ، وقال : إن كلام الله ورسوله لا يُستفاد منه علم بغيب[1] ، ولا تصديق بحقيقة ما أخبر به ، ولا معرفة بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله وملائكته وجنته وناره وغير ذلك — فهذا لكلامه مقام آخر .

فإن الناس في هذا الباب أنواع :

منهم من يُقر بما جاء به السمع في المعاد دون الأفعال والصفات .

ومنهم من يقر بذلك في بعض أمور المعاد دون بعض .

ومنهم من يقر بذلك في بعض الصفات والمعاد مطلقا دون الأفعال وبعض الصفات .

ومنهم من لا يقر بحقيقة شيء من ذلك لا في الصفات ولا في المعاد .

ومنهم من لا يقر بذلك أيضا في الأمر والنهي ، بل يسلك طريق التأويل في الخبر والأمر جميعا لمعارضة العقل عنده ، كما فعلت القرامطة الباطنية . وهؤلاء أعظم الناس كفرا وإلحادا .

---

(١) س : بالغيب .

والمقصود هنا أن من أقـرّ بصحة السمع وأنه علم صحته بالعقـل لا يمكنه أن يعارضه بالعقل ألبتة، لأن العقل عنده هو الشاهد بصحة السمع، فإذا شهد مرة أخرى بفساده كانت دلالته متناقضة، فلا يصلح لا لإثبات السمع ولا لمعارضته .

اعتراض: الشهادة بصحة السمع ما لم يعارض العقل

فإن قال : أنا أشهد بصحته[1] ما لم يعارض العقل .

الرد عليه من وجوه : الأول

قيـل : هذا لا يصح لوجوه :

أحدها : أن الدليل العقلى دلّ على صـدق الرسول وثبوت ما أخبر به مطلقا؛ فلا يجوز أن يكون صدقه مشروطا بعدم المعارض .

الثـانى

الثانى : أنك[2] إن جوّزتَ عليه أن يعارضه العقل الدال على فساده لم تثق بشىء منـه ، لجواز أن يكون فى عقـل غيرك ما يدل على فساده، فلا تكون قد علمت بعقلك صحته ألبتة ، وأنت تقول : إنك علمت صحته بالعقل .

الثـالث

الثالث : أن ما يسـتخرجه الناس بعقولهم أمر لا غاية له، سـواء كان حقا ١٠٤/١ / أو باطلا، فإذا جوّز المجوِّز أن يكون فى المعقولات ما يناقض خبر الرسـول لم يثق بشىء من أخبار الرسـول ، لجواز أن يكون فى المعقـولات التى لم تظهر له بعـد ما يناقض ما أخبر به الرسول . ومن قال : أنا أقر من الصفات بما لم ينفه العقل، أو أثبت من السمعيات ما لم يخالفه العقل ، لم يكن لقوله ضابط، فإن تصـديقه بالسمع مشروط بعدم جنس لا ضابط له ولا منتهى، وما كان مشروطا بعـدم ما لا ينضبط لم ينضبط، فلا يبقى مع هذا الأصل إيمـان .

(١) م ، ق : بصحة .
(٢) أنك : كذا فى (م) فقط ، وفى سائر النسخ : أنه .

ولهذا تجد[1] من تعوّد معارضة الشرع بالرأى لايستقر فى قلبه الإيمان، بل يكون كما قال الأئمة : إن علماء الكلام زنادقة ، وقالوا : قلّ أحدٌ نظر فى الكلام إلا كان فى قلبه غلٌّ على أهل الإسلام، ومرادهم بأهل الكلام من تكلم فى الله بما يخالف الكتاب والسنة .

ففى الجملة : لا يكون الرجل مؤمنا حتى يؤمن بالرسول إيمانا جازما ، ليس مشروطا بعدم معارض ، فمتى قال : أؤمن بخبره إلا أن يظهر له معارض يدفع خبره لم يكن مؤمنا به . فهذا أصل عظيم تجب معرفته، فإن هذا الكلام هو ذريعة الإلحاد والنفاق .

الرابع

الرابع : أنهم قد سلّموا أنه يعلم بالسمع أمور . كما يذكرونه كلهم من أن العلوم ثلاثة أقسام : منها مالا يُعلم إلا بالعقل، ومنها ما لا يُعلم إلا بالسمع، ومنها ما يُعلم بالسمع والعقل .

وهذا التقسيم حق فى الجملة، فإن من الأمور الغائبة عن حِسّ الإنسان مالا يمكن معرفته بالعقل، بل لا يعرف إلا بالخبر .

وطرق العلم ثلاثة : الحس ، والعقل ، والمركّب منهما كالخبر . فمن الأمور مالا يمكن علمه إلا بالخبر ، كما يعلمه كل شخص بأخبار الصادقين كالخبر المتواتر، وما يُعلم بخبر الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين .

وهذا التقسيم يجب الإقرار به، وقد قامت الأدلة اليقينية على نبوّات الأنبياء، وأنهم[2] قد يعلمون بالخبر ما لا يُعلم إلا بالخبر ، وكذلك يعلمون غيرهم بخبرهم .

---

(١) م (فقط) : نجد .
(٢) س ، ر ، ص ، ط : وأنه .

وقس النبوّة تتضمن الخبر، فإن النبوّة مشتقة من «الإنباء» وهو الإخبار بالمغيّب (١).

فالنبي / يخبر بالمغيّب (٢) ويخبرنا بالغيب (٣) ، ويمتنع أن يقوم دليـل صحيح على أن كل ما أخبر به الأنبياء يمكن معرفته بدون الخبر، فلا يمكن أن يجزم بأن كل ما أخبرت به الأنبياء [هو منتيف . فإنه يمتنع أن يقوم دليل على هـذا النفى العام ، ويمتنع أن يقول القائل : كل ما أخبر به الأنبياء (٤)] يمكن غيرهم أن يعرفه بدون خبرهم ، ولهذا كان أكمل الأمم علماً المقرّون بالطرق الحسية والعقلية والخبرية ، فمن كذّب بطريق منها فاته من العلوم (٥) بحسب ما كذّب به من تلك الطرق .

١٠٥/١

والمتفلسفة الذين أثبتوا النبوّات على وجه يوافق أصولهم الفاسـدة — كابن سينا وأمثاله — لم يقرّوا بأن الأنبياء يعلمون ما يعلمونه بخبر يأتيهم عن الله ، لا بخبر مَلَكٍ ولا غيره ، بل زعموا أنهم يعلمونه بقوّة عقلية ، لكونهم (٦) أكمل من غيرهم فى قوّة الحَدْس ، ويسمّون ذلك القوّة القُدْسيّة (٧) ، فحصروا علوم الأنبياء فى ذلك .

وكان حقيقة قولهم : أن الأنبيـاء من جنس غيرهم ، وأنهـم لم يعلموا شيئا بالخبر ، ولهـذا صار هؤلاء لا يستفيدون شيئا بخـبر الأنبياء ، بل يقولون : إنهم خاطبوا النـاس بطريق التخييل لمنفعة الجمهور . وحقيقة قولهم : أنهـم كذبوا

(١) س : بالتيب .

(٢) فالنبي : كذا فى (س) ، (ص) ، (ط) . وفى (م) : فإن النبى . وسقطت الكلمة من (ق) ، (ر) .

(٣) ق : . . . . وهـو الإخبار بالمغيب ويخـبرنا بالغيب ؛ س : يخبر بالغيب ويخـبر بالغيب (كذا مكررة) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق) .

(٥) ق ، ص ، ط : فإنه من العلوم ؛ م : فإنه [جهل] من العلوم .

(٦) لكونهم : كذا فى (م) ، (ق) . وفى سائر النسخ : لكنهم .

(٧) م ، ق ، ر ، ص : ولشمول ذلك القوة .

لمصلحة الجمهور . وهؤلاء فى الحقيقة يكذّبون الرسل[1] ، فنتكلم معهم فى تحقيق النبوّة على الوجه الحق ، لا فى معارضة العقل والشرع .

وهـذا الذى ذكرته ممـا صرّح به فضلاؤهم ، يقولون[2] : [إن[3]] الرسل إنمـا ينتفع بخبرهم الجمهور فى التخييل ، لا ينتفع بخبرهم أحد من العامة والخاصة فى معرفة الغيب ، بل الخاصّة عندهم تعلم ذلك بالعقل المناقض لأخبار الأنبيـاء ، والعامّة لا تعلم ذلك لا بعقل ولا خبر ، والنبوّة إنمـا فائدتها تخييل ما يخبرون به للجمهور ، كما يصرح بذلك الفارابى وابن سينا وأتباعهما .

ثم لا يخلو الشخص إما أن يكون مقـراً بخبر نبوّة الأنبيـاء ، وإما أن يكون غير مقرّ[4] ، (٥) فإن كان غير مقرّ بذلك (٥) لم نتكلم معه فى تعارض[6] الدليل العقلى والشرعى ، فإن تعارضهما إنمـا يكون بعـد الإقرار بصحة كل منهما لو تجرد عن المعارض ، فمن لم يقر بصحة دليل عقلى ألبتة لم يُخاطب فى معارضة[7] الدليل العقلى والشرعى ، وكذلك من لم يقر بدليل شرعى لم يخاطب فى هذا التعارض .

١٠٦/١ ومن /لم يقر بالأنبياء لم يستفد من خبرهم دليلا شرعيا ، فهذا يتكلم معه فى تثبيت النبوات ، فإذا ثبتت فحينئذ يثبت الدليل الشرعى ، وحينئذ فيجب الإقرار بأن خبر

---

(١) م ، ق : الرسول .
(٢) يقولون : كذا فى (م) ، (ق) . وفى سائر النسخ : ويقولون .
(٣) إن : زيادة فى (س) فقط .
(٤) م (فقط) : غير مقر بذلك .
(٥ — ٥) : ساقط من (ق) .
(٦) س : معارضة .
(٧) س : تعارض .

الأنبياء يوجب العلم بثبوت ما أخبروا به ، ومن جـوّز أن يكون[١] فى نفس الأمر معارض ينفى مادلت عليه أخبارهم امتنع أن يعلم بخبرهم شيئا ، فإنه مامن خبر أخبروا به ولم يعلم هو ثبوته بعقله إلا وهو يجوز أن يكون فى نفس الأمر دليل يناقضه ، فلا يعلم شيئا ممـا أخبروا به بخبرهم ، فـلا يكون مقرًّا بنبوّتهم ، ولا يكون[٢] عنده شىء يُعلم بالسمع وحده، وهم قد أقرُّوا بأن العلوم ثلاثة : منها ما يُعلم بالسمع وحده، ومنها ما يُعلم بالعقل وحده ، ومنها ما يُعلم بهما .

وأيضا ، فقد قامت الأدلة العقلية اليقينية على نبوّة الأنبياء، وأنهم قد يعلمون ما[٣] يعلمونه بخبر الله وملائكته ، تارة بكلام يسمعونه من الله كما سمع موسى بن عمران، وتارة بملائكة تخبرهم عن الله ، وتارة بوحى يوحيـه الله ، كما قال تعـالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ﴾ [سورة الشورى : ٥١] .

فتبين أن تجويزهم أن يكون فى نفس الأمر دليـل يناقض السـمع يوجب أن لا يكون فى نفس الأمر دليل سمعى يعلم به مخبره، وهذا ممـا تبين[٤] به تناقضهم — حيث أثبتوا الأدلة السمعية[٥] ، ثم قالوا ما يوجب إبطالها ، وحيث أثبتوا الأدلة العقلية ، ثم قالوا ما يوجب تناقضها ؛ فإن العقـل يُعلم به صحة الأدلة السمعية ، فمتى بطلت[٦] بطل العقـل الدال على صحة السمع ، والدليل مستلزم للمدلول ، ومتى

(١) س (فقط) : ومتى يجوز تجويزا أن .
(٢) ط : فلا يكون .
(٣) ط : بما .
(٤) تبين : كذا فى (س) ، وفى سائر النسخ : يبين .
(٥) ر (فقط) : العقلية .
(٦) م ، ق ، ر ، ص ، ط : بطل .

انتفى اللازم الذى هو المـدلول انتفى ملزومه الذى هو الدليل ، فيبطل العقل — وتناقضهم حيث أقرّوا بنبوّات الأنبياء ثم قالوا ما [١] يوجب بطلانها .

وأيضـا ، فالأدلة العقليـة توجب الإقرار بنبوّة [٢] الأنبياء ، فالقدح فى نبـوّة الأنبيـاء قدح فى الأدلة العقليـة ، ومع كون قولهم مستلزما لتناقضهم فهو مستلزم لبطلان الأدلة العقليـة والسمعية ، و بطلان النبوّات ، وهـذا من أعظم أنواع / السفسطة ؛ فتبين بعض ماقى قولهم من أنواع السفسطة الدّالة على فساده ، ومن أنواع التناقض الدّالة على جهلهم وتناقض مذاهبهم .

١٠٧/١

وإن قالوا : نحن لانعلم شيئا مما دل عليه الشرع من الخبريات،أو من الخبريات وغيرها ، إلا أن نعلم بالاضطرار أن الرسول أخبر به .

[قيل] : فيقال لكم [٣] على هذا التقدير : فكُلّ [٤] ما لا يعلم شخص بالاضطرار أن الرسول أخبر به يجب أن ينفيه إذا قام عنده مايظنه دليلا عقليا ! .

فإن قالوا : نعم ؛ لزم أنه يجـوز لكل أحد أن يُكَذّب بمـا لم يضطر إلى أن الرسول أخبر به ، وإن كان غيره قد علم بالاضطرار أن الرسول أخبر به ، وحينئذ فيلزم من ذلك تجـويز تكذيب الرسـول [٥] ، ونفى الحقائق الثابتة فى نفس الأمر ، والقول بلا علم ، والقطع بالباطل .

وإن قالوا : نحن إنمـا نجوّز ذلك إذا قام دليل عقلى قاطع .

قيل : هذا باطل لوجهين :

(١) س (فقط) : إنما .
(٢) بنبوّة : كذا فى (س) . وفى سائر النسخ : بنبوّات .
(٣) م ، ق : فيقال لهم ؛ ر ، ط : فيقال لهم لكم ؛ س : فيقال لكم .
(٤) م ، ق ، ر ، س ، ط : وكل .
(٥) س : الرسل .

أحدهما : أنه إذا لم يعلم بالاضطرار أنه أخبر به كان على قولكم غير معــلوم الثبوت ، وحينئذ فإذا قام عنــده دلالة ظنية ترجّح النفي أخبر بموجبها ، وإن جوّز أن يكون غيره يعلم باضطرار نقيضها .

الثـاني : [أن](١) الأدلة العقلية القطعية ليست جنسا متمـيّزًا عن غيره ، ولا شيئًا اتفق عليــه العقلاء (٢) ، بل كل طائفة من النظّار تدّعي أن عنــدها دليلا قطعيا على ما تقوله ، مع أن الطائفة الأخرى تقول : إن ذلك الدليــل باطل ، وإن بطلانه يُعلم بالعقل . بل قد تقول : إنه قام عندها دليل قطعي على نقيض [قول] تلك [الطائفة](٣) ، وإذا كانت العقليات ليست متمـيزة ، ولا متفقا عليها ، وجوّز أصحابها فيما لم يعلمه أحدهم بالاضطرار من أخبار الرسول أن يقدّمها عليه — لزم من ذلك تكذيب كلٍّ من هؤلاء بمـا يعلم غيره بالاضطرار أن الرسول أخبر به .

ومعلوم أن العلوم الضرورية أصل للعلوم النظرية ، فإذا جوّز الإنسان أن يكون ما علمه غيره من العلوم الضرورية باطلا / جوّز أن تكون العلوم الضرورية باطلة ، ١٠٨/١ وإذا بطلت بطلت النظرية ، فصار قولهم مستلزمًا لبطلان العلوم كلها ، وهذا مع أنه مستلزم لعدم علمهم بمـا يقولونه ، فهو متضمن لتناقضهم (٤) ، ولغاية السفسطة .

وإن قالوا (٥) : ما علمنا بالاضطرار أن الرســول أراده أقررنا به ، ولم نجوّز أن يكون في العقــل ما يناقضه ، وما علمه غيرنا لم نقر به (٦) ، وجوّزنا أن يكون في العقل

---

(١) أن : ساقطة من (م) ، (ق) ، (ص) ، (ط) .
(٢) س : ولا شيئا مما اتفق عليها العقلاء ؛ (ر) ، (ص) ، (ط) : ولا شيئا اتفق العقلاء عليه .
(٣) م ، ق : على نقيص تلك ؛ ر ، ص ، ط : على نقيض قول تلك . والمثبت من (س) .
(٤) س (فقط) : لتناقضه .
(٥) س ، ر ، ص ، ط : ما علمناه .
(٦) م ، ق ، ص ، ط : وما علم .

ما يناقضه — أمكن تلك الطائفة أن تعارضهم[١] بمثل ذلك، فيقولون : بل نحن نقر علمنا الضروري، ونقدح في علمكم[٢] الضروري بنظرياتنا .

وأيضا ، فمن المعلوم أن مَنْ شافَهَهُ الرسول بالخطاب يعلم من مراده بالاضطرار ما لا يعلمه غيره ، وأن مَنْ كان أعلم بالأدلة الدالة على مراد المتكلم كان أعلم بمراده من غيره ، وإن لم يكن نبيا ؛ فكيف بالأنبياء ؟ .

فإن النحاة أعلم بمراد الخليل[٣] وسيبويه[٤] من الأطباء، والأطباء أعلم بمراد أبقراط[٥] وجالينوس[٦] من النحاة ، والفقهاء أعلم بمراد الأئمة الأربعة وغيرهم من الأطباء

---

(١) م ، ق : أن تعارض .

(٢) م، ق ، ر، ص ، ط : في علمهم .

(٣) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (أبو عبد الرحمن) من أئمة اللغة وهو أستاذ سيبويه ولد سنة ١٠٠ وتوفي سنة ١٧٠ . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٢ / ١٥ — ١٩ ؛ إنباه الرواة ١/ ٣٤١ ؛ الأعلام ٢ / ٣٦٣ .

(٤) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي أبو بشر، الملقب بسيبويه، ولد سنة ١٤٨ وتوفي سنة ١٨٠ . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٣/ ١٣٣ — ١٣٥ ؛ البداية والنهاية ١٠/ ١٧٦ ؛ تاريخ بغداد ١٢ / ١٩٥ ؛ طبقات النحويين ، ص ٦٦ – ٧٤ ؛ الأعلام ٥ / ٢٥٢ .

(٥) م، ق، ر، ط : بقراط . وأبقراط Hippocrates طبيب ماهر عاش خمسا وتسعين سنة ، تتلمذ في الطب على اسقليبيوس تكلم عنه مبشر بن فاتك في كتابه (مختار الحكم) وحنين بن إسحاق في كتابه (نوادر الفلاسفة) توفي سنة ٣٥٧ ق . م . انظر : عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ص ٢٤ ؛ طبقات الأطباء والحكماء لابن جلجل ، ص ١٦ — ١٩ ؛ تاريخ الحكماء للقفطي ، ص ٩٠ .

(٦) Galen كان إمام الأطباء في عصره . واشتهر بالحكمة والفلسفة، ولد سنة ١٣٠ م . عاش ثمانين سنة . وكانت له مجالس علمية يخطب فيها بمدينة روما . وله مؤلفات كثيرة في الطب والحكمة . انظر عنه : طبقات الأطباء، ص ٤١ — ٥١ ؛ تاريخ الحكماء للقفطي ، ص ١٢٢ — ١٣٢ ؛ الفهرست لابن النديم ، ص ٢٨٨ ؛ تاريخ اليعقوبي ، ص ٩٢ — ٩٥ ؛ مختار الحكم لمبشر بن فاتك ، ص ٢٨٨ — ٢٩٥ .

والنحاة، وكل من هذه الطوائف يعلم بالاضطرار من مراد أئمـة الفن ما لا يعلمه[(١)] غيرهم ، فضلا عن أن يعلمه علما ضروريًا أو نظريًا .

وإذا كان كذلك فمن له اختصاص بالرسـول، ومزيد علم بأقواله وأفعاله ومقاصده، يعلم بالاضطرار من مراده ما لا يعلمه غيره[(٢)]، فإذا جوّز[(٣)] لمن يحصل له هذا العلم الضرورى أن يقوم[(٤)] عنده قاطع عقلى ينفى[(٥)] ما علمه[(٦)] هؤلاء بالاضطرار لزم ثبوت المعارضة بين العلوم النظرية والضرورية ، وأنه يقـدّم فيها النظرية ، ومعلوم أن هذا فاسـد .

فتبين أن قول هؤلاء يستلزم[(٧)] من تناقضهم وفساد مذاهبهم وتكذيب الرسـل ما يستلزم من الكفر والجهـل ، وأنه يستلزم تقديم النظريات على الضروريات، وذلك يستلزم السفسطة التى ترفع العلوم الضرورية والنظرية .

الخامس

الخامس : أن الدليل المشروط بعدم المعارض لا يكون قطعيا ، لأن القطعى لا يعارضه مايدل على نقيضه ، فلا يكون العقـل دالًّا[(٨)] على صحـة شيء ممـا جاء به السمع ، بل غاية الأمر : أن يُظن الصدق فيما أخبر به الرسول .

١/١٠٩

وحينئذ فقولك :/ « إنه تعـارض العقل والنقل » قول باطل، لأن العقـل عندك قطعى ، والشرع ظنى ، ومعلوم أنه لا تعارض بين القطعى والظنى .

---

(١) م ، ق ، ر ، ص ، ط : ما لا يعلمه .
(٢) غيره : كذا فى (م) فقط . وفى سائر النسخ : غيرهم .
(٣) م (فقط) : جوزنا .
(٤) ط : يقول .
(٥) ق (فقط) : ينفى .
(٦) م ، ق ، ر ، ص ، ط : ما يعلم .
(٧) س (فقط) : أن قول هؤلاء مع أنه يستلزم .
(٨) س (فقط) : فلا يكون العقلى ذلك .

(*) فإن قيل : نحن جازمون بصدق الرسول فيما أخبر به ، وأنه لا يخبر إلا بحق ؛ لكن إذا احتج محتج على خلاف ما اعتقدناه بعقولنا بشيء مما نُقل عن الرسول يقبل هذه المعارضة للقدح : إما فى الإسناد وإما فى المتن :

إما أن نقول : النقل لم يثبت ، إن كان مما لم تُعلم صحته ، كما تُنقل أخبار الآحاد وما يُنقل عن الأنبياء المتقدمين . وإما فى المتن بأن نقول : دلالة اللفظ على مراد المتكلم غير معلومة ، بل مظنونة ، إما فى محل النزاع ، وإما فيما هو أعم[1] من ذلك ؛ فنحن لا نشك فى صدق الرسول ، بل فى صدق الناقل ، أو دلالة المنقول على مراده .

قيل : هذا العذر باطل فى هذا المقام لوجوه :

أحدها : أن يُقال لكم : فإذا علمتم أن الرسول أراد هذا المعنى ، إما أن تعلموا مراده بالاضطرار ، كما يعلم أنه أتى بالتوحيد والصلوات الخمس والمعاد بالاضطرار ، وإما بأدلة أخرى نظرية ، وقد قام عندكم القاطع العقلى على خلاف ما علمتم أنه أراده ، فكيف تصنعون ؟

فإن قلتم : نقدم العقل ؛ لزمكم ما ذُكر من فساد العقل المصدِّق للرسول ، مع الكفر وتكذيب الرسول .

وإن قلتم : نقدم قول الرسول ؛ أفسدتم قولكم المذكور الذى قلتم فيه العقل أصل النقل ، فلا يمكن تقديم الفرع على أصله .

وإن قلتم : يمتنع معارضة العقل الصريح بمثل هذا السمع ، لأنا علمنا مراد الرسول قطعا .

(* — *) فإن قيل : من هذه العبارة إلى عبارة : كما بسط فى موضع آخر (ص ١٨٧) : ساقط من نسخة (س) .

(١) م ، ق : أعظم ؛ س : علم .

[قيـل لكم : وهكذا يقول كل من علم مراد الرسـول قطعاً] [1] : يمتنع أن يقوم دليـل عقلى يناقضه ؛ وحينئذ فيبقى الكلام : هل قام سمعى قطعى على مورد النزاع أم لا ؟ و يكون دفعكم للأدلة السمعية بهذا القانون باطلا متناقضا .

الوجه الثانى : أنه إذا كنتم لا تردُّون من السمع إلا مالم تعلموا أن الرسـول / أراده، دون ما علمتم أن الرسول أراده، بقى احتجاجكم بكون العقل معارضا للسمع احتجاجا باطلا لا تأثير له .   ١/١١٠

الثالث : أنكم تدَّعون فى مواضع كثيرة أن الرسول جاء بهذا ، وأنَّا نعلم ذلك اضـطرارا ، ومنازعوكم يدعون قيام القاطع العقـلى على مناقض ذلك كما فى المعاد وغيره، فكذلك يقول منازعوكم فى العلو والصفات : إنا نعلم اضطرارا مجىء الرسول بهذا ، بل هذا أقوى ، كما بسط فى موضع آخر [*] .

السادس [2] : أن هـذا يُعارض بأن يقال : دليل العقل مشروط بعدم معارضة الشرع ؛ لأن العقل ضعيف عاجز، والشبهات تعـرض له كثيراً ، وهذه المتاهات والمحارات التى اضطرب فيها العقلاء لا أثق فيها بعقل يخالف الشرع .   السادس

ومعلوم أن هذا أولى بالقبول من الأول ، بأن يقال ما يقال فى :

السابع [3] : وهو : أن العقل لا يكون دليلا مستقلا فى تفاصيل الأمور الإلهية واليوم الآخر فلا أقبل [منه] [4] مايدل عليه إن لم يصدقه الشرع و يوافقه ، فإن الشرع   السابع

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ق) .

(*) إلى هنـا انتهى السقط الذى بدأ فى أول ص ١٨٦ بعبـارة : « فإن قيل : نحن جازمون بصدق الرسـول ... » .

(٢) م ، ق : الرابع ؛ ر : الخامس ، وما أثبتناه عن (س) . وفى (ص) ، (ط) : الخامس ، ثم كتب بالهامش هـذه العبارة : سقط الرابع فى الأصل . والصـواب ما أثبتناه وسبق ورود الوجه الخامس فى ص ١٨٥ .

(٣) م ، ق : الخامس ؛ ر ، ص ، ط : السادس .

(٤) منه : ساقطة من (م) ، (ق) فقط .

قول المعصوم الذى لا يخطئ ولا يكذب ، وخبر الصادق الذى لا يقول إلا حقا ، وأما آراء الرجال فكثيرة التهافت والتناقض ، فأنا لا أثق برأيى وعقلى[1] فى هذه المطالب العاليه الإلهية ، ولا بخبر هؤلاء المختلفين المتناقضين الذين كل منهم يقول بعقله ما يعلم [العقلاء][2] أنه باطل ، فما من هؤلاء أحد إلا وقد علمتُ أنه يقول بعقله ما يُعلم أنه باطل ، بخلاف الرسل ، فإنهم معصومون ، فأنا لا أقبل قولَ هؤلاء إن لم يُزَكِّ قولهم ذلك المعصومُ : خبر الصادق المصدوق .

ومعلوم أن هذا الكلام أولى بالصواب ، وأليق بأولى الألباب ، من معارضة أخبار الرسول ، الذى علموا صدقه وأنه لا يقول إلا حقا ، بما يعرض لهم من الآراء والمعقولات ، التى هى فى الغالب جهليات وضلالات .

فإنّا فى هذا المقام نتكلم معهم بطريق التنزل إليهم ، كما نتنزل إلى اليهودى والنصرانى فى مناظرته ، وإن كنا عالمين ببطلان ما يقوله ، / اتباعا ١/١١١ لقوله تعالى : ﴿ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [سورة النحل: ١٢٥] ، وقوله : ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [سورة العنكبوت : ٤٦] .

وإلا فعلمنا ببطلان ما يعارضون به القرآن والرسول ، ويَصدُّون به أهل الإيمان عن سواء السبيل — وإن جعلوه من المعقول بالبرهان — أعظم من أن يُبسط فى هذا المكان .

وقد تبين بذلك أنه لا يمكن أن يكون تصديق الرسول فيما أخبر به معلّقاً بشرط ، ولا موقوفاً على انتفاء مانع ، بل لابد من تصديقه فى كل ما أخبر [به][3]

(١) ص : برأى وعقل .
(٢) العقلاء : ساقطة من (م) ، (ق) ، (ط) .
(٣) به : زيادة فى (س) فقط .

تصديقاً جازما ، كما فى أصـــل الإيمان به ، فلو قال الرجل : أنا أؤمن به إن أذن لى أبى أو شيخى ، أو : إلا أن ينهانى أبى أو شيخى — لم يكن مؤمنا به بالاتفاق ، وكذلك من قال : أؤمن به [١] إن ظهر لى صدقه ، لم يكن بعد قد آمن به [١] ، ولو قال : أؤمن به [١] إلا أن يظهر لى كذبه ، لم يكن مؤمنا [٢] .

وحينئذ فلا بد من الجـــزم بأنه يمتنع أن يعارض خبَره دليلٌ قطعىٌّ : لا سمعى ولا عقلى ، وأن ما يظنُّه الناس مخالفًا له إما أن يكون باطلا ، وإما أن لا يكون مخالفا ، وأما تقـــدير قول مخالف لقوله وتقديمه عليـــه : فهذا فاسد فى العقـــل ، كما هو كفر فى الشرع .

ولهذا كان من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أنه يجب على الخلق الإيمان بالرســـول إيمانًا مطلقا جازما عامًّا : بتصديقـــه فى كل ما أخبر [٣] ، وطاعته فى كل ما [أوجب] وأمر [٤] ، وأن كل ما عارض ذلك فهو باطل ، وأن من قال : يجب تصديق ما أدركته بعقلى ، ورد ما جاء به الرســـول لرأيى وعقلى [٥] ، وتقـــديم عقلى على ما أخبر به الرسول ، مع تصديق بأن الرسول صادق فيما أخبر به ، فهو متناقض ، فاسد العقل ، ملحد فى الشرع .

وأما من قال : لا أصدق ما أخبر به حتى أعلمه بعقلى ، فكفره ظاهر ، وهو ممن قيل فيـــه [٦] : ﴿ وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ

---

(١) س : له .
(٢) س : مؤمنا له .
(٣) م ، ق : أخبر به .
(٤) م ، ق : فى كل ما أمر به ؛ ر ، ص ، ط : فى كل ما أمر . والمثبت من (س) .
(٥) م (فقط) : الرسول [مخالفا] لرأيى وعقـــل . والمقصود رد ما جاء به الرســـول والأخذ بما دل عليه عقلى ورأيى .
(٦) م (فقط) : قال الله فيه .

اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ [سورة الأنعام: ١٢٤]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ * فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ * فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا ﴾ [سورة غافر: ٨٢ — ٨٥]. ١١٢/١

ومن عارض ماجاءت به الرسل برأيه فله نصيب من قوله تعالى: ﴿ كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ ﴾ [سورة غافر: ٣٤]، <وقوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾ [سورة غافر: ٣٥]>(١)، وقوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ ﴾ [سورة غافر: ٥٦]، والسلطان: هو الكتاب المنزّل من السماء، فكل من عارض كتاب الله المنزل بغير كتاب الله الذى قد يكون ناسخا له أو مفسرا له، كان قد جادل فى آيات الله بغير سلطان أتاه.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿ وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴾ [سورة غافر: ٥]، وقوله تعالى ﴿ وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنْذِرُوا هُزُوًا ﴾ [سورة الكهف: ٥٦]، وأمثال ذلك مما فى كتاب الله تعالى مما يذم به الذين عارضوا رسل الله وكتبه بما عندهم من الرأى والكلام.

(١): ما بين القوسين < > فى (س) وسقط من سائر النسخ.